



Bibliotheca Alexandrina



0128819







حاشية خاتمة المحققين ونادرة الصلاة المدققة ن شيخ الاسلام  
وحبر الانام استاذنا الشيخ ابراهيم الباجوري على  
متن السلم في فن المنطق للامام الاخضري  
تغمدهما الله برحمته واحسانه  
واسكنهما أعلى  
قرايس جناته  
آمين

٢

\*(وهامشها متن السلم المذكور وتقرير المحقق العلامة المدقق  
الفهامة مولانا الشيخ محمد الانبائي شمس الدين لازال سراجا  
متبرقا في العالمين)\*

\*(طبع)\*  
على قبة كبر العائلة المهدية  
وشركاه

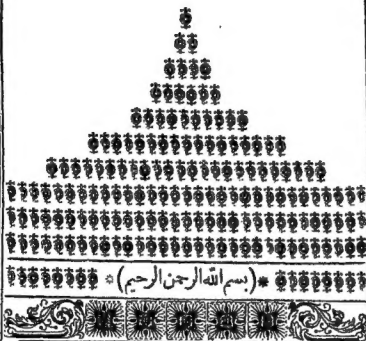
\*(الطبعة الثانية)\*  
\*(بالمطبعة الازهرية المصرية)\*  
(سنة ١٣٢٤ هجرية)

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\* الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (قوله ابتداءً بالبسملة) (٢) مصدر قياسي لبسمل كدسج صرجة إذا قال بسم الله الخ على ما في

الصحاح أو إذا كتبها على ما في تهذيب الأزهري فهي بمعنى القول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازاً من إطلاق المصدر على المفعول لعلالة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب التثنية وهو أن يخصم من كاتبن فأكثر ككاه واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتماها بالاستتقاء خلافاً لبعضهم ولا الأخذ من

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد نعيم يفهم من كلامهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدا ما وقع للشهاب الخفاف في شفاء الغليل من طبق بتقديم الباء على اللام إذا قال أطل الله بقاءه سبق قلم والقياس طبق والنحت مع كثرة تنفي كلام العرب سماحي كما صرح به السخني ونقل عن قه اللغة لابن



الحمد لله الذي خص الإنسان بالنطق المفصح عما في الضمير من المكنونات وأفاض على رايض عقله غيث سبحان التصورات والتصديقات والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات البنات وعلى آله وأصحابه المحررين على اقتفاء أثره في الجزئيات والكليات \*(أما بعد)\* فيقول راجي العفو من الخير اللطيف إبراهيم الباجوري الذليل الضعيف ابن محمد الجيزاوي غفر الله له جميع المساوي قدسأني بعض الأخوان أصلح الله له وله الحال والشان كتابة بديعة النظام تكشف عن المقدمة الشهيرة بالسلم الشام على مؤلفها الرضي والإحسان من الولي الكريم الرحمن فأنشرح صدري لذلك والله أعلم بما هنالك فجمعت ما يسره الله تعالى من تحقيقات شريفة وتدقيقات بديعة منيقة ونظمته في سلك التصنيف وجعلته حاشية على هذا المتن المنيف فجاءت بحمد الله حاشية تيسر الناظرين ويشهد بعلو قدرها فضلاء المخلصين والله أسأل أن ينفع بها النفع العميم بحاء سيدنا محمد الرؤف الرحيم وهأنأشرع فيما قصدت بعون من عليه اعتمدت فأقول وبالله التوفيق (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداءً بالبسملة اقتداءً بالقرآن

الحمد

فارس قياسته ثم زاد أنه ابتداءً بالبسملة نطقاً وكتابةً أما الثاني

فدليله المشاهدة وأما الأول فدليله أن من كتب شيئاً تلفظ به غالباً (قوله اقتداءً بالقرآن) أي بمنزل القرآن وذلك لأن المقسدي به فاعل المقسدي فيه وهو هو هنا الله سبحانه وتعالى والقرآن مبتدأ فيضها وقد ورد ما يقيد بطلب

الاقتداء به سبحانه والتخلق باخلاقه في الحديث تخلقوا باخلاق الله أي اتصفوا بصفات تماثل والله صفاته  
 المثل الأعلى في صدق العنوان صفاته لأنه اختصاص بما كنا نعلم منه الشارع كالعلم والحلم وابتداء  
 ذوات البال بالسمة لا كالحلق والكبرياء ثم إن القرآن في الأصل مصدر قرأ فغلب شرعاً على اللفظ المنزل على  
 سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر ضرورة منه والمجيد هو العظيم (قوله في ابتداءه  
 بها) أي بحسب الترتيب لا النزول والافاقؤه نزولاً قوله أقرأ إلى قوله ما لم يعلم كما صرح به في الكشف في أول  
 سورة المدثر ورواية عن الزهري ولا ينافي هذا ما ورد أن أول ما نزل به جبريل بسم الله الرحمن الرحيم لاحتمال  
 أن المراد التلوة ولعل على آدم لا على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والمراد أن أول ما نزل من الآيات على الألسنة  
 هو آية أقرأ فلا ينافي أن أول ما نزل بعد فقرة الوحي أول المدثر وأن أول ما نزل من السور التامة الفاتحة وهذه  
 يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهراً (قوله كسائر الكتب) راجع لقوله ابتداءه أي باقى الكتب كالقرآن  
 في البدء بالسمة لا لقوله اقتداء لأن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره على الراجح في مذهبنا  
 لكن الظاهر أن الكتب غير القرآن مبدوءة بالسمة نزولاً لما اشتهر من كون التوراة نزلت على موسى عليه  
 السلام جملة واحدة مرتبة بخلاف القرآن فإنه نزل غير مرتب (٣) بحسب الوقائع وإنما يبدى بالسمة بعد

الحديث في ابتدائها كسائر الكتب المنزلة من السماء كما يشهد له قوله صلى الله  
 عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب ولذا لا يجري بعضهم على أنها  
 ليست من خصوصيات هذه الأمة وبذلك أيضاً ما في سورة النمل من قوله تعالى  
 حكاية عن سليمان عليه السلام في كتاب يلقى أنه من سليمان وأنه بسم الله  
 الرحمن الرحيم والختص بهذه الأمة ما هو اللفظ العرقي على هذا الترتيب وعلى  
 هذا يحمل قول من قال بأنها من خصوصيات هذه الأمة وما لا يخبر كل أمر ذي بال  
 لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أو أجزم أو أقطع روايات والكلام على  
 كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه أداة التشبيه ووجه الشبه والمعنى  
 فهو كالأبتر الذي هو مقطوع الذنب أو كالأجزم الذي هو من ذهب أنامله من

قوله عليه الصلاة والسلام بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب أي أن كل كتاب مبدوء بها أعم من أن تكون  
 باللفظ العرقي على هذا الترتيب كما في بسملة القرآن أو غيره كما في بقية الكتب ثم إن كان المراد أن بسملة بقية  
 الكتب نزلت عربية لأنها على غير هذا الترتيب كان الأمر ظاهر أو إن كان المراد أنها نزلت غير عربية كان  
 مخالفاً لما ورد من أن كل كتاب نزل من السماء فهو عرقي الآن كل نبي عبر عنه بلسان قومه الآن يجب أن قوله  
 والختص بهذه الأمة إنما هو اللفظ العرقي الخ معناه العرقي المستوعر ببيت قدبر (قوله وعملاً) إنما عي  
 بالعمل هنا ثم بالابتداء لتضمن الخبر الأمر بخلاف القرآن فإنه يتضمنه كتضمن الخبر (قوله لا يبدأ) صفة  
 ثانية لا من باب النعت بالجملة بعد النعت بالمفرد وهو أحسن من عكسه (قوله فيه) أي بسم الله وفائدة البيان  
 في الدالة على السببية مع صحة تركه إفادة أن المطلوب كون الأمر في البال شيئاً عاماً على التسمية في ابتدائه  
 لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب أن بحيث يكون هو غير منظور إليه عند التسمية والحجار  
 والمجرور نائب فاعل يدل لكن الأحسن أنه ضمير مستتر عائذ على الأمر لمجره بأنه على الأصل من نيابة المفعول  
 به (قوله أو كالأجزم الذي هو من ذهب أنامله) في الصبان نقلاً عن القاموس والأجزم المقطوع البدأ أو الذاهب  
 الأنا من الأجسام والأقطع مقطوع اليد أو الذاهب الأنا من فلعل في كلام الحمصاني أن أجزم وأبتر

وأقطع صفات مشبهة مضبوغة من أفعال لازمة مكسورة العين ليكون صوغ الصفة المشبهة التي على أفعل منها قياساً (قوله وفي المشبهة مغنوا) أي وان تم حيا والنقص المعنوي في نحو التأليف قلة انتفاع الناس به وقلة الثواب عليه وفي نحو الأكل قلة انتفاع الجسم به وفي نحو القرارة قلة انتفاع القارئ بها الوسوسة الشيطان حينئذ (قوله وجوز السعد ذلك) أي كونه من باب الاستعارة (قوله ومنع لزوم الجمع الخ) فيه أن زيداً وان لم يكن هو المشبهة لأنه فرد من أفرادها فيتحقق هوفيه فيلزم الجمع المذكور لأن يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المستقل على أن في تحقق السكلى في أفرادها نزاعاً طويلاً فأفاده الشيباني رحمه الله في ختمه على الخلاصة (قوله لأن الابتداء الخ) مقتضى هذا الجواب أنه لا يخرج عن العهدة الإجماعاً (قوله حقيق) نسبة للحقيقة مقابل المجاز لأن حقيقة الابتداء بالشيء جعله أولاً وفاقحة فاطلاق الابتداء على الإضافي مجاز علاقته المشابهة في سبق كل أفاده (٤) الصبان (قوله وإضافي) أي نسبي وهو ما كان ابتداء

بالإضافة والنسبة إلى ما بعده سبقه شيء أم لا فهو أعم مطلقاً من الحقيقي وآثر التعبير بالإضافي على التعبير بالمجازي مع أنه الأنسب في المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقي وأنه ما كان ابتداءً بالإضافة إلى ما بعده أفاده الصبان لكن في عبد الحكيم أنه يشترط في الإضافي أن يسبقه شيء وهو مقتضى كون المجاز

الحذام أو كلاً لقطع الذي هو مقطوع اليدوعلى كل فوجه الشبه مطلق النقص وان كان في المشبهة حسيًا وفي المشبهة معنويًا ومن باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجهوز والسعد في نحو بدأ سجدت قال المجهر ويجب أن يكون من باب التشبيه البليغ ولا يجوز أن يكون من باب الاستعارة لأنه لا يجمع فيها بين طرفي التشبيه أعني المشبهة والمشبهة وجوز السعد ذلك ومنع لزوم الجمع بين الطرفين بجعله المشبهة الرجل الشجاع وهو غير مذكور في التركيب والمذكور إنما هو فرد من أفرادها وهو زيد ولا يعارض الحيز المذكور خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لأن الابتداء نوعان حقيق وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسهه شيء وإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وان سبقه شيء في عمل حديث السجدة على النوع الأول وحديث الحمدة على الثاني ولم يعكس تأسيًا بالكتاب العزيز وعملًا بالاجماع وبقي لدفع التعارض أوجه أخر منها أن الابتداء أمر ممتد من الأحدث إلى التأليف الخ شروع في المقصود ومنها أن شرط التعارض تساوي الحديثين وليس كذلك هنا لأن حديث السجدة أصح ومنها أن محل التعارض إذا لم يكن هناك مطلق كما هنا فإنه ورد كل أمر ذي مال لا يبدأ فيه بذكر الله

بالاستعارة والافهوجاز مرسل من

أطلاق اسم الخاص وإرادة العام (قوله ومنها أن الابتداء أمر ممتد الخ) مقتضى هذا الجواب أنه يخرج عن العهدة بذكرهما قبل المقصود بالذات وان سبقه هما شيء آخر لكن الأولى أن لا يبقيهما شيء آخر موافقة للكتاب وعمل السلف (قوله أصح) أي وحديث الحمدة صحيح وقيل أن حديث البسملة صحيح وحديث الحمدة حسن وقيل أن حديثهما أحسن لكن حديث البسملة أحسن أفاده الصبان (قوله ومنها أن محل التعارض إذا لم يكن هناك مطلق كما هنا الخ) فيه أن ما هنا من باب العام والخاص لأن باب المطلق والمقيد لأن المطلق لا بد أن يكون نكرة كافي المحلى وذكر الله معبر عنه ويمكن أن يقال إن المزداد النكرة ولو معنى فقط كما هنا لأن الإضافة نسبية وهي في معنى التكثير فلا اعتراض ومقتضى هذا الجواب الأخير أن من بدأ بأي ذكركان خرج عن عهدته الحديثين لكن خصوص البسملة والحمدة أولى لموافقة الكتاب والسنة ولعمل السلف أفاده الصبان



(قوله نصح أن تكون انشائية) أي باعتبار المتعلق كما هو المتبادر وذلك بان تجعل الباعض والتعديدية متعلقة بمحذوف تقديره أستعين أو أستعانت وقصد انشاء الاستعانة وقوله وأن تكون خبرية أي بان قدر المتعلق أو لف أو تأني أو ابتدأ أو ابتدأت وقصد الاخبار عن الابتداء والتأليف المحاصل منه وفي المقام احتمالات آخر والذي اختاره الصبان وغيره أن الباء اذا جعلت للاستعانة أو المصاحبة فالجمله خبرية المصدر أعني أو لف مثلا لصدق حد الخبر عليه وهو الكلام الذي يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره انشائية العجز لعدم تحقق الاستعانة باسمه أو المصاحبة له بدون ذكر بسم الله (هـ) فان قلت الجار والمجرور ليس بكلام

فكيف جعل انشاء قلت هو في معنى الكلام لانه في معنى أستعين بسم الله أو صاحب اسم الله اه ويمكن حمل كلام المحي على هذا كما نقل عنه بعض الهوامش فقوله يصح أن تكون انشائية أي باعتبار العجز وقوله وأن تكون خبرية أي باعتبار المصدر وليس المقصود أن هذين الاحتمالين متقابلان بمعنى أن الموجود اما هذا واما هذا بل المقصود انهما موجودان معا مثل (قوله وقد سور بالسور السككية) هو في السككية الموجبة كل وآل الاستغراقية وفي السالبة لاشئ ولا واحد شيخ

الخ والاحمل المقيد على المطلق فان قيل القاعدة عند الاصوليين وغيرهم عكس ذلك أعني حمل المطلق على المقيد كما في آيتي الظهار والقتل فانهم حملوا المطلقة عن التقيد بالمؤمننة على المقيدة بها أجيب بان ذلك معطل مشروط بكون المقيد واحدا فقط بخلاف ما اذا كان متعددا وتغايرت القيود والذا لاجاز أن يحمل المطلق على الكل لتنافي القيود ولا أن يحمل على واحد دون الآخر لما فيه من التحكم واعلم أنه ينبغي لكل شارع في فن أن يتكلم على السملة بطرف مما يناسب ذلك الفن وفاء بحق السملة وهو أن لا يترك الكلام عليها رأسا ويحق الفن المشروع وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن ونحن الآن شارعون في فن المنطق فينبغي أن يتكلم عليها بطرف مما يناسبه فتقول قد اشتهر أن جملة السملة يصح أن تكون انشائية وأن تكون خبرية فعلى الاول لا تسمى تلك الجملة قضية لانه لا يسميها الانشاء بل الخبر فقط وأما على الثاني فتسمى بها ثم ان قدر المتعلق نحو ابتدأ كانت قضية شخصية لان المحكوم عليه فيها شخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية وان قدر نحو يتدنى كل مؤمن كانت قضية كلية لان المحكوم عليه فيها كلئى وقد سور بالسور الكلي كما هو ضابط القضية الكلية وان قدر نحو يتدنى بعض المؤمنين كانت قضية جزئية لان المحكوم عليه فيها جزئى وقد سور الجزئى كما هو ضابط القضية الجزئية وان قدر نحو يتدنى المؤمن قطع النظر عن السككية والجزئية كانت قضية مبهمة لان المحكوم عليه فيها كلئى وقد أهمل عن اعتبار السككية والجزئية كما هو ضابط القضية المبهمة وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور ومن أن الباعض في برأصلى يصح اعتباره باعتبار الاسم الى لفظ الجلالة بناء على مقابل المشهور ومن

الاسلام وهو غير حاصر اذ مثل كل جسيم وعامة ونحوهما (قوله بالسور الجزئى) هو في الموجبة بعض وواحد ونحو ذلك وفي السالبة ليس بعض وليس ليس كل وحمل كون القضية كلية أو جزئية اذا كان حكم السور مسلطا على الموضوع فان سلط على المجهول سميت منخرقة لانخراف السور عن محله وهو الموضوع (قوله وكما يصح الخ) وعلى هذا فقصير الاحتمالات ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة المتعلق في أربعة الاضافة ان جعل المخرف أصليا وانتهى أو بعبارة باعتبار الاضافة (قوله يصح اعتبارها باعتبار الاسم الخ) أي سواء كانت الباعض برأصلها أم زائدا وان كان قوله فان قيل الخ لا ترد الاعلى كونها حرف برأصلها بخلاف ما اذا كانت حرف نخر زائدا لان الاسم حينئذ موضوع لفظا ومعنى وانظر على هذا أين سور السككية أو الجزئية

ولعل التسمية حينئذ مجازية على مقتضى ماسبق للحشى في تعريف كل الآن يقال مراد الحشى بالسور الكلى  
والسور الجزئى مطلق مادل على كمية الافراد ولو غير لفظ فيشمل الاضافة على أنه قيل ان الاضافة في قوة الكلية  
(قوله أقر بمن بعض) فاولها أقر بوب عليه الثاني ثم الثالث ثم الرابع كذا قيل (قواه كان تقول الرجل خير  
من المرأة) قال شيخنا المؤلف انما شئت بهذا المثال موافقة لما اشتهر والا فخرية لا تعقل الا باعتبار الافراد لا على  
التمثيل بالانسان حيوان ناطق أو الانسان نوع الحيوان جنس اه (قوله لا يقع منه ابتداء) أى لامصاحبة  
ولا استعانة (قوله لا لا يقع به ابتداء) (٦) أى ولا يستعان به ولا يصاحب (قواه وعرفا) قال ابن عبدالحق

المراد بالعرف هنا العرف العام عند جميع الناس  
وحينئذ لا يتم قول بعضهم  
ان الحمد المطلوب الابتداء  
به في الحديث هو اللغوى  
لأن الالفاظ تحمل على  
معانيها اللغوية يههما  
أمكن ولان العرف طرأ  
بعيد الرسول لانه اذا  
كان عرفا عاما احتمل  
تقدمه وتبقيه اهل

الحمد لله

المقصود أن الحمد المطلوب  
الابتداء به في الحديث  
فرد مخصوص من أفراد  
الحمد العرفي وذلك الفرد  
هو الفعل الساسي اذا  
الظاهر عدم كفاية فعل  
الجنان والاركان غير  
اللسان فتأمل (قوله  
أجيب بان المراد

أن الباعرف جزا ثلثان جعلت للعهد فالاول وان جعلت للاستعراق فالثاني  
وان جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث وان جعلت له في ضمن الافراد  
من غير نظر لكتابة أو جرئية فالرابع فان قيل كيف يصح هذا مع أن المداق  
هذه القضايا على الموضوع لا على الجور واجبت انه وان كان مجرور اللفظا  
موضوع معنى ولذا قال النحاة الجور مخبر عنه في المعنى والتقدير هنا اسم الله  
مدونه ولا يخفى أن بعض هذه الاحتمالات أقر بمن بعض بقى من أقسام  
القضايا القضية الطبيعية وهى ما حكم به على الجنس والطبيعة بقطع النظر  
عن الافراد كأن تقول الرجل خير من المرأة فان المراد أن جنس الرجل  
وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها بقطع النظر عن الافراد فهم ما لا يقد  
يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من أفراد الرجل ولا يصح أن تكون جملة  
السملة فمنها لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار اضافة الاسم الى لفظ الجملة اذا يصح  
أن يراد من المؤمن مثلاً الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد لانه لا يقع منه  
ابتداء ولا يصح أن يراد من الاسم الجنس والطبيعة كذلك لانه لا يقع به ابتداء  
وسياً أى يصح ذلك ان شاء الله تعالى والكلام على السملة كثير وشهير فلا  
تطيل بذكره (قوله الحمد لله) قد اشتهر أن الجملة الثمانية مجمل على الجمل  
الاختيارى على جهة التعظيم وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم  
على الحماد أو غيره فان قيل التقييد بالاختيارى يخرج الحمد على ذات الله تعالى  
وصفاته أجيب بان المراد بالاختيارى ما يشتمل الاختيارى حقيقة وهو ظاهر  
والاختيارى حكما وهو ما كان منشأ الأفعال الاختيارية كذا قال الله وقدرته وما  
كان ملازم لمنشئها كسعه تعالى وبصره والى الحمد انما للعهد أو للاستعراق أو  
للجنس وعلى كل فاللام في الله اما للاستحقاق أو للاختصاص أو للاثمالات

تسعة

بالاختيارى الخ) فيه جعل ذاته وقدرته وسمعه وبصره ونحوها اختياريا كما هو

اسماء أدب فالأولى أن يقال في الجواب انه نزل الشان على ما ذكر من نزلة الشان على أمر اختيارى من جهة أن الحمد  
عليه منشأ لأفعال اختيارية أو ملازم لها منشأ كما أفاده الشيخ الاميرى حاشيته على عبد السلام (قوله فاللام  
في الله اما للاستحقاق الخ) الفرق بين هذه الثلاثة أن لام الاستحقاق هى الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله  
وويل للظففين بناء على أن الويل اسم للعذاب لا على انه اسم وادق جهنم ولا الاختصاص هى الواقعة بين  
ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الحمد لله أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو الحمد لله بان لا يملك  
وأنت لى وإن نال اذا كان كل من مخاطب والمتكلم حوالا راجع أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط

لا القصر ولا الملك هي الواقعة بين ذاتين ومذخورها يملك ثخو المال زيد وقد عبر أيضاً عن الأول والاخير  
 بلام الاختصاص كما أنه قد عبر عن الثاني بلام الاستحقاق هذا حاصل ما في الاسموني وحاشية المحقق الضيافي  
 عليه وعلى هذا فعمل اللام هنا للملك لا يظهر لان الحمد معنى لا ذات وأجاب بعضهم بان جعلها هنا للملك هو أحد  
 قولين وهو أنه لا يشترط أن تكون بين ذاتين وان كان خلاف المشهور فخر وجعلها للاختصاص لا يظهر  
 أيضاً الماذكر الآن يقال انه مبني على الاطلاق الاخر المشار اليه بقولنا فيما سبق وقد عبر أيضاً (خ) قوله لان  
 القديم (للملك) أي لان الملك هو الاستيلاء على الشيء فهو من تعلقات القدرة هذا ان كان الملك من الافعال فافى  
 أريد منه أثر الفعل لم يتعلق بالامكن أيضاً كالفعل (v) (قوله اذ المر كمن القديم الخ) أي

الملاحظ تركيبة أي  
 اجتماعه والافتراكيب  
 حقيقة وفيه أنه ان كان  
 المراد بالمر كمن القديم  
 المجتمع من القديم  
 والمحدث فلا يصح اذ ليس  
 الكل حادثاً بل البعض  
 وان كان المراد الهيئته  
 الاجتماعية القائمة  
 بمجموع الافراد فلا يظهر  
 أيضاً اذ ليس المقصود  
 الحكم على الهيئته بل على  
 الافراد أفرادها بعض مشايخنا  
 (قوله في ضمن الافراد)  
 أي الشاملة للقديم  
 والمحدث بدليل التوزيع  
 بعد (قوله ثم ان جعلت  
 أل فيها العهد الخ) مثله  
 ما لو نظر للجبر وورثنا  
 فتكون القضية شخصية

تسعة فاقه من ضرب ثلاث في مثلها السكن على جعل أل للعهد مجتمع جعل اللام للملك  
 ان جعل العهد والمحدث القديم فقط لان القديم للملك فان جعل جدم من يعتد بحمده  
 كحمد الله وجد أُنبيائه وأولياؤه لم يتبع ذلك لان العهد وحيد الجمله وهي حادثة  
 اذ المر كمن القديم والمحدث حادث وعلى جعلها للاستغراق أول الجنس في  
 ضمن الافراد مجتمع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمنع بالنسبة للحادث ان لوحظ ان الافراد  
 غير مر كبقوله لا مجتمع أصلاً لما علمت من ان المر كمن القديم والمحدث حادث مما  
 ينبغي التنبه له أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على  
 الكمالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد وقد اشهر  
 أيضاً ان جملة الحمد له يصح أن تكون انشائية وعليه فلا تسمى قضية لما مر وان  
 تكون خبرية وعليه فتسمى قضية ثم ان جعلت أل فيها العهد كانت قضية شخصية  
 وان جعلت للاستغراق كانت قضية كلية وان جعلت للجنس في ضمن البعض  
 كانت قضية جزئية وان جعلت له في ضمن الافراد قطع النظر عن الكلية  
 والجزئية كانت قضية مهيمنة ولا مانع هنا من جعلها طبيعية بان تجعل أل فيها  
 للجنس والطبيعية بقطع النظر عن الافراد واسم شكل كونها انشائية لانه لا يمكن  
 للبعد ان يشيئ مضمون هذه الجملة ولا حكمها والاول هو اختصاص الله بالمجدان  
 قدر الخبر من مادة الاختصاص أو استحقاقه ان قدر من مادة الاستحقاق أو ملكه  
 له ان تدر من مادة الملك لان مضمون الجملة هو المصدر المتصدي من المحكوم به  
 المضاف للمحكوم به عليه ان كان المحكوم به ممتسقا كقوله زيدا قائم أو السكون  
 المضاف للمحكوم به عليه مع جعل المحكوم به خبرا عن ذلك الكون ان كان المحكوم

فقط بالنسبة له لان الجبر ورمشخص معين وهذا الاطلاق جائز في مقام التعليم وان أبيت هذا قسمها  
 مخصوصة (قوله في ضمن البعض) أي غير المعين والا كانت شخصية (قوله ولا مانع هنا من جعلها طبيعية  
 الخ) الظاهر أن المقصود الحكم على الافراد ادلا على الماهية من حيث هي تأمل (قوله هو اختصاص الله بالمجد)  
 مقتضى تعريفه المضمون الاتي أن يقول هو اختصاص الحمد بالله وكذا يقال فيما بعد (قوله ان قدر الخبر من  
 مادة الاختصاص) المناسب تقدر الخبر من مادة الثبوت لان الاختصاص هو معنى اللام فلا يكون متعلقاً لها  
 فيقال في تقدير الحمد لله على جعل أل للاختصاص ثابت لله على وجه الاختصاص ويكون قولنا على وجه  
 الاختصاص بياناً للمعنى اللام وكذا يقال فيما بعد (قوله أو لكون المضاف الخ) فديقال المضمون فيما اذا كان

الخبر حامداً هو المصدر الماخوذ من المحكوم به بزيادة ما بالمعنى المضاف للمحكوم عليه كأن يقال في المثال السابق  
أسديت يزد فيستغنى عن اعتبار الكون المذكور (قوله لأن حكم الجملة هو الثبوت) أي سواء كان المحكوم به  
من مادة الثبوت كز يد ثابت أم لا (قوله والاحسن أن يفسر بالإنجاء الخ) قيل ما صنعه المولى أحسن لوجوه  
منها مناسبة قوله حتى يثبت أي ظهرت لأن بدو شمس المعرفة الشاملة للنتائج وغيرها يترتب على إظهارها لاهل  
محض الإجماع خفاً ومنها أن الجملة على الإنجاء بقهم بالاول من الجملة على الأظهار ومنها أن قوله ولأن شأن  
الأظهار أن يكون لوجود قبل وما هنا ليس كذلك لا يسلم لأن النتائج منبثقة في أجزاء القياس فهي موجودة  
أولاً بوجود الفكر والذي يحصل (٨) بعده ذلك أنها هو الأظهار (قوله لانه أبلغ الخ) أي وللدخلى من

يقول الماهيات ليست  
يجعل جاعل وإنما الله  
أظهرها قسداً (قوله لعدم  
شهرته الخ) أو يقال إن في  
التعبير بالوصول المستقل  
وصلته إليها ما صريحاً  
تفصيلاً وهو أوقع في  
النفس وقولنا المستقل  
احتراز عن ألقى المخرج

الذي قد أخرجنا نتائج الفكر

فإنها موصولة إلا أنها  
غير مستقلة لكنها كالجزء  
من مدحوصها فالإجماع  
فيها غير صريح (قوله  
علة الإخراج للحمد)  
يفيد أن الحكم هو الحمد  
مع أنه تقدم له أن الحكم  
هو الثبوت المضاف

بهم حامداً كما في قولنا زيد أسد أو الثاني ثبوت ما ذكر لأن حكم الجملة هو الثبوت المضاف  
المضمون بها وبادق النسبة والمعنى والمفهوم وأجيب بأنه ليس المراد بكونها  
إنشائية كونها لاشياء مضمونها أو حكمها بل كونها لاشياء الشاملة ذلك الكلام  
على الجملة قد شاع وذاع فلا حاجة إلى ذكره (قوله الذي قد أخرجنا) بأنه الإطلاق  
وقد فسر الشيخ المولى الأخرج بالأظهار والاحسن أن يفسر بالإنجاء لانه أبلغ  
من الأظهار ولأن شأن الأظهار أن يكون لوجود قبل وما هنا ليس كذلك وقد  
للتحقيق ومن العلوم أن الوصول مع صلته في قوة المشتق فقوله الذي قد أخرجنا في  
قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود إطلاقه عليه تعالى خلافاً لمن زعم عدم وروده قال  
تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون لعله لعدم شهرته وعدم ذكره في الاسماء المحسنة  
المعروفة فإن قيل من أنواعه اعدان تعليق الحكم بالمشتق أو ما في قوته يؤخذ بعلية ما  
منه الاشتقاق فنقتضى العبارة عليه الإخراج للحمد مع أن المتبادر أن المراد بالإنجاء ما  
يشمل الحمد القديم وهو غير معلل أجيب بأن المعلل في الحقيقة إنما أنشاء لثناء كما  
تقدم وبهذا يجب أيضاً بما يقال برد على العلية المذكورة أن جد الحوادث تعالى  
ليس مخصوص ذلك بل لكونه آله الحق المنعم بجميع النعم المتصف بالصفات  
الجميلة تأمل (قوله نتائج الفكر) أي النتائج التي تنشأ عن الفكر والنتائج جمع  
نتيجة وهي لغة الثمرة والفائدة وأصطلاح القول اللازم من تسليم قولنا لذا أنها  
كما يصح به كلام الشيخ المولى في شرحه الكبير في باب القياس ففسر ما في  
شرح الصغیر هنا بأنها التصديق اللازم من تسليم تصديقين لذا أنها لا يتخلو عن  
تسمي كائن عليه بعض المحققين وإن اغتر به بعضهم وتؤيد ذلك قول المصنف

المضمون الآن يقال المراد بالحكم ما يشمل المحكوم عليه وهو المحذور كأنه لا يصح فيما

تعليق الجملة بالإخراج كذلك لا يصح تعليل المضمون ولا الحكم وهو ثبوت المضمون به والجواب ما ذكره (قوله  
وبهذا) أي بان المعلل في الحقيقة الخ أي فالمعلل بالإخراج المذكور إنما هو أنشاء الثنا من خصوص المصنف  
لاطلاق الحمد (قوله بل لكونه آله الحق المنعم بجميع النعم الخ) أي مثلاً ذبقة الحوادث ليس علة جدهم  
ذلك فقط بل منهم من علة جدهم الاتعاب العاقبة خاصة أو بالعلم خاصة أو معرفة أوضاع الكامات خاصة  
(قوله أي التي تنشأ عن الفكر) فيها إشارة إلى أن الإضافية في نتائج الفكر من إضافة المسبب إلى النسب (قوله  
لا يتخلو عن تسمي) أي لانه يوهم أن النتيجة هي ادراك النسبة اذه هو معنى التصديق مع أنها القول فيحتاج

الى أن يحمل التصديق على المصدق به من اطلاق المصدر على اسم المفعول هذا هو وجه الاستماع ان قلت  
كذلك القول بمعنى القول ففيه التسميع أيضا قلت اطلاق القول على القول حقيقة صرفة فلا سمح لكن قد يقال  
يعكر على هذا ما أشار إليه المحشي فيما سبق من أن الاضافة في نتائج الفكر من اضافة المسبب الى السبب اذ  
الذي يتسبب عن الفكر الذي هو حركة النفس في المعقولات أو الترتيب المذكور انما هو التصديق الذي هو  
ادراك النسبة لا القول المذكور فالمناسب هو ما افاده المولى في صغيره وقد يقال لا تعكير لان المراد بالقول  
ما يشمل القول العقلي والخارجي كأن المراد ترتيب في قولهم ترتيب أمرين ما يشمل الترتيب العقلي  
والخارجي وبعد ذلك كله فالنتائج المذكورة ليست جميع (٩) ما تسبب عن الفكر اذ هي غير  
شاملة للعلوم التصورية

مع أنها متسببة عن الفكر  
أيضا (قوله لكن بواسطة  
أخر خارج) وانما يمكن  
لذا انها لعدم تكرار الحد  
الوسط اذا المساواة لعدم  
غير المساواة ليكر تأمل  
(قوله حركة النفس في  
المعقولات) أي تنقلها من  
بعض المعقولات الى  
بعض وهذا مبني على  
طريقة المتقدمين القائمين  
ان العقل لا يدرك  
المحسوسات وانما يدرك  
لها الحواس اما على  
طريقة المتأخرين القائمين  
انه يدركها أيضا لكن  
بواسطة الحواس فعليه  
ينبغي تسمية حركاتها في  
المحسوسات فكرا أيضا

فيما يأتي ان التماس من قضايا صوراً مستلزما بالذات فلا آخر  
وانما قالوا من تسليم الخ إشارة الى أنه لا يشترط حقيقتها بل المذاوى على تسليمها ولو  
كانا جهلا كما قال قائل العالم قديم كل من كان كذلك فلا بد له من موجده فانه  
يلزم من تسليم هذين القولين مع كونهما جهلا في الواقع أن يقال العالم لا بد له من  
موجدهم خرج بقيد لذاتهما القوم اللزوم من تسليم قولين لا لذاتهما بل لاخر خارج كما  
في قولهم زيد مساو لعمر وعمر مساو ل بكر فانه يلزم من تسليم هذين القولين أن  
يقال زيد مساو ل بكر لكن بواسطة أخر خارج وهو أن القاعدة أن مساوى المساوى  
لشيء مساو ل ذلك الشيء بدليل أنك لو أبدلت مادة المساوات عادة العداوة مثلا وقلت  
زيد عدو لعمر وعمر وعدو ل بكر يلزم أن يقال زيد عدو ل بكر والفكر لغة حركة  
النفس في المعقولات بخلافها في المحسوسات فانها تحصيل واصطلاحات ترتيب أمرين  
معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوريا كأن أو تصديقا فالاول كما في قولنا  
تعرّف الانسان هو حيوان ناطق فان فيه ترتيب أمرين معلومين وهما الجنس  
والفصل ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصورى وهو الانسان والثاني كما في قولنا في  
الاستدلال على حدوث العالم العالم متغير وكل متغير حادث فان فيه ترتيب أمرين  
معلومين وهما المتقدمان المذكوران ليتوصل بهما الى أمر مجهول تديصقي وهو  
ثبوت الحدوث للعالم فان قيل لخص المصنف نتائج الفكر التي هي العلوم النظرية  
بالذ كرمع أن مثلها في ذلك العلوم الضرورية أعجيب بان النظرية يحمل الخسلاف  
بخلاف الضرورية فانها متأثير بالله اتفاقا وهو بصد الرذوى بالضرورة فيعلم الحمد  
عليها بالاولى اذ لا كسب للعبد فيها على انه يحتمل أنه أراد بنتاج الفكر المعنى

(٢ - سلم)

والمراد حركاتها في المعقولات قصدا لتخرج حركاتها فيما يتاود من  
المعقولات لا قصد اذ كما في المنام فانها لا تسمى فكرا (قوله ترتيب الخ) يراد على هذا التعريف بالفصل فقط أو  
الخاصة فقط الآن يقال المراد ترتيب أمرين في الذ كر أو التقدير فناطق مثلا في تقدير شيء ناطق سواء قلنا يجوز  
التعريف بالمفرد وهو أى المتأخرين أو لا وهو أى المتقدمين (قوله معلومين) المراد بالعلم ما يشمل الظن ولو  
غير مطابق لانه عند المناطقة الصورة المحاصلة في الذهن يقينا أو ظنا مطابقا أو جهلا مركبا (قوله وهو بصد الراد)  
أى لان هذا الفن يقصده غالبا التوصل لرد الشبهة الفاسدة مردداتها (قوله انه أراد بنتاج الفكر المعنى القوي)  
أى المعنى القوي في كل من النتائج والفكر كما أشار له بقوله وهو ما يترتب الخ وعلى هذا الاحتمال يتخلل

التصورية أيضاً في النتائج بخلافه على ما سبق فإنها خاصة بالتصديقات النظرية (قوله والمعهود الفرد الكامل)  
 هذا مبني على أن المراد بالنتائج العلوم النظرية وأما على أن المراد بها ما يترتب على الفكر مطلقاً فهي للجنس  
 لأن ناقص العقل يدرك الضروري بدليل يعرف العقل الذي ذكره (قوله روحاني) أي منسوب للروح من  
 نسبة الشيء إلى ما يشابهه ووجه المشابهة المتخاف في كل (قوله به تدرك) تقديم الجوارح والحواس والاشتمال بشرف  
 العقل للاختصاص (قوله العلوم) المراد بها المعلومات لنصع تسلط الإدراك عليها (قوله الضرورية) أي  
 المحاصلة لا عن نظر (قوله والنظرية) أي المحاصلة عن نظر (قوله فالنفس هي المدركة والعقل آلة في إدراكها)  
 وهذا مبني على تقارب العقل والنفس (١٠) وعليه فالنفس معنى لطيف رباني به خيات الإنسان وذهب

الحكماء إلى اتحادهما  
 وقسموا النفس أربعة  
 أقسام فقالوا إنها في مبدأ  
 الفطرة حالية عن العلوم  
 كلها لكنها مستعدة لها  
 واللا متنع اتصالها بها  
 وحينئذ تسمى عقلاً هيولي  
 نسبة إلى الهيا هيولي الخالية

لأرباب الحجا \* وحط

في نفسها أن جميع الصور  
 القابلة لها ما إذا استعملت  
 ألتها أعني الحواس  
 الظاهرة والباطنة وحصل  
 لها علوم أولية واستعدت  
 لاكتساب النظريات  
 سميت بالعقل الفعال  
 ثم إذا ثبت العلوم

القوى وهو ما يترتب على حركة الأذهن في المعقولات من العلوم الضرورية أو  
 النظرية كما أفاده الشيخ الملو في كبره ولا يخفى ما في قوله نتائج الفكر من براعة  
 الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طاعة كلاً مما يشعر بمقصوده وهذه البراعة  
 هي السمة عندهم براعة المطلاع بخلاف براعة المطلب فإنها أن يأتي المتكلم بالثناء  
 قبل شروعه في مقصوده وبخلاف براعة المقطم فإنها أن يأتي المتكلم في آخر كلامه  
 بما يشعر بانتهائه كقولهم في الآخر ونسأله حسن المحتام (قوله لأرباب الحجا) متعلق  
 بقوله أخرجوا لأرباب جمع رب وهو يأتي جملة معان منظومة في قول بعضهم  
 قريب محيط مآلث ومسدبر \* حرب كثير الخير والمول لانعم  
 ونالنا المعبود حار كبرنا \* ومصلحننا والصاحب الثابت القديم  
 وجامعنا والسيد حفظ فهذه \* معان آمنت للرب فادع لمن نظم  
 والمراد منها هنا الصاحب والمجرب الكسري والقصر العقل وآل فيه العهد العلمي  
 ووالمعهود الفرد الكامل لكن ليس المراد بالبالغ نهاية الكمال لما يميز عليه من  
 التصور بل ماله كمال ما واهم أنه اختلف في العقل على أقوال كثيرة أشهرها وهو  
 الاسم أنه نور وروحي به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية فالنفس هي  
 المدركة والعقل آلة في إدراكها كما قاله الحقون فاختار في كثير من العبارات من  
 وصفه بالأدراك فهو على ضربين التسمع (قوله وحظ الخ) معطوف على قوله  
 أخرج إلى آخره من عطف السبب على المسبب أو المعلول إلى علته الغائبة كما يفيد  
 كلام الشيخ الملو في شرحه الكبير وناقش في ذلك بعضهم بأن الظاهر أن  
 المسبب والعلة الغائبة تخرج النتائج لأخراجها وإياها ويمكن أن يقال المراد أنه

الأولية وأدركت النظر بأن مشاهدة لها سميت بالعقل المستفاد

لاستفادته من العقل الفعال وإذا صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شاعت من غير  
 قبح كسب جديد سميت عقلاً بالفعال (قوله من عطف السبب على المسبب) أي لأن حظ الجميع سبب  
 لأخراج النتائج (قوله وناقش في ذلك بعضهم) هو العلامة الصبان والجواب الذي ذكره الله في بقوله ويمكن الخ  
 من كلام الصبان لأن كلام الله تعالى يتوهم من عبارته (قوله بأن الظاهر أن المسبب الخ) أي لأن  
 أفعال الله لا يكون بعضها سبباً في الآخر ومعلولاً له وورده إياته لا مانع من كون بعض أفعاله سبباً في الآخر  
 ومعلولاً له لكن لا يراد العلة الباعثة كذا قيل وقد يقال بوجه الاستظهار أنه إذا زل الجمل ظهرت النتائج من

مسبب



من لوازم الفلك الخ) قيل انها من لوازم مقتضى الوجود لان العرش فوق السماء وجودا (قوله وذلك كالبلادة)  
 قيل قد يراى ان الجهل مسبب عن البلادة (قوله لانا نقول مراد بالجهل هنا الجهل المركب) قد يقال حينئذ  
 لا يشبب عن زوال الجهل المركب اخراج النتائج ولا يتفرع عليه بدو شمس المعارف اذ زوال الجهل المركب  
 يتحقق مع وجود الجهل البسيط (١٢) فيعكر على ما سبق وعلى ما ياتي الان يقال ان قرينة المدح

قاصبة بان المراد ازالة  
 الجهل المركب باثبات  
 العلم الذي هو وضده  
 في حينئذ لا يرد هذا  
 البحث ثم ان تسميته  
 مركبا محض اصطلاح  
 ولا في الحقيقة لا تركيب  
 لانه اعتقاد الاعتقاد  
 بسيط وبهذا يندفع  
 استشكل كثير من  
 القاصرين لذلك بانه اذا  
 كان مركبا فلا يخفى ان  
 ان تكون اجزأه التي

كل حجاب من حجاب  
 الجهل \* حتى يبدت  
 تركيب منها من قبل العلم  
 او الجهل لا حائر ان تكون  
 من الاول لان الشيء  
 لا يتركب من ضده ولا ان  
 تكون من الثاني لان  
 اجزأه لو كانت من قبيل  
 الجهل المركب تنقل  
 الكلام اليها ويلزم  
 التسلسل او من قبيل  
 الجهل البسيط فالجهل

ليست من لوازم الفلك الاعظم وخواصه بل هي حرم آخر مستقل بنفسه كالا يخفى  
 على من له أدنى الملم بقن الهيئة ولو قال بان يشبه العقل بالنجم بجامح الاهتداء بكل  
 ويخفف الخ لكان مستقيما (قوله كل حجاب) مقعول به لقوله خطو قوله من حجاب  
 الجهل بيان لما قبله بنا على كون من بيانية وهو المتبادر وجوز بعض المحققين أن  
 تكون ابتدائية والمعنى عليه كل حجاب مبتدأ أو ثاني من حجاب الجهل وذلك  
 كالبلادة ونحوها وأشار المصنف في شرحه الى أن اضافة حجاب الجهل من اضافة  
 المشبه به الى المشبه والاصل من الجهل الذي هو كالسحاب بجامح أن كلا يحجب  
 عن الادراك وان كان الجهل يحجب عن ادراك الامور المعنوية والسحاب يحجب  
 عن ادراك الامور الحسية لا يقال كيف يشبه الجهل بالسحاب مع أن الجهل  
 عديم لانه عدم العلم بالشيء والسحاب وجودي لانه أشجره تصاعدت وانعدت على  
 ما قاله الحكماء او شجره في الجنة على ما في بعض الآثار التي نقلها فيه السيوطي  
 في كتاب الهيئة السنية في الهيئة السنية وجرى ان التشبيه بين عديم ووجودي غير  
 سديد لا فتر اقمهما في الصفة اذ صفة أحدهما العدم وصفة الآخر الوجود لا نقول  
 مراده بالجهل هنا الجهل المركب كما أشار الى في شرحه وهو وجودي لانه ادراك  
 الشيء على خلاف ما هو عليه وحينئذ فكل من المشبه والمشبه به وجودي على أنه  
 لا مانع من تشبيه العدمي بالوجودي أو عكسه اذا اشتركا في وصف من لاوصاف  
 وان اختلفا من جهة الوجود والعدم نعم يتعين أن يراد بالجهل هنا الجهل  
 المركب لكن لا من جهة التشبيه بل من جهة أخرى وهي أنه هو الذي يتعقل فيه  
 أنه حجاب دون الجهل البسيط فليست (قوله حتى يبدت الخ) أشار المصنف  
 في شرحه الى أن حتى هنا تفرعية على قوله خطا ونحو جعلها الشيخ المولوي غائية  
 وهو يقتضي أن ما جعلت غاية له وهو الخط تدريجي بمعنى أنه يحصل شيئا فشيئا وهو  
 كذلك كما أشار له ابن يعقوب وان كان قد يتوهم خلافة فان قيل القاعدة  
 أن الغاية بعد حتى داخل في الغاية فيقتضي جعلها غائية أن الخط موجود وقت  
 بدو شمس المعارف فليس كذلك أجيب بأن محل الدخول اذا لم يتم

البسيط ثم هو عديم والوجودي لا تكون اجزأه عدمية اذ لا يتركب الوجودي من  
 العدمي فن أي شيء يتركب وحاصل الجواب ان هذه الشبهة مبناها هو أنهم مركب حقيقة كتركيب السر من  
 اجزأه وهذا غير مبدل التسمية بذلك مجرد اصطلاح خال عن المناسبة وقد يحجب أعضاها من كونه مركبا لانه  
 مستلزم للجهلين سبطين عدم العلم بالشيء وعدم العلم بانه جاهل (قوله تدريجي الخ) بان زوال حجاب اوائل  
 العلوم ثم حجاب اواسطها ثم حجاب بقيتها فعلى هذا المراد المعرفة الكاملة



(قوله ومخالفاً) أي منازلاً (قوله لانا نقول لا يضر ذلك الخ) أو يقال ان الشمس وسوان كانت جميعاً لفظاً  
 لكنها باعتبار الماضي شيء واحد وانما جمعت تعظيماً أو باعتبار مخالفاً (قوله على تقدير الغاء التفرعية) فيكون  
 من ذكر الخاص بعد العام لشرف هذا الخاص كأن ذكر بدو شمس المعرفة بعد اخراج النتائج من ذكر العام  
 بعد الخاص وهو لا يحتاج لنسكتة هذا على ارادة المعنى (١٣) الاصطلاح في نتائج الفكر وأما على

ارادة المعنى اللغوي فيها  
 فالظاهر التساوي يكون  
 الثاني اقصد المبالغة  
 المأخوذة من التشبيه  
 ثم انه يحتمل أن قوله رأوا  
 الخ ليس على تقدير الغاء بل  
 هو بدل اشتمال من  
 قوله بدت الخ (قوله اذ  
 الضمير حينئذ يتعين الخ)

ثم شمس المعرفة

رأوا مخدراتها

أي لان الشمس  
 الحقيقية لا مخدرات لها  
 بالمعنى المراد (قوله  
 وتكون الاضافة على  
 معنى من الخ) أي بخلافها  
 على رجوع الضمير  
 للفرصة فان الاضافة  
 لامية من اضافة المتعلق  
 بالفتح للتعليق بالكسر اذ  
 المعرفة بالادراك وهو  
 يتعلق بالمسائل ثم ان  
 بين المخدرات والشموس  
 عمومًا وخصوصًا  
 وجهها فتجتمع  
 الشمس والمخدرات

قريئة على عدمه كما هنا أو أن حتى هنا بمعنى الى كما أشاره الشيخ المألوي حيث  
 فسر هاها والاعادة أن الغاية بعدها لا تدخل في الغيا بخلاف حتى ولذا قال بعضهم  
 وفي دخول الغاية الأصح لا تدخل مع الى وحتى دخلا  
 (قوله لم) أي لأرباب المحجاة (قوله شمس المعرفة) فاعل بقوله بدت ولا يخفى أنه  
 ليس هناك الا شمس واحدة فكيف جمعها المصنف ويحجب بأن الجمع للتعظيم أو  
 أنه باعتبار تعدد أيامها ومخالفاً وتزيله منزلة تعددها نفسها واطرافه شمس إلى  
 المعرفة من اضافة المشبهة الى المشبهة والاصل المعرفة التي هي كالشموس في  
 الانتفاع بها لا يقال المعرفة مفردة والشموس جمع وكيف يصح تشبيه المفرد بالجمع  
 لانا نقول لا يضر ذلك عند قصد المبالغة أو أن المصنف أراد بالمعرفة أفرادها  
 ويصح أن يكون في كلامه استعارة مصرية أو مكنية وذلك بأن تشبيه المسائل  
 التي تقع عليها المعرفة بمعنى الشمس واستعارة لفظ المشبهة للمشبهة على طريق  
 الاستعارة المصروفة أو تشبيه المعرفة بقية السماء تشبيهاً مضمراً في النفس وطوى لفظ  
 المشبهة على طريق الاستعارة بالكناية والشموس تخيل اماناً على معناه المحقق  
 أو مستعاراً للمسائل المذكورة (قوله رأوا الخ) على تقدير الغاء التفرعية كما أشاره  
 المصنف في شرحه وقواه مخدراتها أي مخدرات شمس المعرفة كذا قاله الشيخ  
 المألوي على اعادة أن الضمير يعود على المضاف مالم يكن لفظاً كل أو بعض والاعاد  
 للمضاف اليه وهو غير ظاهر على جعل الاضافة في شمس المعرفة من اضافة المشبهة  
 به للشبهة كذا على جعل كلامه من باب الاستعارة المكفية اذا جعلت الشمس باقية  
 على معناها الحقيقية اذ الضمير حينئذ يتعين أن يكون راجعاً للمعرفة ولا ترد القاعدة  
 المذكورة لانها أغلبية بدليل قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها اختلف  
 جعل كلامه من باب الاستعارة المصروفة وكذا المكنية ان جعلت الشمس  
 مستعارة للمسائل فانه يصح من رجوع الضمير للشموس وتكون الاضافة على  
 معنى من التبعية وسمي المعنى رأوا والمسائل الحقيقية منها ثم ان المخدرات جمع مخدرة  
 وهي المرأة المستترة تحت المخدر لكن المراد من المخدرات هنا المسائل الحقيقية على  
 سبيل الاستعارة المصروفة التبعية وذلك يشبه الخفاء بمعنى التخدير بجماع عدم

في المسائل الصعبة الكثيرة النفع وتنفر المخدرات في الصعبة القليلة النفع والشموس في كثرة النفع السهلة  
 ويحتمل أن يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فتعتبر الصعوبة وكثرة النفع معاً في المخدرات وتعتبر كثرة النفع  
 فقط في الشمس (قوله وذلك بأن يشبه الخفاء) أي المتعلق بالأمور المعنوية كالمسائل وقوله بمعنى التخدير أي  
 المتعلق بالأمور الحسية كالأدوية وقوله بجماع عدم ظهور أي عدم ظهور الأمور المطلقة الشاملة للجسمية

والمعزونة فتدبر (قوله لانها لا تعمل هنا الا في مقعول واحد) أي لانها بصريّة وتسلط الرؤية البصريّة على المخدرات التي بمعنى المسائل متباعدة كما هو شأن الترشيح أو الكلام على تقدير مضافين أي رأوا دالها وهو النقوش الدالة على الانفاظ الدالة على المعاني وانما لم يجعل رأي قلبية لانه ليس المعنى على ذلك لانه بصري المعنى علموا انكشافها وهذا ليس بمقصودنا المقصود اذ صارها لمسم في حال انكشافها وقد يقال يلزم من علمهم انكشافها لمسم علما حال كونها (١٤) منكشفة الى أن يقال المقصود ان ذلك كرهوا الاولى خصوصا

الظهور في كل ويستعار لفظ المشبه به للمشبه ثم يشتق منه مخدرات تبعه في خفيات والقرينة الاضافة الى الضمير العائد الى المعرفة أو الشمس على ما علمت والرؤية ترشيح وكذا الانكشاف ان كان حقيقة في الحسيات فقط وما تقرر من أن الاستعارة تبعية هو الموافق للقاعدة البنيانية من أن الاستعارة في المشتقات تبعية وأما ما يتبادر من كلام الشيخ المولى من أنها أصلية فغير ظاهر الا أن يقال ان المخدرات ما غلبت عليه الاسمية والتحق بالجوهر مدفعية فهم (قوله منكشفة) حال من المخدرات أي حال كونها منصحة وليس مقعولا ثانيا لرأي لانها لا تعمل هنا الا في مقعول واحد كما هو ظاهر (قوله نعمه الخ) انما جدهم من احداهما بالجملة الاسمية والاخرى بالجملة الفعلية تأسيسا كحديث ان المجدد نعمه وجهه جعابين الاخرين أعني المجدد بالجملة الاسمية والمجدد بالجملة الفعلية ليشرب بكل من الكاسين أي ليحصل ثواب المجدد بكل من الجملة المذكورة من واختار في الاول التعبير بالجملة الاسمية وفي الثاني التعبير بالجملة الفعلية لمناسبة الجوهر وعليه فيهما بيان ذلك أن الجوهر مدفعية في الاول الذات وهي دائمة مستمرة فينا نسب أن يأتي فيه بالجملة الاسمية المفيدة للدوام والاستمرار والجوهر مدفعية في الثاني الأفعال وهو متجدد شيئا فشيئا فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الفعلية المفيدة للتجدد شيئا فشيئا فان قيل لم خصصت الاسمية بالدوام والاستمرار والفعلية بالتجدد مع صلاحية كل لكل بالقرائن أعجب بيان ذلك لغلبة الاستعمال الواقع فيه وما ذكر من أن الجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار بخلاف لقول الشيخ عيسى القاهر أنها لا تدل الا على مجرد الثبوت ودفع السعد التفتازاني انها لفظة بيان الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظر للدلالة بالقرائن ولما كانت الجملة الفعلية المفيدة للتجدد انما هي خصوص الجملة المضارفية عبر بها دون الجملة الماضية لا يقال المجدد الاول معلل بالاخراج السابق لما هو القاعده من أن تعليق الحكم بالمشق أو ما في قوته يؤذن بعلمية ما منه الاشتقاق كما

في مقام البيان للبدي تدبر (قوله وجهه جعابين الامر بالخ) هذا عين المدعى الآن يقال محط التعليل قوله ليشرب الخ (قوله بكل من الكاسين) فالمراد من الكاسين الجملة على سبيل الاستعارة التصريحية الاصلية فشبه كلام من الجملة بالكاسين بجامع

منكشفة

نعمه

أن كلا يوصل للمقصود ويشرب ترشيح اما باقيا على معناه أو مستعار الملائم المشبه (قوله واختار في الاول) أي في التركيب الاول المشتغل على الجملة الاسمية وكذا يقال في قوله وفي الثاني والمقصود من

هذا بيان نكتة التعبير بالجملة الاسمية في مقام المجدد على الذات الموصوفة بالصفة تقدم المذكورة بالجملة الفعلية في مقام المجدد على الاعمال اذ كان يمكنه الاتيان بالجملة الاسمية في مقام المجدد على الاعمال وبالجملة الفعلية في مقام المجدد على الذات المذكورة بان يذكر الاعمال بنعتي الايمان والاسلام هناك والذات الموصوفة بالصفة المذكورة هنا أو يؤخر الاسمية هنا يقدم الفعلية هناك وليس مقصود بيان نكتة تسمية الاسمية على الفعلية لان ما ذكره لا ينتج هنا المتعجله هو التاسي الحديث (قوله نظر للدلالة بالقرائن) أي مع غلبة الاستعمال (قوله دون الجملة الماضية) أي لانها مفيدة لا تطلع فلا ينافي فيها الاستمرار والتجدد

(قوله) لانا نقول ذلك ليس بصريح العبارة بل باقتضائها (قديقال كما أن الحمد الاول ليس في مقابلة الاخراج بصريح العبارة كذلك ليس هو في مقابلة الذات بصريح العبارة لان اللام في الله ليست للتعليل بل للالك أو الاستحقاق أو الاختصاص كما تقدم وانما جاء ذلك من الذوق فلا يعتبر أيضا كونه في مقابلة الذات كما لا يعتبر كونه في مقابلة النعمة وبذلك أيضا لعدم اعتبار كونه في مقابلة الذات لعدم التصريح بذلك عدم اعتبار كون الحمد في مقابلة الذات في قوله تحمده جل على الاتعام اذا الضمير في تحمده عائد على الله فهو في مقابلة الذات الا انه لم يصرح بذلك فلذلك لم يعتبر ما ذكره ويجب ان يفتى أوقع الحمد على الذات كان الحمد في مقابلة نفعي الذوق مالم يصرح به لاجل الاقوام والا كان في مقابلة الاتعام ولذلك كان الحمد في الاول في مقابلة الذات وفي الثاني في مقابلة الاتعام فقط وبهذه القولة وما كتب قبلها تعلم حال ما كتبه بعضهم على قول المشي وبیان ذلك ونصه قديقال انه علق الحمد أولا على الصفة وهي الاخراج الخ كما يصرح (١٥)

من القواعد ان تعليق الحكم الخ فيكون الحمدود عليه أولا اذا توصفة وان لم يصرح بذلك بل جامعن الذوق في الاول ومن تعليق الحكم بما في قوة المشتق في الثاني وعلق

جل على الاتعام

الحمد ثانيا بالذات العائد عليها ضمير تحمده وبالصفة وهي الاتعام بنعمة الخ فيكون الحمدود عليه ثانيا ذانا وصفة أيضا الا ان لم

تقدم فيكون الاخراج المذكور هو الحمدود عليه هو متجدد شيا فنياسيب أن يأتي فيه بالجملة القعابة لانا نقول ليس ذلك بصريح العبارة بل باقتضائها فقط على أن القاعدة المذكورة أغلبية بقي أن المناسب أن يقول المصنف أحده بالهمزة لا بانون لانها اما للتكلم مع غيره أو للتكلم المعظم نفسه وكل منهما غير مناسب هنا أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان المصنف كان من أكابر المتواضعين ويجب بانه يضع أن يختار الاول ويكون المصنف قد قال ذلك احتقار لنفسه عن أن يستقل بحمده الله تعالى فكأنه يقول الثناء على الله تعالى مقام عظيم لا طاعة لي عليه وحدي بل مع غري كما أشار لذلك بتعبيره بالنون التي للتكلم مع غيره ويصح أن يختار الثاني ويكون المصنف قد قال ذلك اظهار التعظيم لله تعالى به بتأمله العلم تحديا بنعمة الله تعالى على علا بقوله عز وجل وأما نعمة ربك فحدث كما أشار لذلك بتعبيره بالنون التي للتكلم المعظم نفسه وهذا لا ينافي خضوعه وتواضعه لولاه تبارك وتعالى (قوله جل) جملة اعتراضية قصد المصنف بها انشاء التعظيم أو حالية بتقدير قد على ما هو الأشهر من وجوب اقتران جملة الحال الماضية بها لفظا أو بتقدير أو وصفة للضمير على مذهب من يجيز وصف الضمير ويرد على جعلها حالة أن الحال قيد في عاملها فتيقن ذلك تقييد الحمد بتلك الحال ولا نظر لكون الحال

يصرح به في الاول وصرح به في الثاني لانيانه فيه بلفظ على الدال على أن مدحوا محمدا عليه فعله الاول في وجه تقديم الاسمية وتأخير الفعلية لتاسي به حديث أن الحمد لله تحمده واختار المضارعية لتنافي الماضي من الدلالة على الانقطاع بخلاف المضارعية فانها مع القرائن المحتملة تقيد الاستمرار اذا كانت خسرية وأما اذا كانت انشائية فلا تقيد الاستمرار أي الوجود بعدم اه (قوله أن يختار الاول) وهو مناسب لقوله الا في حصن نال المراد الضمير فيه المتكلم وغيره (قوله ويكون المصنف قد قال الخ) أو نزل موارد الحمد منزلة الاشخاص المحامدين (قوله اظهار التعظيم) أي الذي هو لازم العظمة المستفادة من النون (قوله تقييد الحمد بتلك الحالة) وعلى هذا فيكون الحمد هنا قد علق على الاجلال وعلى الاتعام بخلاف غيره فيكون قد علق على الاتعام أي وما قيد بوصف واحد أفضل عما قيد بانين والاف الحمد هنا مقيد بوصف على كل حال

(قوله فعلى بمعنى لام التعليل) (١٦) ويحتمل أن تكون بمعنى في الظرفية على حذف متصاف والتقدير في مقابلة

الانعام على حدود دخل المدينة على حين غفلة وحمد على الفعل نظرا لما قيل انه أولى لانه لا يفنى ولا يتلاشى بخلاف الانروقيل الحمد على الاثر أولى لان الحمد عليه من قبيل مقام العفو وهو أفضل من مقام الغناء ولان فيه جدين جدا عليه وحما على صدور ورد هذا بان الحمد على الفعل فيه حمدان أيضا كما قاله بعضهم ولنا كلام يتعلق

بنعمة الايمان والاسلام من خصنا

بذلك فيما كتبناه على رساله آي البركات سيدى أحمد الدردري البيان نقعنا لله به فراجع ان شئت (قوله بالضرورة) أى شبه الضره ده لشهرته بين العام والخاص وانما قلنا ذلك لثلاثنا في قولنا هلم من الدين أى أدلته لان علمه من الأدلة ينال كونه ضروريا واحترزنا بقولنا بالضرورة هما اذ لم يشتهر كارت بنت الابن مع البنت السدس فان هذا حتى اه

هنا لازمة لان الحمد المطلق أفضل من الحمد المنيد كما ذكره بعضهم ويرد على جعلها صفة انالم نطلع في كتب النحو على أن أحد المحيز وصف ضمير الغيبة الراجع الى معين بجملة والامثلة التي نقلت عن الكسائي اجازة وصف الضمير فيها ليس فيها الا وصفه مفر دمر ففتحوا اللهم صل عليه الرؤف الرحيم ونحوه لا اله الا هو العزيز الرحيم والجمهور يحكمون مثل ذلك على البطل من هذا نعلم وجه قول بعضهم بان جعلها اعتراضية أولى وما في بعض نسخ الشرح الصغير للشيخ الملوحي من أنه لا يصح أن تكون اعتراضية لان المقر ديجل محلها ولا كذلك الاعتراضية بحث فيسهل انما يجعل المفرد محلها على تقدير انها حال لا على تقدير انها اعتراضية وحلول المفرد محلها على تقدير انها حال لا يمنع من صحة كونها اعتراضية كما في سائر الجمل المحتملة للاعتراض والحال ولهذا نقل عن الشيخ أنه رجم عن هذه العبارة وضرى عليها بخطه (قوله على الانعام) أى لاجل الانعام فعلى بمعنى لام التعليل كما في قوله تعالى ولتسكروا الله على ما هذاكم (قوله بنعمة الايمان والاسلام) الجار والمجرور فيه متعلق بالانعام واصداقة نعمة لما بعدها البيان وكان مقتضى الظاهر أن يقول بنعمتى الايمان والاسلام الآن يقال للمفرد المضاف يعم ويقال حذف المضاف من الثاني دلالة في الاول عليه والاصل بنعمة الايمان ونعمة الاسلام وانما جمع المصنف بين الايمان والاسلام مع تلازمهما وجودا بمعنى أنه يلزم من وجود الايمان في شخص وجود الاسلام فيه وبالعكس لتعاضدهما مفهومهما ماصداقا اما الاول فلان مفهوم الايمان لغته مطلق التصديق ومنه وما أنت بمؤمن لنا وشرا التصديق والاذعان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة ومفهوم الاسلام لغته مطلق الانقياد وشرا الانقياد لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كذلك والمراد بالانقياد لذلك الامتثال له بحيث لو أمر لا فمروا أما الثاني فلان ماصدقات الايمان تصديقات ك تصديق زيد وتصديق عمرو وتصديق بكر وهكذا وما صدقات الاسلام انقيادات ك انقياد زيد وانقياد عمرو وانقياد بكر وهكذا نعم هما متحدان محلا بمعنى أن كل محل للايمان محل للاسلام وعكسه لتلازمهما وجودا كما علمت وهذا هو المراد من اتحادهما ماصداقا في عبارة من عبر به والكلام في الايمان الكامل بمصاحبة الاسلام وفي الاسلام الكامل بمصاحبة الايمان والا فاصل الايمان وأصل الاسلام لا تلازم بينهما وجودا حتى يتحد محلا بل قد يفرد الايمان كافي المصدق بقلبه غير المنقاد قد يفرد الاسلام كافي المنقاد غير المصدق بقلبه ولما كانت نعمة الايمان ونعمة الاسلام أجل النعم وأساسها خصها المصنف بالذكروان كانت نعم الله كثيرة لا تحصى قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله من خصنا الخ) خبر مبتدأ محذوف والمجمل مستأنفة استثنافا بيانها

مؤلف (قوله بمصاحبة الاسلام) أى على جهة الشريطة لا الشطرية بقول الاتحاد مفهومهما ماصداقا لانها

(قوله في جواب سؤال تقدير من المحمود) أي مقصود من هذا السؤال والتلذذ بالجواب لا أن الله الجاهل إذا المسؤول عنه معلوم كما قيل لقد ثبتت فلا تخفى على أحد \* الأعلى أكره لا يعرف القمرا فاندفع ما قبل كيف هذا السؤال مع ذكر المحمود وأولاً وثانياً في الظاهر أنه يدل من ضمير (١٧) فحمده وان لم الفصل اه (قوله

بعد مادة التخصيص)  
والتخصيص مصدر  
خصص وقوله ونحوها كإدانة  
الاختصاص الذي هو  
مصدر اختص والمخصوص  
والتميز والافراط بخلاف  
مادة القصر فتعدي على  
وأما التعبير بالمقصود  
والمقصود عليه بعد مادة  
التخصيص ونحوها فليبيان  
العربي وإن اختلف  
المادتان في التعدي  
(قوله ما في الضابط أي

لأهاسيقت في جواب سؤال تقدير من المحمود والضمير البارز في خصنا عائد لنا  
معاشرة أمة الأجابة التي هي خصوص المؤمنين أو أمة الدعوة الشاملة لا ككفار وأعلم  
أنه لا بد بعد مادة الاختصاص ونحوها من مقصور ومقصود عليه وبإدخال على  
أحدهما جوازاً باتفاق كل من السعد والسيد وإن كان الغالب عند السعد  
دخولها على المقصور وهذا السيد دخولها على المقصور عليه كذا قال ابن قاسم وقد  
رده الشيخ يس بأن السيد صريح بما قاله السعد في حاشية المطول وغيره وأيد ذلك تعلم  
ما في الضابط المشهور وهو قول بعضهم

والباء بعد الاختصاص يكثر \* دخولها على الذي قد قصر وا  
وعكسه مستعمل وجيد \* ذكره المحبر الهمام السيد

إذا علمت ذلك علمت أن المتبادر من كلام المصنف دخولها على المقصور كما هو  
الغالب على ما مر فقتضاه أنه صلى الله عليه وسلم مقصور علينا لا يتعدانا إلى غيرنا  
وليس كذلك لأن الحق أنه صلى الله عليه وسلم رسل للام السابقة غاية الأمر أن  
الرسول بآب عنه كما يشير لذلك قول صاحب البردة

فأنه شمس فضلهم كواكبها \* يظهر أن أنوارها للناس في الظلم

وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الباء هنا تدخل على المقصور عليه وإن كان خلاف  
الغالب على ما تقدم والمعنى عليه أن الله تعالى قصرنا عليه صلى الله عليه وسلم  
لا نتجاوزها إلى غيره من الرسل أو أنهاد أدخله على المقصور كما هو الغالب لكن المراد  
أن الله تعالى خصنا به صلى الله عليه وسلم من حيث أرسله لنا بطريق المباشرة فلا  
ينافي أنه أرسل أيضاً لغيرنا من الأمم لكن بواسطة الرسل عليه وعليهم الصلاة  
والسلام (قوله بخير من قد أرسلنا) خير أفعّل تفضيل فاصله أخير نقلت حركة الياء  
إلى الساكن قبلها وحذفت منه الهمزة تخفيفاً ومما وقع على نبي أو أنسان لا على  
رسول ثلاثاً يصح قوله قد أرسلنا واختلف هل خير بيته صلى الله عليه وسلم بسبب  
نزياده أو بتفضيل الله له والثاني هو كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام كما قاله  
السنوسي في شرح صغرى الصغرى (قوله وخير من حاز المقامات العلاء) من هنا  
واقعة على إنسان أعم من أن يكون رسلاً أو لا واصفته أنه جمع المراتب العالية فهذا  
أهم بما قبله والعلاج جمع عليها الضم والقهر وهي كالعليا بالفتح والمد ضد السفلى

بخير من قد أرسلنا  
وخير من حاز المقامات العلاء  
من أنه لم يوافق ما نقله  
سم ولا ما نقله يس اه  
مؤلف ومجاوب عن الضابط  
بأنه جرى فيه على ما نقله  
يس غايته أن فيه اكتماء  
فقوله ذكره المحبر الهمام  
السيد أي والسعد أيضاً  
وأما اكتفى بالسيد عن  
السعد لم يعكس لأن نسبة  
ما ذكر للسعد شهيرة بخلاف  
نسبة السيد فلم يتم تكن

(٣ - سلم) شهرته عليه السلام محل التوهم ولا يجاب بأنه جرى على ما نقله سم وإن قوله على الذي قد قصر وا  
معناه على الذي قد قصر وا عليه وهو المقصور عليه لأنه يلزم حذف العائد المحرور من غير وجود المروط فاعلم جلّيتها  
أن يتحد متعلق المحرفين وهنالك يتحد امتعلق الأول دخول والثاني قصر وا فبتعين أن العائد هنا منصوب أي على  
الذي قصر وهو المقصور (قوله مستعمل) أي واقع في كلامهم (قوله جيد) أي غير شاذ (قوله فهذا أعم بما قبله)

وفي العطف زيادة على ما ذكره التعظيم الاشارة الى ان ما ذهب اليه الزمخشري من تفصيل خبر بل على بينا وعلى غيره من الاتباع عليه وعليهم افضل الصلواتهم التسليم (قوله بدلا أو عطف بيان) يلزم على هذا تقدم عطف النسق وهو قوله وخبر من حاز المقامات العلا على البدل أو عطف البيان مع انها مقدماتان عليه والجواب عنه بان محل المنع اذا كان المعطوف أجنبينا وهنالك ليس كذلك اذ خبر من حاز المقامات هو خبر من قد أرسلنا غير معطوف في كتب النحو والجواب ان محط العطف من حاز المقامات العلا لا خبر فعطف النسق وكل من البدل وعطف البيان لم يتوارد على شيء واحد (١٨) بعيد فعمل هناك قولنا يجوز ذلك نعم ان جعل بدلا أو عطف بيان

من خير الثاني لم يلزم ما ذكر الا أنه بعيد منه انه يلزم على عطف البيان مخالفة للعطوف عليه لانه معرفة والمعطوف عليه نكرة لان من المضاف اليها خبر نكرة موصوفة بدليل ان المحشي أوقعها على نبي أو انسان والموافقة (قوله محمد) المناسب للتعظيم رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجملة مستأنفة كالجملة السابقة وان كان الراجح عربة الجواب بدلا أو عطف بيان لموافقة للاصل من عدم التقدير ولا رد أن المبدل منه في نية الطرح لان التحقيق أن ذلك بالنسبة لعمل العامل أو أنه أمر أعلي ويبعد جواز النسب رسمه بدون ألف على ما هو الشائع من كتابة المنسوب النون بالالف لا على عادة المتقدمين من كتابتهم اياه بمودة المرفوع والمجهر ولا استغنائهم عن رسم الالف بتكرار النكلى كذا نقله بعضهم عن النووي والسيوطي وفي كلام بعضهم أن ذلك طريقة ربيعة وهو الموافق لغاتهم من الوقف عليه بغير الف (قوله سيد كل مقتضى) بدلا أو عطف بيان من اللفظ الشريف وان لم يزل الابدال من البدل على جعل اللفظ الشريف بدلا لالجمهور لا يجوزونه ولا يصح أن يكون نه الا انه نكرة واللفظ الشريف معرف فقولنا يجوز وصف المعرفة بالنكرة والمقتضى المتبع وهو الرسول فكأنه قال سيد كل رسول واطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم مأخوذ من حديث أناسيدوا له آدم يوم القيامة ولا فخر والزاد من ولده آدم كما قاله بعضهم النوع الانساني فهو شامل لا دم أيضا وبذلك اندفع ما قد يقال هذا الحديث لا يدل على سيادته صلى الله عليه وسلم على آدم وانما يدل على سيادته على أولاده فقط ودفع بعضهم ذلك أيضا بأنه في أولاد آدم من هو افضل منه كإبراهيم وموسى وعيسى واذا كان صلى الله عليه وسلم سيد الافضل كان سيد المفضل بالطريق الاولى فان قيل قد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال البنداقه وهو يدل على أنه لا يطلق السيد على غيره تعالى أجيب بأنه محمول على السيادة الطائفة (قوله العربي) أي المنسوب للعرب وقوله الهاشمي أي المنسوب لهاشم لانه صلى الله عليه وسلم من ذرية هاشم صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله ابن عبد

من خير الثاني لم يلزم ما ذكر الا أنه بعيد منه انه يلزم على عطف البيان مخالفة للعطوف عليه لانه معرفة والمعطوف عليه نكرة لان من المضاف اليها خبر نكرة موصوفة بدليل ان المحشي أوقعها على نبي أو انسان والموافقة

محمد سيد كل مقتضى  
العربي الهاشمي

في ذلك شرط كما قال ابن مالك  
فالوليد من وفاق الاول  
ما من وفاق الاول النعت  
ولي  
فلعل المحشي جرى على  
رأي الزمخشري المحذور  
عطف المعرفة عطف بيان  
على النكرة فان جعلت

من موصولة حصلت المطابقة لان الفعل التفصيل يتعرف بالاضافة (قوله بالنسبة لعمل العامل) أي في البدل أي ان المبدل منه لم يتوسط في عمل العامل المذكور في البدل كما توسط المتبوع في بقية التوابع في عمل العامل المذكور في التابع وانما لم يتوسط في ذلك لان البدل عامل مستقلا هذا هو معناه ولا يعتبر ما سواه (قوله لا على عادة المتقدمين) أي من غير العرب لان الشكل حادث (قوله لا استغنائهم عن رسم الالف) أي التي هي بدل من التنوين في حالة الوقف على الاسم المنسوب بخلاف حالة الرفع والمجرى ان تكرار الشكل اغناه بدل عن التنوين اذ لا الف (قوله أو عطف بيان) فيه ما سبق فلا تغفل (قوله وهو الرسول) على هذا يصير مكررا مع قوله خبر من قد أرسلنا فالاولى التعميم الآن يقال الخطب محل اطلاق واختلاف العنوان كاف (قوله والمراد من ولد آدم الخ) أي من اطلاق الخاص وأرادة العام

المطلب

(قوله لا ذكر الخصاص بعد العام لفائدة الخ) هذا في أوصاف الموصوف أو أحد تخلاف ذكر الخصاص بعد العام في الذوات فإنه لا فائدة فيه فلا بد له من نكتة وعكسه وهو ذكر العام بعد الخصاص في الذوات لفائدة وهي الشمول لبقية الأفراد كما إذا عطف الال على الصخب فإن ذلك لا يحتاج لنكتة وأما أن عطف الصخب على الال فلا بد من نكتة وهي شرف الاصحاب (قوله لكنه قد أفاد الخ) أي وامتناع الاتيان بالعام بعد الخصاص إنما هو لعدم الفائدة فإذا أفاد كافي الال يمتنع (قوله بواسطة أن نبيا حال الخ) أي وإن كانت الحال وصفا في المعنى فإن قلت الصفة قيد المقارنة إذا كانت لازمة مع أنها لا يحسن تأخيرها عن الاختصاص منها قلت أفادتها المقارنة لأن حيث كونها صفة بل من خارج وهو العلم بكونها لازمة أفاده المولى في كبير صبان (قوله وهي تفيد المقارنة لعاملها) قديقال غاية ما يستفاد من ذلك الحال مع ما قبلها (١٩) إنما هو الحكم عليه بالكون وشولا في حال نبوته معنى أن الرسالة

ليست سابقة ولا آتية بعد انقطاع النبوة ولم تنفد استغراق الرسالة لمجيب أوقات النبوة حتى يتم ما ذكر الال يقال ان قولنا جاء في زيدا

المصطفى صلى الله عليه

واكبلا يفهم منه الامارة المحي للركوب وأما كون الركوب محتملا على المحي فلا يفهم من التركيب فحينئذ يكون المحي مقارنا لابتداء الركوب والآتية نظير هذا المثال فلا اشكال لانا نقول عدم فهم ذلك من المثال ان كان لقرينة

المطلب بن هاشم الذي هو أحوال المطلب الذي من ذريته الامام الشافعي رضي الله عنه فلذلك يقال المطلب نسبة للمطلب ولا يخفى ما في تقديم العربي على الهاشمي من حسن الترتيب لأن الخصاص بعد العام لفائدة بخلاف عكسه فإنه لا فائدة له ولذلك يقولون عالم نحر بر ولا يقولون نحر بر عالم ولا يرد قوله تعالى وكان رسولا نبيا لأنه وإن ذكر فيه العام بعد الخصاص لكنه قد أفاده مقارنته نبوته صلى الله عليه وسلم لرسالته كما هو الراجح بواسطة أن نبيا حال وهي تفيد المقارنة لعاملها على أنه قد نقل العارف الشعرا في الكبريت الاجر عن الشيخ ابن العربي أنه ذهب في فتوحاته الملكية الى أنه يشترط في مسمى النبي أن يختص بالحكام لا يشركه فيها قومه وعليه فيكون بنو عبد الرسول عموم وخصوص من وجه فلا يكون محتمل فيه فليتأمل (قوله المصطفى) أي المختار وفيه إشارة الى حديث ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريش من كنانة واصطفى من بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فانا اختيار من خيار من خيار وكان مقتضى صدر الحديث أن يزداد في عجزه من خيار وحينئذ يكون لفظ خيار الاول كناية عنه صلى الله عليه وسلم والثاني كناية عن بني هاشم والثالث كناية عن قريش والرابع كناية عن كنانة وفي خط بعضهم الجواب عن ذلك بأن العرب لا يكرشيا زيادة على الثلاث وإن اقتضاها المقام فليراجع (قوله صلى الله عليه) هذه الجملة خبرية لفظا انشائية معنوية وجوز

كالعادة انشائية بان زيدا إنما يستدعي الركوب وقت المحي الى المتكامل لاقبله فلم لأنه لا قرينة هنا وان كان ذلك لثباته لوضع التركيب فهو مكررة لا تسمع هكذا وأوردته على شيخنا السقا فاجاب بان المراد المقارنة الكمال بحيث تكون في الابتداء والدوام لأن الشيء متى أطلق انصرف للقدرة الكامل منه (قوله عموم وخصوص من وجه) يحتاج معان فيمن اختص بالحكام وأمر بالتبليغ ونفرد الرسول فيمن أمر ولم يختص ونفرد النسي فيمن اختص ولم يؤمر (قوله فلا يكون محتمل فيه) وهو ذكر العام المطلق بعد الخصاص المطلق بل من ذكر العام من وجه بعد العام من وجه آخر (قوله لا مكرشيا الخ) أي بلا فصل فلا يرد ما في الرحمن والمرسلات (قوله) ويجوز بعضهم أن تكون خبر بمعنى أيضا) لكن برد على هذا أنه ينافي كونها خبرية بمعنى التأييد بقوله مادام الحجاج الاثر يبدل المستقبل الآن مجابيان الماضي هنا مجاز عن المستقبل للتحقق على حد أني أمر الله أو يقال إن محل هذا التجويز ما يدل كرم ما يدل على التأييد والادعاء أن يكون انشائية كما هنا

(قوله وفيه بعد لا يخفى) أي لان (٢٠) الظاهر من الآيات والأحاديث الدالة على طلب الصلاة إنما

هو الدعاء لا التعظيم وأيضاً القول بان المقصود التعظيم فيه ميل للقول بأنه صلى الله عليه وسلم لا ينتفع بصلاته عليه (قوله لان الاستغفار من جهة الدعاء) أي والمقابلة بين العام والخاص وان كانت حسنة الاتهاب ليست الاحسن فاندفع ما قيل انه قد يكون للشيء معنيان أحدهما خاص والآخر عام لذلك الشيء ولغيره فالاولى الاقتصار على المحبوبات الثاني اه (قوله مع ان صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار) أي مع ان المتبادر من الاستغفار ما كان يصيغته وان كان يحتتمل أن المراد به ما كان بمأذنه أو بمعناه نحو اللهم اغفر له ووجه واعف عنه ولا تأخذ به لكن فيه أنه حينئذ يكون عن الدعاء فلا تصح المقابلة (قوله وللذهب والفضة بوضع) ظاهره أنه وضع فمما عا بوضع واحد وفيه بعد (قوله ينتفع بالصلاة

بعضهم أن تكون خبرية معني أيضاً أو ورد عليه أنه يلزم حينئذ أنه لم يحصل مقصود الشارع من انشاء الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كإرشاد إليه ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وأحسب بان المقصود من الصلاة لا زعمها وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شك أنه حاصل بالأخبار بها وفيه بعد لا يخفى واعلم أنه اختلف في معنى الصلاة فذهب الجمهور إلى أنه مختلف باختلاف المصلى في النسبة لله الرحمة بالنسبة لساواه تعالى من الملائكة وغيرهم الدعاء على ما ذهب إليه كثير من المحققين وهو أحسن مما اشتهر من أنه بالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم الدعاء لان الاستغفار من جهة الدعاء مع أن صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار كما ورد في الخبر وهو ما رواه ابن أبي جرة في مختصره من قوله صلى الله عليه وسلم ان الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وذهب ابن هشام إلى أنه أمر واحد وهو العطف لكنه مختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة إلى آخره ما تقدم وينبغي على هذا الخلاف أن الصلاة من قبيل المشترك اللفظي على الاول وهو ما تعدد وضعه ومعناه كلفظ عين فانه وضع للباصرة بوضع والجار بوضع وللذهب والفضة بوضع فوضعه متعدد وكذلك معناه ومن قبيل المشترك المعنوي على الثاني وهو ما اتحد وضعه ومعناه كلفظ أسف فانه وضع للحيوان المفترس فوضعه واحد وكذلك معناه غاية لأن له افراد مشتركة في معناه والتحقيق الثاني لوجه كثيرة ذكرها في الغني من جلها أن الاصل عدم تعدد الوضع والصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كغيره ينتفع بالصلاة عليه لكن لا ينبغي لنا التصريح بذلك إلا في مقام التعليم كما أشار لذلك بعضهم بقوله وصححوأياته ينتفع \* بنى الصلاة شأنه مرفوع لكنه لا ينبغي التصريح \* لنا بذال القول وذاصحيح فلا يليق بالمصلى أن يلاحظ ذلك كيف وهو صلى الله عليه وسلم الواسطة العظمى في إيصال الخير له وقيل انه صلى الله عليه وسلم لا ينتفع به لأنه قد أفرغ عليه الكمالات كلها قبل مفارقتها الدنيا ورواها من كمال الاو عند الله أعلى منه فهو صلى الله عليه وسلم يترقى في الكمالات كل لحظة كما يشير لذلك قوله تعالى وللآخرة خير لمن الأول على ما قاله بعض أهل التحقيق من أن المعنى واللحظة المتأخرة خير لمن اللحظة المتقدمة وعلى المصنف مؤاخذه من حيث انه قد أفرز الصلاة عن السلام وهو مكروه كعكسه الان كما ورد على طريقة المتأخرين واستدلوا على ذلك بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً حيث قرن بينهما بالواو ووردهما الاستدلال بان الواو انما هي للقرآن الذي ذكرى دون القرآن الفعلي كما في قوله

عليه) قيل ان الراء لا يحبطها وقيل انه لا يحبط القدر العائد عليه صلى الله عليه وسلم تعالى والتحقيق أنه يحبط العمل مطلقاً اه مؤلف



تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ولذا للرجوع بعضهم طريقة المتقدمين من عدم  
كرهه ذلك نعم هو خلاف الأولى قطعاً والأحاديث في فضل الصلاة عليه صلى الله  
عليه وسلم جمة لا تنضب وخصائصها لا تنحصر في ذلك قضاء الحاجات وكشف  
الكرب والمعضلات ونزول الرجات ومن ذلك أيضاً ما روي من تأثيرها في تنوير  
القلوب حتى قيل أنها تكفي عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه كالحاكم سيدي  
أحمد زروق والشيخ السنوسي في شرح صغرى الصغرى وأشار له الشيخ أبو العباس  
أحمد بن موسى الميمني لكن قال الشيخ المالوي المراد أنها تكفي عنه وتقوم مقامه في  
مجرد التنوير أما الوصول للدرجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كما هو معلوم عند أهل  
واختصت من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة الطباع بخلاف غيرها فإنه  
يشيرها (قوله مادام الخ) ماصدرية بمعنى أنها آله في سبيل ما بعدها بمصدر  
ظرفية فلذلك خسر تبعة فالمعنى مدة دوام الخ وليس المراد تقييد الصلاة  
بهذه المدة بل المراد تأييدها فكانه قال صلى الله عليه دائماً وأبداً ما روي  
ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك بوردون التأييد وقوله المحاجوه  
بالكسر والقصر العقل كما تقدم (قوله يخوض) فيه مجاز عتلى لأن فيه  
أسناداً للنبي تغير من هوله فإن الخائض حقيقة النفس وإنما العقل آلة كالمز  
(قوله من بحر المعاني) حال مقدمة من قوله لمحاجوه من تبعه بضمه والاضافة في بحر  
المعاني من اضافة المشبه إلى المشبه والاصل من المعاني الشبيهة بالبحر في  
الكثرة والسعة قوله لمحاجوه فعل به لقوله يخوض وهي جمع لمعوهى الماء العظيم  
المضطرب والمراد بها هنا المسائل الصعبة على سبيل الاستعارة التصريحية فيكون  
المصنف قد شبه المسائل الصعبة بمعنى الحجج واستعار لفظ المشبه به للمشبه والقربة  
لفظ المعاني وقوله يخوض ترشيع لا يقال كيف يكون كلامه من باب الاستعارة مع  
أن فيه الجمع بين الطرفين أعني المشبه والمشبه به فإنه قد ذكر الأول في قوله بحر  
المعاني والثاني بقوله لمحاجوه فذلك المجتمع فيها لا نقول المشبه بانه خصوص المسائل  
الصعبة ولم يذكر المصنف بخصوصها ودخلها في عموم المعاني لا يضر وفي بيان  
المصنف عن التبعية في قوله من بحر المعاني إشارة إلى أنه لا يحتوي على جميع  
المعاني إلا الله تعالى كما ذكره في شرحه وهو صريح في الدخول من ادعى أن علم النبي  
صلى الله عليه وسلم محيط بكل شيء حاكمة كحاكمة علم الله تعالى وقد ألفت العلامة  
اليوسفي مؤلفاً في الدخول من زعم ذلك لا يتوقفه واستدل على ذلك بأدلة تقليدية  
وعقلية لكن استظهر الشيخ المالوي عدم تكفيره لأن الوازم على مذهبه التي من  
جملتها حدوث علمه تعالى أنه لا يجب لأحد التلويح بالواجب لا أن لا يقول به إلا أن  
لازم المذهب ليس بمذهب إذا كان لا زماً بعيداً أو التحقيق الذي نتجته أنه صلى الله

(قوله بعضهم) وهو  
العلامة السجاعي وبعد  
هذين البيتين  
وحاظر بقوله شخص  
اجعلا  
نواب ذالمنطقي من قد  
علا

أو مثله مقدماً لمحضرة  
وزده نشر بفالأعلى رتبته  
ومنع بعضهم لاهدا  
القرب

لمحضرة النبي سيد العرب  
قد رده الهة ثون فأعصرها  
وأحمد الكريم ربي وكفى

مادام المحجا  
يخوض من بحر المعاني  
محجا

(قوله فمر تبعة) أي آف  
موضعها بلفظ مذة والا  
كانت اسماً فيخالف  
الفرض من أنها حرف  
مصدر اه مؤلف (قوله)  
فان الخائض حقيقة  
يخوض مستعار ليدرك إذ  
صل الخوض الدخول في  
الماء (قوله حال مقدمة)  
أي لانه في الأصل نعت  
للتكرة ونعت التكرة اذا  
تقدم عليها ينصب حالا

(قوله ومن أدلته) ومنها أيضا (٢٢) قد ثبت تهبونا وتشتبنا \* فانهب فابل والايام من عجب

عليه وسلم يقارن الدنيا حتى أقاض الله عليه علم الأشياء كلها لكن لا كعلم الله تعالى  
فلينبئ (قوله وآله ومحبه) مطلق على الضمير المحرور ومن غير إعادة الجار هو جاز  
على الجميع عند المحققين ومن أدلته قرأته من قرءتساءلون به أو الأرحام بجر الأرحام  
ومن منع ذلك يحمل هذه القراءة على القسم والالاسم جمع لا واحد له من لفظه  
والمراد به في هذا المقام أقار به صلى الله عليه وسلم وقيل أبقية أمته وقيل جميع أمته  
الاجابة وهو الاول ليشمل كل مؤمن ولو عاصيا وهذا الخلاف اغماها وعند عدم  
القرينة والافتى وجدت القرينة فسر بما يناسبها فهي محكمة حينئذ فاذا قيل  
مثلا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أخذت عنهم الرجس وطهرتهم  
تظهر افسر بأقار به صلى الله عليه وسلم واذا قيل مثلا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى  
آله الفاضلين بطاعتك ورضائك فسر بأبقية أمته صلى الله عليه وسلم واذا قيل مثلا  
اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله سكان جنتك فسر بجميع أمة الاجابة والاصح  
اسم جمع لصاحب على ما هو التحقيق من أن صيغة فعل ليست من أوزان المجموع  
والمراد بالصاحب هنا الصابي وهو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنائه  
بيدنه في محل التعارف ولو لم تحطه وإن كان غير غير سوا ما روى عنه شيئا أم لا وفي كلام  
المصنف الصلاة على غير الانبياء والملائكة وهي مطلوبة اذا كانت على سبيل  
التبع كما هنا وأما اذا كانت على سبيل الاستقلال فغير بالرفع وقيل بانها خلاف  
الاولى والتحقيق أنها مكرهه كراهة تنزيها لهما من شعار أهل البدع كائن  
عليه اللغافي (قوله ذوى الهدى) صفة للصحف فقط وكذا قوله من شهبوا الخ لان  
التشبيه ليس الا لاصح كما علم بما أتى جعل الاول لكل من الال والصحف والثاني  
للصحف فقط لا يخفى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء ويحتمل أن المراد به  
الهداية وهي عند أهل السنة الدلالة على طريق توصل الى المقصود وصل بالفعل أو لم  
يصل وعند المعتزلة الدلالة المذكورة لكن بشرط أن يصل بالفعل ونقض بقوله  
تعالى وأما مودفهد بناهم الآية فاتهم بصلوا بالفعل ومع ذلك سميت دلائلهم على  
طريق توصل هداية وأورد بعضهم على الاول قوله تعالى انك لاتهدي من  
أحببت فانه لا يصح أن يراد منه الدلالة على طريق توصل الى المقصود وصل  
بالفعل أو لم يصل لانه صلى الله عليه وسلم وجدت منه الدلالة على طريق توصل  
لكنهم يصل الاول بالفعل وأنت خير بانه مدفوع من أصله لان مراد أهل السنة  
أن الهداية هي الدلالة على طريق توصل ولهذا الدلالة قد ران الموصلة بالفعل  
وغيرها والمراد بها في هذه الآية الفرد الاول لانه هو الذى يصع نفيه هذا وفى  
بعض التفسيرات تفسير الهداية في الآية المذكورة بخلق الاهتداء فليراجع (قوله)

(قوله يحمل هذه القراءة على القسم) أى والبيت على الشذوذ (قوله ففى هكلمة) والظاهر أنه لو وجدت قرينة على الصحف حكمت أيضا كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وصحبه الذين علمت ما فى قلوبهم وأزالت السكينة عليهم وأثبتهم فتحا قريبا فان هذا خاص بأهل بيعة الرضوان (قوله اسم جمع لصاحب) أى واسم انهم تارة يكون له مفرد من لفظه كفى الاشموى

وآله وصحبه ذوى الهدى (قوله ويحتمل أن المراد به الهداية) أى الغبرولا يتكرر حينئذ مع قوله من شهبوا الخ لافادة الثاني ما لم يقده الاول (قوله وأنت خير بانه مدفوع الخ) لا يخفى أن إطلاق الكلى على فرد واحد مخصوص وتأويل والمعتزلة أن يقولوا بطل هذا التأويل فى الآية الاولى بان يطلق الخاص على العام ولذلك قال بعض المحققين انه لا خلاف بل هى تطلق لغة بالمعنيين وتقع باب

التأويل لاحد الفريقين دون الآخر

بخلاف الانصاف (قوله بخلق الاهتداء) وعلى هذا يكون قوله من أحببت لبيان سبب النزول لا لبيان ليق

عنه أي طالب والافتقار الحاق عام اه مؤلف (قوله سال الرب) أي بلا واسطة له المخرج ويحتمل أنه كان بواسطة جبريل والاول أقرب الى العبادة ثم يحتمل أن يكون السؤال قبل الاختلاف أو بعده فعلى الاول يكون من باب الاخبار بالغيبيات (قوله عما يختلف) أي من أحكام الدين (٢٣) التي للاجتهاد دخل فيها (قوله في

السماه) حال من النجوم  
وأقربها من أعالي النجوم  
لا تكون الأف السماه  
للإشارة الى علوم مرتبة  
الصحة كعلوم النجوم  
(قوله بعضها الخ) حال  
أيضا من النجوم أي بها  
مع عدم توقف جواب  
السؤال عليها إشارة الى  
تفاوت مراتب الصحة  
كتفاوت مراتب النجوم  
(قوله فهو على هدى)  
يقع الماء وسكون الدال  
(قوله لا يصح أن يكون  
للصحة كاهو ظاهر)

من شبهه وأيا فهم في  
الاهتداء وبعد

أي لأهم كلهم محبتون  
بنا على ما جرى عليه ابن  
حجر نعم إن جرى بنا على أن  
فيهم المقلد صرح أن يكون  
خطا بالقلدين من الصحة  
(قوله فهو مصدر المبنى  
لفعل) أي لأنه يقال  
اهتدى بالنجوم مثل اهتداء

من شبهه الخ) أشار بذلك الى ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم سال الرب  
عما يختلف فيه أصحابه فقال يا محمد أصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضها  
أضوأ من بعض فمن أخذ بشي مما اختلفوا فيه فهو على هدى عندي والى ما روى  
أيضا من أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم  
وظاهر هذين الحديثين أن الصحة كلهم محبتون وهو ما جرى عليه ابن حجر في  
شرح الحمزة وقوله لا بد وفرض وط الاجتهاد في جميعهم قال ولذلك لم يعرف أن واحدا  
منهم قلغير في مسئلة من المسائل لكن رجح بعضهم أن فيهم المقلدين والمجتهدين  
ثم أن بعضهم بمكلم في سند الحديث الثاني حتى قال الشهاب في شرح الشفاء أنه  
من طرق كلها ضعيفة في مسئلة من المسائل لكن نقل العارف بالله الشعراني  
في الميزان أنه صحيح عند أهل الكشف وإن كان فيه مقال فإن قيل خطبه صلى الله  
عليه وسلم في قوله بأيهم اقتديتم اهتديتم لا يصح أن يكون للصحة كاهو ظاهر ولا  
لغيرهم لعدم حضورهم حين الخطاب أوجب بأنه لغيرهم على طريق استحضارهم  
وفرضهم حاضرين كذا قال بعض المحققين ثم ذكر أن الشيخ في الذن السبكي نقل  
عن تاج الدين بن عطاء الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات يرى في  
بعضها سائر أمة الآية بعده فيقول مخاطبها لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم  
مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه قال ومثله يقال في الخطاب الذي نحن  
بصدده اه (قوله في الاهتداء) هذان بيان للجامع بين المشبه والمشبّه وقد يقال كان  
مقتضى الظاهر أن يقول في الهداية لاها ووصف كل من المشبه والمشبّه فتكون  
هي الجامع بينهما بخلاف الاهتداء فإنه وصف للمبتدى بكل منهما كما لا يخفى وقد  
يجاب بأشارته الشيخ المولى من أن المراد من الاهتداء كون كل منهما مبتدى به  
فهو مصدر المبنى للفعول ولا شك أنه صفة لكل منهما لا يقال الاهتداء بالصحة  
أقوى من الاهتداء بالنجوم لأن الاول ينحى من الملائكة الاخرى يسلم ومن  
الذي ينوي بخلاف الثاني فكيف تشبه الصحة بالنجوم فيمن أن القاعدة أن وجه  
الشبه يكون أقوى في المشبه لا أن تقول التشبيه انما هو باعتبار المحس والمألوف ولا  
يخفى أن الاهتداء في المشبه أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا يناق أنه أقوى في المشبه  
باعتبار آخر فليتأمل (قوله وبعد) أصل هذه الكلمة مأ بعد والاصل الاصيل مهما

(قوله بل ومن النبي) أي لأن الاهتداء بهم يتضمن الامتناع من المعاصي التي يرتب عليها القصاصات  
والحدود (قوله والاصل الاصيل الخ) هذا مبتدئ على أن مراد سيدي به بقوله معنى أماز ينقطع لها معنى يكن من  
شي قد يمنع طلق أنه في الاصل كذلك وقال بعض الأفاضل مراد سيدي به ببيان المعنى البحث وتصوير أن أما  
تفيد لزوم ما بعد فاتها المسبق لها لأنه في الاصل كذلك بل الاصل أن يكن في الدنيا شيء خفي ففعل الشرط

يكن من شيء بعد حذف كل من مهمما ويكن من شيء بمعنى أن التركيب حقيقة أن  
 يكون هكذا أول ثبوت بشئ من ذلك من أول الأمر لأنه نطق به ثم حذف وأتى بما  
 ثابته فصار التركيب ما بعد كذا أشهر لكن التحققة أن أم لا تكتب إلا عن مهمما  
 كما يحسنه بعض المحققين قال وفي كلام ابن الحاجب ما يؤيد عليه فلا سم الذي بعدها  
 كالعوض من الفعل كما يضر حبه كلام ابن الحاجب ونصه والترمة وحذف الفعل  
 بعدها يعني أما والترمة أن يقع بينهما وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل  
 المحذوف ثم إن بعضهم يعبر بلفظ ما بعده وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 باقيه في خطبه وما سلاته حتى رواه بعض الحفاظ عن أربعين صحابيا وبعضهم  
 يعبر بلفظ بعد كما هنا فيكون قد حذف أم أو أي أو الواو ثابته عنها فالواو في هذا  
 التركيب نافية عن أم هذا هو المشهور وقيل إنها عاطفة أو أم محذوفة لدلالة الفاء  
 عليها أو كان السكاكي جرى عليه في المفتاح حيث قال وأما بعد فجمع بين الواو وأما  
 لكونها ليست نافية عنها أو الظرف مبني على الضم بناء على أنه حذف المضاف إليه  
 ونوى معناه ويصح فيه النصب على الظرفية بناء على أنه حذف المضاف إليه ونوى  
 لفظه لكن الأشهر الأول ويستعمل هذا الظرف للزمان كثيرا كما في قولك جازيد  
 بعد عمر وللمكان قليلا كما في قولك دار زيد بعد دار عمرو والمبادر هنا الأول وإن  
 صح الثاني أيضا باعتبار مكان الرقم وهل هو من معمولات الشرط أو من  
 معمولات الجزاء احتمالان والثاني أولى ليكون المعلق عليه مطلقا فيكون المعلق  
 أقوى في التحقق لأن المعلق على المطلق أبلغ في التحقق من المعلق على المقيد  
 كذا قالوا لادق في توجيهه الأولية ما أفاد بعض محقق المغاربة من أن ذلك أمثل  
 للأمر بالبداية بالبسملة وما بعدها المفهوم من الأحاديث لانه صريح في أن الشروع  
 في التأليف بعد البسملة كذلك ولا كذلك الأول ولا يؤيد هذه العبارة الاعتد  
 الانتقال من نوع من الكلام إلى نوع آخر وهذا هو معنى ما أشهر من أن هذه الكلمة  
 هي فصل الخطاب كما جمع عليه المحققون (قوله فالمنطق الخ) أي فأقول المنطق الخ  
 فائدة مبرهنة أن يكون مضمون الجزاء متبعا على فعل الشرط ووجه  
 الانتفاع أن مضمون الجزاء في الحقيقة الأخبار بالكون المذكور لا نفسه ولا شك  
 أنه مترتب على فعل الشرط نعم برحمتك اللهم نصوا على أنه يجب حذف الفاء إذا  
 كان المحذوف قولاً ويجب أن هذا ليس متققا عليه بل طريقة لبعضهم فيكون  
 المصنف قد جرى على الطريقة الأخرى الثالثة بعدم وجوب حذف الفاء كما قتله  
 بعضهم عن همع الموامع السيوطي وأشار المصنف بهذا إلى عمدة هذا الفن التي  
 هي أحد المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم  
 أن مبادئ كل فن عشرة \* المحذوف الموضوع ثم الثمرة

وزيدت ما وأدغمت النون  
 في الميم وقتحت همزة  
 حرف الشرحا هفري (قوله  
 لكن التحقيق الخ) ذكروا  
 في بحث متعلقات الفعل  
 أن أما تقع موقع مهمما  
 وفعل الشرطان كان  
 الفاصل بين أم أو الفاء  
 معمول الشرط بخلاف  
 ما إذا كان جزأ

#### فالمنطق

من الجزاء فإن أما تكون  
 واقعة موقع مهمما فقط  
 والفاصل في موقع الشرط  
 (قوله بناء على أنه حذف  
 المضاف إليه ونوى معناه)  
 قد تنكحنا على ذلك في  
 غير هذا المثل (قوله علم)  
 أي قواعد

(قوله يبحث فيه عن المعلومات) أي يثبت لها أحوالاً وتعارضاً ثابتة (قوله من حيث أنها توصل إلخ) والقواعد الباحثة عن المعلومات التصورية بمن حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري هي القواعد المتعلقة بالحدود والرسم فإن الحدود والرسم توصل للمجهولات التصورية بلا واسطة وعقد لذلك باب المعارف والقواعد الباحثة عن المعلومات التصديقية بمن حيث أنها توصل للمجهول تصديقي هي القواعد المتعلقة بالقياس والاستقراء والتشثيل التي هي أنواع الحجج فإن القياس والاستقراء أو التشثيل كل منهما يوصل للمجهول التصديقي والقواعد الباحثة عن المعلومات التصورية المتوقف عليها الموصول للمجهول التصوري هي القواعد المتعلقة بالكميات الخمس التي هي النوع والعرض العام والجنس والفصل والخاصة وذلك لأن الموصول الذي هو الحد والرسم توقف على هذه الأمور لانه يتركب منها لكن فيه أن النوع لا يدخل له في ذلك وكذا العرض العام على ما شتهر فقد ذكرهما إنما هو على سبيل الاستطراد نعم من فسر الاتصال في عبارة من قال من حيث الاتصال إلى مجهول بكونه موصلاً أو موصلاً إليه حيث يبحث في المنطق عن كون البسيط لا يحد ولا يرسم والمركب محدود يرسم جعلت باحث النوع مقصودة بذات داخلية في الاتصال لانها متوقفة عليه الاتصال وذكر الجزئي على سبيل الاستطراد أيضاً إذ لا دخل له في المحدود نعم له دخل (٢٥) في التوصل إلى التصديق إذا

الجزئي يكون موضوعاً  
وسبباً أن الموضوع  
معلوم تصوري يتوقف  
عليه القياس الموصول  
للتصديق بواسطة توقف  
القياس على جزئه وهو  
القضية المركبة منه  
ومن المجهول هذا ثم  
ما سبق من كون الفصل  
أو الخاصة متوقفاً عليهما  
الموصل إذا لم يعرف بكل

وفضله ونسبه والواضح \* والاسم الاستمداد حكم الشارع  
ومسائل البعض ببعض اكتفى \* ومن ثم في الجميع حاز الشرفا  
فقد هذا الفن علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث أنها  
توصل إلى أمر مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث ما يتوقف عليه ذلك مثقال  
البحث عن المعلومات التصورية بمن حيث أنها توصل إلى أمر مجهول تصوري  
البحث عن الجنس والفصل والكميات والنطاق وهما معلوماتان تصوريان بأنهما  
إذا ركباً على الوجه المخصوص وصل مجموعهما إلى أمر مجهول تصوري كالإنسان  
ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك البحث عما ذكر بأنه كلي أو جزئي ذاتي أو عرضي  
جنس أو فصل ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث أنها توصل إلى

(٤ - سلم) منها على انفرادها كان عرفاً بكل منهما على انفرادها كانا من قبيل المعلومات التصورية  
الموصلة بلا واسطة والقواعد الباحثة عن المعلومات التصديقية المتوقف عليها الموصول للمجهول التصديقي توقفاً  
قريباً على القواعد المتعلقة بالقضايا أو أحكامها كالعكس والتناقض وكونها عمليات أو شرطاً له ووجه التوقف  
أن القياس الموصول للتصديق يتوقف على معرفته به وهما القضية الصغرى والكبرى فلا بد من معرفة القضية  
بتعريفها وأحكامها والقواعد الباحثة عن المعلومات التصورية المتوقف عليها الموصول إلى التصديق توقفاً  
بعيداً هي القواعد المتعلقة بالمحمول والموضوع المذكور في ضمن باب القضايا أو وجه التوقف أن القياس  
الموصل متوقف على القضية التي هي جزؤه والقضية متوقفة على جزئها الذي هو المحمول أو الموضوع فإن قيل  
ليس في المنطق مسألة محمولها الاتصال أو ما يتوقف عليه الاتصال حتى يقال علم يبحث فيه عن المعلومات  
التصورية والتصديقية من حيث اتصالها الخ قيل إن الحكم على المعلوم التصوري بأنه محدود يرسم معناه أنه موصول  
إلى المجهول التصوري بلا واسطة وقس على هذا ثم انه قيد بقوله من حيث أنها توصل إلخ احترازاً عن البحث عنها  
لأن هذه القضية ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة وكونها ثابتة في نفس الأمر يقطع النظر عن  
اعتبار المعبر أو اعتبارية محضة كاتبات الأغوال والقضايا الذهنية فلا يبحث عنها المنطق من هذه الجهات إذ

ليتم غرضه متعلقاتها (أقوله وموضوعه المعلومات الخ) أي لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أي المنسوبة الى ذات الموضوع نسبة قوية للمعلومات المذكورة من الحقيقة المذكورة والأعراض الذاتية كالإيصال وما يتوقف عليه الإيصال كالحقيقة والفصلية وكونها قضية أو عكس قضية وجعلية أو شرطية موجبة أو غير موجبة انتهى المبحوث عنها في المنطق وإنما كان موضوع هذا الفن تلك المعلومات لان المنطق يبحث عن أحوالها التي هي الإيصال الى المجهولات وما يتوقف عليه هذا الإيصال وهذه الاحوال هي العارضة للمعلومات التصورية (٢٦) والتصديقية لذواتها والفرق بين العوارض الذاتية وغير هامة كور

في القطب وحواشيه مع زيادات آخر متعلقة بالحسد والموضوع المذكور بن (أقوله من حيث صحة إيصاله الخ أي في موضوع المنطق مقيد بصحة الإيصال لانفس الإيصال حتى يرعاه أن قيد الموضوع

للجنان

من تمته لا يبحث عنه في العلم اذ لا بد في كل علم من كون موضوعه مسلم الثبوت والايصال محبوب عنه في هذا العلم فيجب أن يكون حالاً عارضة للموضوع لاسم الثبوت ومحصل الجواب أن قيد الموضوع هو صحة الإيصال لا الإيصال نفسه وعلى هذا القياس

أمر مجهول تصديقي البعث عن مقدمتي القياس كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهما معلومان تصديقيان بأنهما اذار كبا على الوجه المخصوص وصل مجزئهما الى أمر مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك توقفاً قرياً لكونه من غير واسطة البحث عن كل من مقدمتي القياس بأنه قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية أو توقفاً بعيداً لكونه بواسطة توقفه على القضية البحث عما ذكر من حيث الموضوع والمجهول وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إيصاله الى أمر مجهول تصوري أو تصديقي وفكرته ما أشار المصنف من أنه يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر وقبل معرفة التاليفات الصحيحة والفاصلة وفصله فوقه على غيره من العلوم من حيث كونه عام النفع لانه يبحث عن كل علم تصوري أو تصديقي وهذا لا ينافي أن بعض باقي العلوم يفوقه من حيثة أخرى ونسبته للعلوم بما يشتهلها وواضعه ارتبط بكسر الهمة وفتح الراء والسين وضم الطاء وسوارسطا ليس خلافاً لانه هوهم انهم اشخصان واسمه المنطق كاذ كره المصنف ويسمى أيضاً بالمميزان وبمقياس العلوم وانما سمى بالمنطق لان المنطق في الاصل يطلق على الادراك وعلى القوة العاقلة وعلى النطق الذي هو التلفظ وهذا الفن به يكثر الادراك ويصوب به تتقوى القوة العاقلة وتكمل به تكون القدرة على النطق فلما كان له ارتباط بكل من هذه المعاني الثلاثة سمى بذلك واستمداده من العقل وحكمه الجواز على ما يأتي ومسائله القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعارف والاقضية وما يتعلق بهما اه ملخصاً من شرح الشيخ المولى الكبير والضعيف مع زيادة (قوله للجنان) متعلق بحذف حال من البدأ على طريقته من يميزه كسيو به تذيير منسوبا كما أشار اليه الشيخ المولى

نظائر هذا القيد في موضوعات العلوم (قوله وقيل معرفة التاليفات الخ) في الحقيقة الثمرة الاولى متفرقة على هذه الثمرة (قوله وبمقياس العلوم) أي ميزان الادراك الذي يعرف به صحته من فاسدها (قوله يطلق على الادراك) ومنسبة ناطق في تعريف الانسان أي مدرك ادراكاً كلياً أي كثير الأخرج بكلياً ادراكاً غير الانسان عن الحيوانات فلا يسمى منطقة وناطقاً وهو على هذا مصدر ميمى كما هو على الاطلاق الثالث كذلك خلافاً على الثاني فانه اسم مكان (قوله وعلى القوة العاقلة) أي التي هي محل صدور تلك الادراكات (قوله به يكثر) قيل تقدم المعمول في المواضع الثلاثة للاهتمام بالاحصاء اذ تغير المنطق دخل أيضاً وان كان هو أدخل (قوله تكون القدرة) أي التامة أو

(قوله مجازاً) راجع لقوله الذهن أى من باب تشبيه المتعلق بالكسر وهو الذهن باسم المتعلق بالفتح وهو الجنان بمعنى اللطيفة التى تسمى روحاً ونفساً وقلباً حقيقة ثم وكما يطلق القلب على تلك اللطيفة يطلق على متعلقها وهو الاحمة الصنوبرية الشكل حقيقة أيضاً فقلخص أن الجنان يطلق على اللطيفة باسمائها حقيقة وعلى الذهن المتعلق بها مجازاً وأن القلب يطلق على اللطيفة المذكورة وعلى متعلقها حقيقة أيضاً وأن الذهن بمعنى العقل (قوله والقلب) عطف على الذهن لاعلى العقل (قوله الربانية) (٢٧) أى المنسوب للرب بزيادة الالف

والنون على غير قياس للبالغة ونسبها اليه لانه لا يعلمها الا هو سبحانه أولان الجوه هو المحرد ليس متعجزاً ولا قائماً بمتعجز كان الرب تعالى كذلك (قوله التى تسمى روحاً الخ) هذا مبني على اتحاد الروح والنفس

نسبته كالتحولات  
فيصمم الافكار عن  
غنى الخطا

وهو الصحيح وقيل الروح ما به الحياة والنفس ما به تدبير البدن (قوله مفرغ على التشبيه المذكور في تقرير عصمة الفكر على التشبيه المذكور خفاء اذ لم يفهم منه ذلك كأن في تقرير كشف المنطق للقطاعات المسائل

أو متعلق بقوله لاي معنى بعد نسبتها كما قال بعضهم والمراد بالجنان الذهن المتعلق به الذى هو العقل مجازاً أو القلب حقيقة لكن بمعنى اللطيفة الربانية التى تسمى روحاً ونفساً الاحمة الصنوبرية الشكل أى التى شكلها كشكل الصنوبر وهو شجر ينبت في البرية دقيق أحد الطرف غليظ الآخر مع نوع استدارة كقعر السكر فهذه الاحمة على شكله فهى دقيقة أحد الطرف غليظة الآخر مع نوع استدارة كقعر السكر كما شاهد ذلك في قلب الدجاجة وغيرها (قوله نسبته) أى المنطق وقوله كالتحوى أى كنسبة النحو كما قدره الشيخ المولى ليشناس المشبه والمشبه به وقوله للسان متعلق بمحذوف حال من النحو تقديره منسوباً بناء على جعل قوله للجنان متعلقاً بمحذوف أو متعلق بلفظ نسبة المقدر بناء على جعل ذلك متعلقاً بقوله نسبته وتقدرى التام على الاول فالمنطق حال كونه منسوباً للجنان نسبة كنسبة النحو حال كونه منسوباً للسان وعلى الثانى فالمنطق نسبة للجنان كنسبة النحو للسان وهذا أقل تسكفاً من الاول ولا يخفى أن التشبيه انما هو فى أصل العصمة والا فالمنطق يعصم الجنان عن الخطأ فى الفكر والنحو يعصم اللسان عن الخطأ فى الكلام كما أشار لذلك بالتقرير (قوله فيصمم الخ) مفرغ عن التشبيه المذكور والمراد به يعصم عند رعايته ولا حظته فهو العاصم لكن بشرط مراعاة كقوله بعض المحققين وهو أوجه مما استظهر من جعل العاصم نفس المراعاة والعصمة هنا بمنعها اللغوى وهو مطلق المحفظ لا بمنعها الشرعى وهو المحفظ من الذى مع استحالة وقوعه من المعصوم وهى بهذا المعنى مختصة بالاتباء والملائكة دون الاولياء فانهم محفوظون لا معصومون ولهذا لا يجوز سؤال العصمة كان يقال اللهم اعصم منى من المعاصى أو اللهم انى أسألك العصمة اذا أريد المعنى الشرعى بخلاف ما اذا أريد المعنى اللغوى وقوله الاذ كان جمع فكر وهو كما تقدم حوكة النفس فى المعقولان لغة وترتيب أمر من معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول

الصعبة خفاء أيضاً الآن ينظر فى الاول لمطلق العصمة أو لقوله للجنان ونظر لثانى لكون النحو يكشف لسان صواب أمكنة البحث فيكون وجه الشبه أمر من مطلق العصمة ومطلق الكشف لأصل العصمة فقط كما قاله المحشى أولاً ولا يقال ان الكشف لازم للعصمة أو يقال ان قوله وعن دقيق الفهم الخ كلام مستأنف لا معطوف على التقرير (قوله فهو العاصم) فى اسناد العصمة الى المنطق أو الى رعايته مجازاً على اذا العاصم هو الله والمنطق عند رعايته آله فى العصمة فالعصمة لا تنسب اليه مجازاً الا عند رعايته (قوله وهو أوجه) أى لان الاسناد الى السبب أولى من الاسناد الى الشرط

(قوله فعلى الأولين الخ) وعلى الأول منه هنا يكون المعنى أن المنطق لكونه بقوى الذهن وبه يكمل الادراك يمنع من وقوع السهو وبالله بالبعد (قوله من اضافة أحد المترادفين للآخر) وفائدته الاشارة الى تعدد الاسماء لكن الظاهر هنا تأويل الأول (٢٨) بالمسمى والثاني بالاسم كما في قولك جاء في سعيد كرز (قوله بشئ مغطى)

كالغروس (قوله بكسر الغين المعجمة) أى والمد لأنه قصر هذا للضرورة (قوله أو حرف تنبيه) لعزل الناصب لتقواعد عليه وعلى ما بعده عامل مأخوذ من المقام (قوله أو حرف زجر) والمعنى انزجر عما ينافي العلم من المعاصى لانه نور وهى ظلام وهما متنافيان

وعن دقيق الفهم يكشف الغطاء فهالك من أوصوه

وخذ قوا عدوا المعنى انزجر عن تطلبك لتدوير القواعد التى أذكرها لك وخذ قواعدا الخ (قوله فقواعد يدل من شئ والعمل في البديل عند مقدم من مادة الاخذ لاسم فعل والارود أن اسم الفعل لا يعمل محذوف فان كان محل المنع عالم يذكر ما يدل على المحذوف صرح بتقدير اسم الفعل

اصطلاحاً وقواه عن غي الخطأ متعلق بقوله يعصم والى الضلال وهو ضد الهدى كما في القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطأ الضلال اذا كان عن سهو وقيل اذا كان عن عمد وقيل مطابقة لثلاثة أقوال حكاهما صاحب القاموس فعلى الأولين تكون اضافة النى اليه من اضافة العام للخاص كما في شجر أراك وهى المسماة عندهم بالاضافة التى للبيان وأما على الأخير فهمى من اضافة أحد المترادفين للآخر فنه فقط ما لبعضهم هنا (قوله وعن دقيق الفهم الخ) الواو داخله على قوله يكشف والاضافة فى قوله دقيق الفهم من اضافة العسفة للأوصاف والفهم بمعنى الفهم والتقدير حينئذ يكشف الغطاء عن المفهوم الدقيق وفى كلامه استعارة الكناية وتخييل لانه قد شئ به دقيق الفهم بشئ مغطى تشبهاً مقصراً فى النفس وحذف اسم المشبه وأنت تشبهاً من لوازمه تخيلاً وهو الغطاء والكشف ترشيع ان كان حقيقة فى الحسيات فقط كما هو لا يخفى ان الغطاء بكسر الغين المعجمة الستر بكسر السين المهملة وأما بقية حقاها المصدر (قوله فهالك الخ) الفاء للافصاح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت هذا الفن لمسلمت من ان ثمرته كذا وكذا فهالك الخ وهالك اسم فعل بمعنى خذ كما ذكره ابن مالك فى التسهيل وذكره الزبيدي أنها حرف تنبيه وزاد الجوهري أنها حرف زجر أيضاً كذا يؤخذ مما ذكره الشيخ السبكي عن المكوذى وظاهره أن هالك تشبهاً باسم فعل أو حرف تنبيه أو حرف زجر وهو أخرجوه من ثانيهما هو الراجع أن هاقط اسم الفعل أو حرف التنبيه أو حرف الزجر وأما السكاف فحرف خطاب كما أفاده بعض المهتمين (قوله من أوصوله) يحتمل أن من بيانية ويحتمل أنها تبعية وعلى الأول فالبيان القواعد المذكورة بعلى ما ذهب اليه غير الرضى من جواز تقديم البيان على المبين أو شئ محذوف على ما ذهب اليه الرضى من منع ذلك والتقدير فهالك شيئاً من أوصوله وعليه فقواعد يدل من شئ أو عطف بيان والاضافة فى قوله أوصوه يحتمل أن تكون بيانية ويحتمل أن تكون على معنى من التبعية وتبعية ويحصل من هذا أن من مع الاضافة احتمالات أربعة الأول كونها بيانيتين والثاني كونها تبعيتين والثالث كون من بيانية والاضافة تبعية والرابع العكس والمعنى على الأول فخذ قواعده أى أصوله هى هو وأورد عليه أنه يقتضى أنه لم يترك شيئاً من أصول المنطق بل ذكر جميعها

النظم

(قوله لاحتالات أربعة) أظهر هاراً بها ما يبرز على غيره من الزيادة المستغنى عنها اذ يكفي على الأول أن يقال فخذ قواعدهى هو وعلى الثانى فخذ قواعدهى بعضه وعلى الثالث فخذ قواعدهى بعضه أيضاً كذا قيل وقد يقال بكفيه على الرابع أيضاً أن يقال فخذ قواعدهى بعضه (قوله والمعنى على الأول الخ) فائدة بيان الأصول بالمنطق ظاهرة اذا الأصول عامة والمنطق خاص وأما فائدة بيان



القواعد بالاصول فيجمل أنها الاشارة الى تعدد الاسماء ومحمّل أنها الفائدة المذكورة في أنا أبو النجم وشعري  
شعري \* نعم ان لوحظ أن المبنى لا يتوعدى الاصول ويمتد كونه مبنية بالمنطق بان يلاحظ البيان الثاني قبل  
الاول كانت القواعد عامة والاصول المذكورة خاصة (قوله وأجيب (٢٩) بانه لما كانت الخ لا ينافي هذا

قوله يرقى به سماء علم  
المنطق لان ما هنا مبني  
على المبالغة وما ساقى  
مبنى على التحقيق الذي  
هو منشأ تلك المبالغة  
(قوله وعلى الثاني الخ)  
يجتمعا أن هذا الاحتمال  
فيه اشارة الى تخيير كتابه  
بانه بعض البعض  
ويجتمعا أنه مدح له بانه  
صافي الصافي وهذا ربما  
يؤيده قوله يرقى به سماء

#### الخ قواعد \* تجمع

(قوله يجتمعان في مادة  
الخ) فيجتمعان في المسائل  
الكلية المنطقية وتنفرد  
الاصول في الكلية  
النحوية وينفرد المنطق  
في الجزئية المنطقية (قوله  
على معنى واحد الخ) أى  
اصطلاحاً وأما لغة  
فالاصل والقاعدة متراد  
فان لان معناها لغة  
ما يبنى عليه الشيء وأما  
الاضابط فعناه لغة  
الحفاظ المحازم وأما

النظم وليس كذلك وأجيب بانه لما كانت هذه القواعد غالبها معانيات الفن  
وبسببها تتحقق القدرة على ادراك الثمرات كما كانت كائناً ما جرح أصوله وعلى الثاني  
فخذ قواعد وتلك القواعد بعض اصول وتلك الاصول بعضها وعلى الثالث فخذ  
قواعد على اصول وتلك الاصول بعضها وعلى الرابع فخذ قواعد وتلك القواعد  
بعض اصول على هو ومحل كون الاضافة في قوله اصوله بياناً بان كان المنطق  
يطلق على الفرع الجزئية كما يطلق على المسائل الكلية حتى يوجد ضابطاً للاضافة  
البيانية وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه  
بحيث يجتمعان في مادة وينفرد كل منهما في مادة أخرى كقوله خاتم حديد  
فان كان لا يطلق الا على المسائل الكلية كانت الاضافة للبيان لانه قد وجد ضابطاً  
حينئذ هو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص باطلاق بحيث  
يجتمعان في مادة وينفرد أحدهما فقط في مادة أخرى كقوله شجر أزال وهذا  
على ما هو التحقيق من التغاير بين الاضافة البيانية والتي للبيان وقيل لا فرق  
بينهما واعلم أن الاصول جميع اصل وهو القاعدة والضابط والقانون الفاظ  
مترادفة على معنى واحد في الاصطلاح وهو قضية كلية يتعرف منها أحكام  
جزئية موضوعها كقوله الفاعل مرفوع فموضوع هذه القضية الفاعل وجزئاته  
زيد من قام زيد وعمر من جاءهم وديكر من نام بكر ونحوها وأحكامها ثبتت الرفع  
وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن تجعل الجزئي الذي تريد معرفة  
حكمه موضوعاً وتجعل موضوع القضية الكلية محمولاً وتجعل القضية المركبة  
منها شعري ثم تجعل القضية الكلية كبرى فاذا ركبتهما قياساً خرجت النتيجة  
ناطقة بحكم ذلك الجزئي فاذا قلت في المثال المذكور زيد فاعل وكل فاعل مرفوع  
خرجت النتيجة قائلة زيد مرفوع وكقوله في هذا الفن كل كلى مقول على كثيرين  
مختلفين بالحقيقة جنس فموضوع هذه القضية الكلى المذكور وجزئياته حيوان  
وجسم وجوهر ونحو وهما من الاجناس وأحكامها كونها اجناساً وقد عرفت  
كيفية تعرف أحكامها منها فاذا قلت الحيوان كلى مقول على كثيرين مختلفين  
بالحقيقة وكل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة جنس خرجت النتيجة  
قائلة الحيوان جنس وعلى هذا القياس (قوله قواعد) مفعول به لاسم الفعل  
والقواعد جمع قاعدة وقد تقدم تعريفها فتنبيه (قوله تجمع الخ) المتبادران

القانون فعناه لغة مقياس الشيء ذكر في القاموس (قوله المتبادران الضمير راجع للقواعد) ووجه تجمع صفة  
لقواعد على هذا الاحتمال وعلى ما بعده أيضاً لأن القاعدة عليه محذوف تقديره بها كما أشار اليه الهيثمي بقوله  
تسبب تلك القواعد

(قوله ويحتمل أنه للخاطب الخ) وانما يحجز الفعل في جواب الطلب عملا بقول الخلاصة  
 \* وبعد غير النفي فما اعتمد الخ لانه لم يقصد الجزاء اذا الجملة صفة كعلمت على حد قوله تعالى خذ من  
 أموالهم صدقة فتظهرهم موز كهم بها اعذا من قول الخلاصة والجزاء قد قصد (قوله ثلثا يتحد الجماع الخ) هذا  
 اذا كانت الفنون هي القواعد السابقة وأما اذا كانت غير هافلا اذ لا مانع من اندراج قواعد كلية تحت قواعد  
 كلية جامعة أكثر من الكلية المجموعة لأنه لما كان خلاف المعتاد المألوف لم ينظر اليه (قوله وعلى هذا يتحصل  
 الخ) اذا ضربت هذه الاربعة (٣٠) في الاربعة السابقة صار المجموع ستة عشر لكن قد يقال اذا كانت

من والاضافة بيانيتين  
 في الموضعين كان المعنى  
 فخذ قواعد هي اصول  
 وتلك لاصول هي المنطق  
 موصوفة تلك القواعد  
 بأنها تجمع وهو ضروري  
 لان كل قواعد كذلك  
 الآن يقال حصلت  
 الفائدة بما استفيد منه  
 من كون الجزئيات

من فنون فوائدا

تسمى فوائدا وفنوننا  
 واذا كانتا بيانيتين  
 هناك وتبعيضيتين  
 هنا كان المعنى فخذ  
 قواعد هي الاصول وتلك  
 الاصول هي المنطق  
 موصوفة تلك القواعد  
 بأنها تجمع فوائدا هي  
 بعض الفنون وتلك

الضمير راجع للقواعد ويحتمل أنه للخاطب أولاً في قوله فهالك الخ والمعنى عليه  
 يجمع بسبب تلك القواعد من فنونه الخ (قوله من فنونه) يحتمل أن من بيانية  
 للفوائد المذكورة بعد أول شيء محذوف على الخلاف المتقدم بين الرضى وغيره  
 ويحتمل أنها تبعية واما راد الفنون الفروع الجزئية المستفادة من القواعد  
 الكلية وليس المراد بهما ما هو ظاهر من الانواع ثلثا يتحد الجماع والمجموع  
 أو السبب في الجمع ومتعلق السبب وهو المجموع على الاحتمالين في الضمير  
 الذي ثم قوله فجمع وجه الاتحاد حينئذ ان الانواع هي القواعد والـ فوائدا  
 المجموعة هي الانواع أو بعضها على الاحتمالين المذكورين فمن نعم ان جعلت  
 من ابتدائية لم يلزم الاتحاد لان الفوائد المجموعة حينئذ ليست هي الانواع  
 حقيقة بل الفروع المبندة منها وعلى كون المراد بالفنون الفروع الجزئية تكون  
 الاضافة في قواه فنونه من اضافة المتعلق للتعليق ان كان المنطق لا يطلق الا على  
 المسائل الكلية كاللا يخفى من أن الفروع الجزئية متعلقة بتلك المسائل المسماة  
 بالمنطق فان كان يطلق على الفروع الجزئية ايضا كانت من الاضافة البانية  
 لان النسبة حينئذ بين المتضايفين العموم والخصوص من وجهه ويحتمل أنها  
 على معنى من التبعية وعلى هذا يتحصل أن في من مع الاضافة الاحتمالات  
 الاربعة السابقة ولهذا قال بعضهم في من والاضافة هنا ما سبق في قوله من اصوله  
 وهو لا يتمشى الا على كون المنطق يطلق على الفروع كما يطلق على الاصول  
 فليست (قواعد فوائدا) مفعول بل لقواعد تجمع والفوائد جمع فائدة وهي لغة  
 ما استفدت من علم أو مال ونحوهما واصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من  
 حيث انها مرغوبة وتنتج ونحوها بالحقيقة المذكورة الغاية فاتها تلك المصلحة من  
 حيث انها طرف الفعل والترض فانه المصلحة المذكورة من حيث انها مطلوبة  
 للفاعل من فعل والعلل الغائية فاتها تلك المصلحة من حيث انها باعة للفاعل على

الفنون بعض المنطق وفوائدها ظاهر اذا المنطق انما يجمع جميع جزئياته لا بعضها وعلى جعلها  
 هناك لتبعيض مع جعلها ههنا البيان يكون المعنى فخذ قواعد هي بعض الاصول وتلك الاصول هي بعض  
 المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجمع جزئيات المنطق جميعها مع أن بعض القواعد انما يجمع بعض الجزئيات  
 لاجمعها الآن يقال نظير ما سبق للجنس لما كانت تلك القواعد تحصل بها المسالك على أدراك جميع  
 الجزئيات كانت كاتجاه جامعة لجميع الجزئيات وتقس على ذلك بقية الستة عشر وهذا القدر يكفي التنبه

(قوله فالاربعة متحدة بالذات) أى قد تتحد أخذاً من قوله لكن الاولان أهم من الأخيرين مطلقاً تدبر (قوله) أبداها السيد الجرجاني (ظاهر عبارته في حاشيته على المطول اختياراً أنها موضوعة للالفاظ الخارجية ونص عبارته قد نقلناه في حاشيتنا على رسالة الشيخ الدردير نفعا الله المعمولة في بيان المجازفة تدبر) (قوله والاختار الاول) أى وهو الالفاظ وقوله لكن بقيد ملاحظة المعاني أى فهي شرطان الالفاظ وان كانت اعراضاً منقضية لكن لما ضم اليها اعتبار المعاني بقوت وصلحت لان تكون مدلولاً لا يقال اذا تقوت الالفاظ بجعل المعاني شرطاً لم تتقوى عليها شرط الأولى لانه يقول انه عند جعل المعاني (٣١) شرطاً يكون كل من الالفاظ

والمعنى مأخوذاً على حدته فهما كخطين ضيعين ضممان غير قتل وضعفهما باق بخلافه على الثاني فانه مثل الخطين بعد القتل فيزول الضعف لهما صاروا شيئاً واحداً وأنت خير بان الذي اختاره

سميته بالسلم

الحق الدواني وعليه مشايخنا منهم شيخنا المحشى نفعا الله ببر كنهه اذ كان يقر لنا ذلك كتمسيرا اتمام الالفاظ الذهنية وهي ليست من السبعة بدليل تعليلهم عدم صحة مدلوليتها بانها اعراض تنفصلي مجرد

الفعل فالاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار لكن الاولان أهم من الأخيرين مطلقاً لانفرادهما عنهما ماقما الوحفر في الماء فظهر له كسز فانه يقال له فائدة وغايه لا عرض وغاية ثانية لانه ليس مطلوباً من الفعل ولا باعنا عليه وقال بعضهم الفائدة أيضاً أهم مطلقة من الغايه لانفرادهما عنهما في الماء فظهر له كنه على نصف المحفر مثلاً ولم يقطع المحفر بل أعنفه فانه يقال لهذا الكثر فائدة لا غايه لانه ليس في طرف الفعل ووربانه في طرف الفعل الذي انتهى بوجوده الكثر وأما ما بعده ففعل جديد قائل (قوله سميته) الضمير يرجع للؤلؤ المفهوم من السياق فالسمى انما هو الالفاظ المؤلفه لكن باعتبار دلالتها على المعاني كاهو التحقيق من احتمالات سبعة أبداها السيد الجرجاني في مسمى الكتب حيث قال يحتمل أنه الالفاظ فقط أو المعاني فقط أو النقوش فقط أو اثنان من هذه الثلاثة أو مجموع الثلاثة والاختار الاول لكن بقيد ملاحظة المعاني ما علمت (قوله بالسلم) مفعول ثان لسمى وأدخل الباعليه لانه يجوز تعديه اليه كما يجوز تعديه اليه بنفسه تقول سميت ابني محمداً وسميته محمداً والسلم حقيقة فيما يتوصل به الى أعلى اذا كان ذلك الامر محسوساً بحاسة البصر والالكان مجازاً بالاستعارة التصريحية كلفها لكن جعله هنا مجازاً بقطع النظر عن العامية والافه وحقيقة لوضعه على هذا المتن بطريق النقل لما قيل من أنه صار حقيقة عرفية فيه فهو من الاعلام المنقولة وهي حقائق واعلم أن أسماء الكتب موشها أسماء التراجم من قبيل علم الشخص لان المسمى بها الذي هو الالفاظ المخصوصة الدال على المعاني المخصوصة مشخص معين ولا نظر لتعدد بتعداده لانه انما ينشأ عن التدقيق الفلسفي وهو غير معتبر عند أرباب العربية كحقيقه العصام في شرح رسالة الوضع بخلاف اسماء العلوم

اللتقى فلا تصلح أن تكون مدلولاً ولا جزم مدلول ويستفاد أيضاً من ظاهر كلام السيد الجرجاني في حاشيته على المطول فقول المحشى والاختار الاول فيه نظر ولو لا هذا لمجملت من قواه من احتمالات شبهة بمعنى بقاء البذل الآن يقال أرادوا بالالفاظ ما يشمل الالفاظ الذهنية غاية الأمر أن التعليل قصور افترسها لاهيا اعراض سياله أى ولاها غير مقصود فلذا اتفقا فالاول راجع للالفاظ الخارجية والثاني لها والذهنية لكن اذا نظرت للالفاظ الذهنية زادت على الالفاظ الخارجية وتكون المعاني وما معها شرطاً وطلباً وشظوفاً زادت الاحتمالات على سبعة وقد بينا ذلك فيما كتبنا على القطر وحاشيته للعلامة السجاعي

(قوله لكن اختار بعض الحقين الخ) أي لأن مدلولها القواعد المصبوطة الخاصة بالفعل أو بالقوة فالواضح استحضرها بجهة وحدتها ووضع عليها الاسم المخصوص (قوله ولا ننظر لتعدد بتعدد الحيل) قد يدعى بالمول بأن أسماء العلوم من قبيل أعلام الأجناس ليس منبئيا على أن الشيء يتعدد بتعدد محله الذي هو تدقيق فلسفي بل لأنها كانت أسماء العلوم أسماء للقواعد وهي قابلة للزيادة لا بتعدد بزادة العلماء كانت أسماء الماهيات القواعد الكلية الشاملة تلك (٢٢) الماهية لم تحصل بالفعل ولما لم يحصل منها كإسماء اسم للماهية الشاملة

ما حصل من الأفراد بالفعل ولم يحصل بتخلاف أسماء الكتب والتراجيم فانها أسماء لاشياء لا تقبل الزيادة اذ هي أسماء لحاصل بالفعل هذا ونقل سم عن السيد الجرجاني أن بعضهم يقص في أسماء العلوم بين أن يراد بها

المروق  
يرقى به سماء علم المنطق

القواعد أو الادراكات فجعلها على الاول أعلاما شخصية معلا بأني القواعد التي في ذهن زيد هي التي في ذهن عمرو من غير نظر الى تعدد الحيل وعلى الثاني أعلاما جنسية معلا

فان من قبيل علم الجنس على المشهور لكن اختار بعض الحقين أنها من قبيل علم الشخص أيضا لأن المسمى بها الذي هو الاحكام المخصوصة مشخص معين ولا ننظر لتعدد بتعدد الحيل لما ذكرناه ففهم (قوله المروق) بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما كذا اشتهر لكن المروي عن المصنف المنورق بتقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما وهو ان كانا بمعنى واحد وهو المزن المزخرف لكن ثانيهما أولى لكونه هو الرواية وليكونه حسنا عذبا بسبب غرابته وعدم جريانه على الالسنه بخلاف أولهما وقد استشهد بعضهم على الأول بقول الشاعر حين سئل هل خط الملك أحسن أو خط ابن مقله بعد أن رأى الخطين بخطه مولا نا خطوط ابن مقله \* وينظمها نظم اللاتفي في السلك فلهذا عليه رونق الخط وحده \* وهذا عليه رونق الخط والمالك

ورذلك الاستشهاد بأن المروي عن الشاعر نورق بتقديم النون على الواو وتأخير الراء عنه. لا بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما كما زعم المستشهد (قوله يرقى به الخ) مستأنف استئنافا لبيان أن كانا ثنائيا له ما وجه تسميته بالسلم فقال له يرقى الخ والضمير يرجع للؤف الذي رجح اليه الضمير في قوله سميته وكذلك الضمير في قوله وأن يكون حال الصالح كما يؤخذ من الشرح الصغير للشيخ المولى ويصح رجوع ذلك السلم المتقدم كذا كره في الشرح الكبير لكن يتعين أن يراد به المسمى لا الاسم كله المراد به فيما سبق فيكون فيه استخدام لكن الاول أولى كما لا يخفى وقوله سماء علم المنطق أي علم المنطق الشبيه بالسماء في العلوق إضافة سماء لما بعده من إضافة المشبهة للسببه لا يقال يلزم على كلام المصنف توصيل الشيء الى نفسه لأن هذا المؤلف بعض المنطق وقد جعله موهلا لعلم المنطق المشتمل على ذلك البعض لاننا نقول لا يخفى أن هذا المؤلف ألفاظا لمعان فلا يلزم ما ذكر وعلى تسليم أنه معان فالمراد أنه يرقى به لمساعدته من علم المنطق لاجمعيه الشامل له

بأن الادراك أمر كلي له أفراد متميزة بالشخص ضرورة أن ادراك زيد يغاير هذا ادراك عمرو وان لم ينظر الى الحيل بخلاف ما سبق فان التمايز فيه انما حاصل من محله اه وسكت عما اذا أريد به الملكة والظاهر أنها كالادراك والظاهر أن هذا التفصيل جار على القول بمغايرة العلم للعلوم بالذات أما على أن المغايرة اعتبارية وأن الموجود في ذهن عين المعلوم لا الشبه والمثال فلا الآن يكتب بالتغاير الاعتباري أي اعتبار كون الشيء معلوما وكونه معلوما وان أدركت الزيادة تعالى بحاشيته على رسالة الصبيان البليانية (قوله فإراد أنه يرقى به لمساعدته الخ) هذا ظاهر على جعل الترتيب من باب التدرج بحجة فقط أو المكتنية مع جعل

لأنها استعاره بغير تحية حقيقية لأن السماء حينئذ المرقية بالسلم هي المسائل الصعبة أما على جعله من رتبة  
إضافة المشبهة إلى النشبة أو الممكنية مع بقاء القرينة على حالها فلا إذا المراد يعلم المنطق على هذا كذا نعم أن أريد  
يعلم المنطق الصعب منه لي ينيل المجاز المرسل من إطلاق الكل على البعض صح أيضاً وعليه يجعل كلام  
شيخنا الحشوي نفعنا الله به (قوله ترشيعاً هذا ظاهر على جعل التركيب (٣٣) من إضافة المشبهة إلى النشبة

لأن الترشيح يكون للتشبيه  
ومن باب الاستعارة  
التعريضية فقط أو  
الممكنة مع استعارة  
قرينتها فيكون ترشيعاً  
لاستعارة القرينة وأما  
على جعله من باب الممكنية  
من غير استعارة القرينة  
فلا إذا رقي لا يناسب  
المشبهة الذي هو النجم

والله أرحم وأن يكونا خالصا  
لوجه الكريم

وأما يناسب السماء  
الأن يقال أنه يناسب  
النجم لكونه يرقى إليه  
نفسه وأصله وهو السماء  
تأمل (قوله وقدي طلق  
الرجاء على الخوف)  
أي حقيقة أنه صيان  
(قوله صدق ذلك بكل  
من المراتب) كيف  
هذا مع نسبة الخالص  
للذات والخالص للذات

هذا وصح أن يكون في كلامه استعارة تصريحية أو ممكنة فعلى الأول يكون قد  
شبهه المسائل الصعبة من علم المنطق بمعنى السماء بجامع عمر التناول في كل  
واستعار اسم المشبهة إلى النشبة وعلى الثانية يكون قد شبه علم المنطق بالنجم بجامع  
الاهتداء بكل تشبيها مضمر في النفس وحذف اسم المشبهة وأثبت شيئا من  
لوازمه وهو السماء ما يقي على معناه الحقيقي أو مستعار للمسائل الصعبة وعلى كل  
من هذه الأوجه يكون قوله يرقى ترشيعاً فليتأمل (قوله والله أرحم) اللفظ  
الشريف منسوب على التعظيم هكذا الأدب ولا يقال أنه منصوب على المفعولية  
مع أنه الواقع لمسايقه من الإحلال بالأدب وإنما قدمه لإفادة المحصر فكانه قال  
وأرجو الله لا غيره والرجاء المذلل للرجوع على وزن الضرب والرجاء على وزن السعادة  
معناه الأمل مع الأخذ في الأسباب بخلاف الطمع فإنه الأمل وإن لم يكن مع الأخذ  
في الأسباب في كل رجاء طمع ولا عكس وقد ينحصر الطمع بمسألة لم يكن مع الأخذ في  
الأسباب فيكون مباناً للرجاء وقد يطلق الرجاء على الخوف ومنه قوله تعالى  
وأرجوا اليوم الآخر أي خافوه وقوله تعالى ما ليكم لا ترجون الله وقارا أي  
لا تحفون عظمت الله تعالى؛ أما بالقصر فهو الناحية كما في المختار (قوله أن يكون  
خالصاً) أي من المكدورات التي تخطيط العمل كحب الظهور والشهرة والهمدة  
وحيث كان المراد ما ذكر صدق ذلك بكل من المراتب الثلاثة التي ذكرها  
للعبادات الخالية من المحرمات وهي أن تعبد الله طلباً للثواب وهراباً من العقاب وهذه  
أدناها وأن تعبد الله لتشرف بعبادته والنسبة إليه وهذه أعلام التي قبلها  
وأن تعبد الله لكونه الملك وأنت عبده وهذا أعلاها كما ذكره المناوي وأما  
إذا كان المراد أن يكون خالصاً من موانع السكالات الأعلى من الرتبة الأخيرة عينا  
فليتأمل (قوله لوجه الكريم) أي أنه إذا ودفى كتاب أو ستم ما بهم أنه تعالى  
له وجه أو بدأ ونحو ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صر فمعنى ظاهره وهذا يحمل وفاق  
من السلف والخلف غاية الأمر أنهم اختلفوا في تعيين المعنى المراد فالسلف لا  
يعينونه بل يفوضونه إليه تعالى فيقولون في تحذيره وقوله تعالى ويبقى وجهه  
ربك وقوله تعالى يد الله فوق أيديهم ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا ولا يعلم

( - سلم ) لا يكون إلا حيث كانت لذات هي المقصودة بكونها قاصرة على أعلى المراتب نعم لو لم  
يقيد بالمجاز والمجرد وصدق بكل المراتب الآن يقال مقصود الحشوي أنه يشتمل أن يراد بالخالص لذاته مال ليس  
معناه لا شيء مما يحيط به من المال ليس معشئ أصلاً بحيث تكون الذات هي المقصودة فقط وحينئذ  
يصدق الخ وإن كان هذا الاحتمال خلاف المتبادر بل المتبادر هو الثاني المشار إليه بقوله وأما إذا كان المراد الخ

(قوله ونقل عن المعنى الاصلى (٣٤) الى مطلق الناقص ثم نقل عنه الخ) فيه أن هذا هو بناء المجاز على

المرامن ذلك الله تعالى والخلف يعينونه فيقولون فمما ذكر ليس له وجهه  
كوجهنا ولا يد كيدنا والمرامن الوجه الذات بمن اليد اقدرته وهذا هو المراد  
من قول صاحب المجوهرة

وكل نص أوهم التسميها \* أوأه أو فوض ودم تنزيها

كما يؤخذ من شرحها للشيخ عبد السلام وإن كان المتبادر من البيت المذكور بخلافه  
(قواد ليس قالصا) يطلق القاص في الأصل على أحدى شتى البعير ويحسوه  
الناقصة عن أختها كما يستفاد من المختار ثم أطلق على الناقص مجازا مسميا  
وهو الاقرب أو بمربتين أو مجزأا للاستعارة وتبين ذلك أنه إذا لوحظ أن العلاقة  
الاطلاق والتقييد ونقل عن المعنى الاصلى الى مطلق الناقص واستعمل في  
الناقص المعنوى لكونه فردا من ذلك المطلق فهو مجاز مرسل عربية وإذا لوحظ أن  
العلاقة مازد ونقل عن المعنى الاصلى الى مطلق الناقص ثم نقل عنه الى الناقص  
المعنوى فهو مجاز مرسل بمربتين وإذا لوحظ أن العلاقة المشابهة كان مجازا  
بالاستعارة ثم إن كان المراد أن لا يكون ناقصا بسبب قصد الظهور والمجدة ونحو  
ذلك كان مازد كرتا كيد القوله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وإن كان المراد أن لا  
يكون ناقصا في النعم بحيث يكون مطروحا في زوايا الاهمال لا يتفهم به كان قوله  
وأن يكون ناقعا توضيح حال ذلك وإن كان المراد أن لا يكون ناقصا صاحب حيث لا يتم  
بان عوقه عاتق عن اكماله كان ذلك مغايرا لما بعده لكن فيه نوع بعد فليهم  
(قوله وأن يكون الخ) معطوف على قوله أن يكون خالصا الخ وقوله ناقعا للبندى  
أى بطريق الادالة في وضعه فلا يخفى أن يكون ناقعا لغیر المبتدى من المتوسط  
والمنتهى أيضا مراجعة أو نحوها ولا يخفى في أن الجار والمجرور متعلق بقوله ناقعا ولا  
ينافى ذلك بعلمهم اللازم زائدة لتقوية العامل الذى هو ناقعا للضعف بالقرعية عن  
الفعل في العمل لأن زائدتها غير محضة فلما لم تكن زائدتها محضة جوزوا تعلقها كما  
هو مصرح به في محله والمراد من المبتدى هنا الأخذ في معار العلم وقد أجاب الله دعاء  
المؤلف بذلك كما هو مشاهد فانه كان محاب الدعوة كما نقله بعضهم عن العلامة  
اليوسى رضى الله عنهم أجمعين (قوله به الى المطولات يهتدى) ذكر هذا بعد ما قبله  
من ذكر اللازم بعد المألوم أو تخصيص بعد تعميم لان النفع أعم من أن يكون  
بنك أو غيره

• (فصل) • وفي اللغة المجاز بين الشئين وفي الاصطلاح الالتقاط المختصصة  
الدالة على المعاني المختصة كسائر أسماء التراحم كما علم مسار وقوله في جواز  
الاشتغال به أى في دال ذلك والظرفية تحين شئ من ظرفية الخاص في العام لان  
الفصل خاص بالالفاظ التى ذكرها المصنف والالعام لالفاظ التى ذكرها

المجاز (قوله كان مجازا  
بالاستعارة) يحتمل ارجاء  
الاستعارة بعد المجاز  
المرسل نظير ما ذكره  
الحشى عند قوله خط  
(قوله توضيحاً لذلك)  
أى وكان مغايرا لما قبله  
(قوله أن لا يكون ناقعا)  
حسا لانما فاة بين ما هنا  
وقوله فيما مر استعمل  
في الناقص المعنوى لان  
التنصص المعنوى يجامع  
الحشى (قوله مغايرا لما

ليس قالصا  
وأن يكون ناقعا للبندى  
به الى المطولات يهتدى  
فصل في جواز الاشتغال به

قوله) أى ليس تو كيدا  
فلا يخفى أنه قد يدعى  
لزومه لما بعده وهو النفع  
للمبتدى (قوله من ذكر  
اللازم بعد المألوم) أى  
ان أراد به النفع ما لا يشعل  
الاشتغال به الى المطولات  
وقوله أو تخصيص أى ان  
أريد به ما يشمل ذلك كما  
أفاده التعليل بعد قوله  
هو في اللغة المجاز الخ  
ظاهره أن هذا معنى لغوي  
أصلى ولا مانع منه إذ  
لا مانع من أن يكون الشئ

معنيان فالفصل تارة يطلق بالمعنى المصدرى على المجاز بين الشئين وتارة  
يطلق بالمعنى الاسمى على المجاز بينهما ويحتمل أنه في اللغة المجاز الخ بعد النقل من المعنى المصدرى تاملا

(قوله ويحتمل غير ذلك) كان يجعل من نظرية الدال في المدلول ويستغنى عن تقدير دال (قوله أوجب بأنه من باب الترجمة الخ) وأوجب أيضاً بيان المرافق بيان (٣٥) الاختلاف في جواز فتكون

الترجمة مطابقة للترجم لان بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الاقوال الثلاثة اه صبان (قوله أو أن في الترجمة الخ) وسر الاختصار على الجسواز لكونه المشهور الصحيح (قوله على أهل كل اقليم) أى اذا كان بين كل اقليمين مسافة قصر (قوله وهو فرض كفاية) أى رد الشكوك فرض

والخلف في جواز الاشتغال به على ثلاثة أقوال

كفاية فالضمير راجع لرد الشكوك وفي كلامه اشارة الى قياس من الشكل الاول نظمته هكذا على المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية ينتج علم المنطق يكون فرض كفاية وهو المدعى (قوله على أن يدخل في البيت الشكل) لان ثلاثتهم

غيره ويحتمل غير ذلك فان قيل كاذ كالمصنف القول بجواز الاشتغال به ذكر القول بترجمه والقول بانبعائه في الترجمة قصورا أوجب بأنه من باب الترجمة لشي والزيادة عليه وذلك غير معيب عندهم أو أن في الترجمة حذف التقدير في جواز الاشتغال به وتحريمه وانبعائه كما اشار له الشيخ الملو في شرحه الكبير واعلم أن علم المنطق قسمان أحدهما ما هو خال عن ضلالات الفلاسفة المدفوعة وغيرها كالمذكور في هذا المتن يختصم السنوسي واساغوجي ويختصم ابن عرفة وتأليف الكاثي والمخونجي والسعدوني وغيرهم من المتأخرين وهذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية على أهل كل اقليم لانه يتوقف عليه رد الشكوك في علم الكلام وهو فرض كفاية وما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية وهو ذلك اذا لم يستغن عنه بحجدة الذهن وصحة الطبع كما صرح به السنوسي في شرح مختصره وابن عفة وبغيرهما ولذلك لم يحتج اليه الصابغ والسابعون والائمة المحمدون وأصحابهم ونايهم مالم يسر خالبا عن تلك الضلالات كالمذكور في كتب المتقدمين وهذا القسم هو الذي فيه الخلاف انقته هذا علمت أنه يتعين حل كلام المصنف على هذا القسم وحينئذ ترد عليه أنه اذا لم يكن في القسم الاول الذي منه ما في هذا النظم خلاف وانما الخلاف في القسم الثاني كان ينبغي له أن لا يذكر هذا الخلاف المتعلق بالقسم الثاني وانما يذكره حكم القسم الاول وأوجب بان المصنف قصد أولا بان حكم القسم الاول غير ذلك المقصود الى ذكر حكم القسم الثاني وترجم له وبين الخلاف فيه ونوقش هذا الجواب بأنه يلزم عليه أنه ترك ما قصده مع أنه أهم ما ذكره اللهم الا أن يقال انه ذكر ضمنا لانه بين أن الاصح جواز القسم الثاني لكامل القرينة بما رس السنة والكتاب بخلاف غيره لعدم الامن عليه من ضلالات الفلاسفة ولا يخفى أن هذا يتضمن جواز القسم الاول مطانة لعدم المنذور المذكور فليتأمل (قوله والخلاف) أى الاختلاف فالخلاف اسم مصدر بمعنى الاختلاف وقوامه في جواز الاشتغال به أى وفي عدمه ففيه اكفاء والضمير عائد لعلم المنطلق لكن بمعنى القسم الثاني منه لان كلام المصنف محمول عليه كما علم مما مر (قوله على ثلاثة أقوال) أى كائن عليهما من كينونة المتعلق على المتعلق لما هو ظاهر من أن الخلاف بمعنى الاختلاف متعلق بالاقوال الثلاثة ويتعين قراءة ثلاثة بالتثنية وحينئذ يكون قوله أقوال بدلا من ثلاثة ولا يجوز ترك التثنية على أن يدخل في البيت الشكل الذي هو اجتماع الحزن والكف والاول هو سقوط الثاني الساكن والثاني هو سقوط السابع الساكن لان ذلك

غير تنوين على وزن متفعل فحذف منه الثاني الساكن وهو السين في الميزان والسابع الساكن وهو النون التي بعد اللام في الميزان

(قوله ذي الود المرفوق)  
وهو ثلاثة أحرف أو سطها  
ساكن كظهر فسبب  
خفيف لانه حرفان  
ثانيهما ساكن وتقطع  
وتدغمسرق لانه ثلاثة  
أحرف أو سطها ساكن  
ولن سبب خفيف لما  
ذكر (قوله ذي الود  
المجموع) وهو ثلاثة  
أحرف آخرها ساكن  
فسبب خفيف وقف  
سبب خفيف أيضا وعلن  
وتدغمسرق (قوله ليس من  
فاين الصلاح والنواوى  
حرما  
وقال قوم معنى أن يعلموا  
الامور التي يجوز للشاعر  
الخ) كصرف ما لا ينصرف  
ومنع صرف ما ينصرف  
ومسد المقصور وقصر  
الممدود (قوله ورد الخ)  
قديرة قال ان اشتغال  
اليهود والنصارى  
بالمناطق من غير ضرورة  
اليه بل مع الاستغناء عنه  
وقد صار شعار المذموم وقد  
نهينا عن موافقتهم في  
الاعباد والملاسل فنهى  
عن موافقتهم في الاشتغال  
بهذا أيضا بخلاف علم  
الطب وما معه

انما يكون في مستغ ان ذي الود المرفوق لا في مستغفل ذي الود المجموع كما هو في  
بحر الزجر الذي منه هذا النظم فلا بد من الشكل كما هو مقرر في محله (قوله فاين  
الصلاح الخ) أى اذا أردت بيان ذلك فاين الصلاح الخ وهو المحافظ الفقيه الورع  
الزاهد العارف بالتفسير والاصول والنحو المكثر ذي الاصل نزول دمشق تقي الدين  
أبو عمر وعثمان بن الصلاح عبد الرحمن فقه على والد الصلاح شيخ بلادته في  
حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمسائة أفاده المسأوى في كبيره مع زيادة من  
شرح النجبة (قوله والنواوى) هو الامام المشهور محيى الدين صاحب التصانيف  
المشهورة بالادراك وهو منسوب الى نووى قرية من قرى الشام من عمل دمشق فما  
قاله سيدي سعيد من أنها قرية من قرى مصر سبق فلم وكان القياس في النسبة اليها  
نووى كما يقال في النسبة الى فتوى فقهاء النواوى على غير قياس وقال سيدي  
سعيد ان زيادة الالف في نووى اما الضرورة اوزن أول الاشباع كما قالوا السخاوى في  
النسبة الى سخاوقد ناقشه الشيخ المالوى في كبيره بان الاشباع سماعى لا قياسى  
والاشباع كل حر كقوله بان هذا ليس من ضرورة الشعر أى ليس من ضرورته  
القاسية بمعنى أنه ليس من الامور التي يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة  
كصرف ما لا ينصرف ومنع صرف ما ينصرف ومسد المقصور وقصر الممدود وان  
كان من ضرورته السماعية بمعنى أنه من الامور التي لا يجوز للشاعر باطراد ارتكابها  
عند الضرورة وان وقع في بعض أشعار العرب للضرورة شذوذ فاقصدهم وقوف على  
السماع هذا مراده وان توقف بعضهم في قوله بان هذا ليس من ضرورة الشعر  
حيث قال انظر ما وجهه ثم قال بل الظاهر أنه من ضرورة الشعر اهـ فليتأمل (قوله  
حرما) أى حرما الاشتغال به ووافقهما على ذلك كثير من العلماء قال بعضهم ووجه  
تحريم هؤلاء الاشتغال به أنه يشغل به اليهود والنصارى وروى بان يترك هذا القائل  
تحريم الطب والنحو بل والاكل والشرب وغيرهما الاشتغال اليهود والنصارى  
بذلك فالاحسن يقال وجهه تحريمهم الاشتغال به أنه حيث كان مخلوفا بضلالات  
الافلاسفة يخشى على الشخص اذا اشتغل به أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائفة  
كما وقع ذلك للمعتزلة كذا يؤخذ من كلام الشيخ المالوى وقدير عليه أن هذا الوجه  
لا يظهر فيمن كان كامل القرحة فمادرس السنة والكتاب وقد يحجب بانهم التزموا  
ذلك حتى بالنسبة لمن كان كذلك وان لم يظهر فيه ما ذكره الباب ودرأ للقسدة  
فليراجع (قوله وقال قوم) هم الغزالي ومن تبعه كما يعلم من شرح المصنف وقوله  
ينبغي أن يعلم طرق فيه الشيخ المالوى احتمالى الوجوب والتدب حيث قال وقوله  
ينبغي يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب اهلكن  
المصنف حرم جسمه على الاشتجاب حيث قال واستحبه الغزالي ومن تبعه وفي



(قوله لا يوثق بعلمه) أي ادراكه أي ادراكه كان لانه لا يفرق بين صغيخ العلوم وفاسدها (قوله مستنبط) أي  
مستخرج فالقريحة بمعنى القريحة أي المستخرجة (قوله ثم نقلت للعقل أمابا الاستعارة الخ) قد يقال يصح أن  
يكون هناك مجاز واحد بان نقل القريحة من أول مستنبط من المسألة نقل لعلاقة المشابهة في الارتفاع بكل  
(قوله أمابا الاستعارة) أي التبعية لان قريحته على وزن (٢٧) فعية بمعنى مفعولة فهي

مشتقة من القروح نعم  
ان نظرا لكونها حوت  
بحري الجو امدا كانت  
أصلية وهكذا يقال  
في المجاز المرسل (قوله  
بتمثيله مثالة المعنى  
الحقيقي الخ) يحتاج لهذا  
في المجاز المرسل أيضا  
(قوله الى أول مستنبط  
من العلم الخ) أي بان

كلام بعضهم أن لفظة ينبغي حقيقة في الاستحباب مجاز في الوجوب وأيضا في  
كلام ابن يعقوب أن الغزالي لم يجعله من فروض الكفاية أو أمابا قاله من أن من لا  
معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه فمحمول على أن المراد أنه لا يوثق بعلمه  
الوثوق التام وهو محمول أيضا على من لم يستغن عنه بحجوة الذهن ووضحة الطبع كما  
يؤخذ من كلام ابن يعقوب وما روي من أنه رجع الى تحريره فلم يثبت اه ملخصا  
من كلام بعض المحققين (قوله والاقولة المشهورة) أي بسبب كثرة قائلها وقوله  
الصحيحة أي بسبب قوة دليلها فان قيل هذا يقتضي أن كلاما من القولين السابقين  
غير مشهور وليس كذلك أجب بأن الذي اختصت به هذه القولة مجموع  
الوصفين المذكورين وحينئذ فلا ينافي شهرة القولين الأولين أيضا لكثرة قائلها  
(قوله جواز الخ) من المعلوم أن الجواز كون الشيء بحيث يستوى نسبتا للفعل  
والترك له وهو بهذا المعنى لا يلائم قوله ليمتدنى به الى الصواب لانه يقتضي أن  
نسبة الفعل اليه أرفع ولذلك قال بعضهم بمعناه أنه أراد بالجواز كونه ما ذوقا فيه  
شرعا وحينئذ يكون محتملا للوجوب والندب بمعلوم أن محله ما لم يسغن عنه كما  
قدم (قوله لكامل القريحة) أي الشخص كامل القريحة واعلم أن القريحة في الأصل  
أول مستنبط من الماء نقلت الى أول مستنبط من العلم أو الى المستنبط منه مطلقا أي  
وان لم يكن أولا أمابا الاستعارة أو المجاز المرسل ثم نقلت للعقل أمابا الاستعارة أو المجاز  
المرسل ويتحصل من هذا أنه يجب أن يكون التجوزان المذكوران من المخار  
بالاستعارة وأن يكونا من المجاز المرسل وأن يكون الأول من المجاز بالاستعارة والثاني  
من المجاز المرسل وأن يكون الأول من المجاز المرسل والثاني من المجاز بالاستعارة  
وتقرر الاحتمال الاول أن يقال شبه أول مستنبط من العلم أو المستنبط منه مطلقا  
بأول مستنبط من الماء مع الحياة في كل وإن كانت الحياة في المشبه للروح وفي  
المشبه للجسم واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة للمشبه به شبه العقل بالمعنى  
المنقول اليه بتمثيله مثالة المعنى الحقيقي بالنسبة للمعنى المتجاوز اليه بعد مجامع  
الارتفاع والافتداء بكل واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة للمشبه به بتمثيله  
الاحتمال الثاني أن يقال نقل لفظ القريحة من أول مستنبط من الماء الى أول

والقولة المشهورة الصحيحة  
جواز لكامل القريحة

يتجاوز بالقريحة الى  
أول مستنبط مطلقا ثم  
ان استعملت في أول  
مستنبط من العلم لكونه  
فردا من أفراد ذلك  
المطلق كان مجازا بمرتبة  
واحدة وان نقلت ثانيا  
من مطلق أول مستنبط  
الى أول مستنبط من  
العلم كان مجازا بمرتين  
هذا ان كان النقل من  
أول لاول فان كان من

أول لما يستنبط من العلم مطلقا كان ثلاث مراتب بان يتجاوز بها الى أول مستنبط مطلقا ثم الى أول مستنبط  
من العلم ثم الى مطلق مستنبط من العلم صبا وهذا مبني على ما اشتهر والافهم من بناء المجاز على المجاز  
وأمابا بان كونه بمرتبة أو مرتين فانه يعلم بما ذكرناه في ما سبق

مستنبط من العلم أو إلى المستنبط منه مطلقاً مجازاً إرسالاً ما بمرتبة أو بما كثر  
والعلاقة في ذلك دائرية بين الإطلاق والتقييد ثم نقل إلى العقل مجازاً إرسالاً  
إطلاق اسم الشيء على آتية وإن شئت قلت من إطلاق اسم المسبب على سببه  
وتقرر بالاجتهاد الأخيرين واضح عامر وبعد هذا قد صارت القرينة محقة  
عرفية في العقل لهجر المعنى الأصلي الأول والثاني بحيث إذا أطلقت انصرفت  
إلى العقل لا إلى المعنى الأصلي الأول أو الثاني حتى إذا أريد أحدهما كان بطريق  
المجاز العرفي فلا بد عليه من قرينة تليق بهم (قوله عمارس السنة والكتاب) أي  
مرأولهما ومتداولهما بحيث عرف العقائد المحقة من العقائد الباطلة هذا هو المراد  
وليس المراد عمارسهما مرأولهما ومتداولهما بحيث عرف ما يتعلق بهما من لغات  
وأشياء نزول وناسخ ومنسوخ وغير ذلك لأن هذا التمايز يحتاج إليه المجهتد المطلق كما  
قال ابن يعقوب واحترز المصنف بالتمييز بكامل القرينة عن نافيها وعمارس  
السنة والكتاب عن ممارسهما فلا يجوز لكل منها الاشتغال به أي بالقسم  
الثاني من هذا الفن الذي هو المخلوط بضالالات الفلاسفة ومثل هذا القسم في هذا  
التفصيل كتب علم الكلام المشتملة على تخطيطاتها كالمطالع والطوالع  
والمواقف والمقاصد فيجوز الاشتغال بها لكامل القرينة عمارس السنة  
والكتاب بحيث عرف العقائد المحقة من العقائد الباطلة دون غيره فلا يجوز له  
الاشتغال بها لئلا يتمكن من قلبه بعض العقائد الوهمية كما وقع للعترة فإنه تمكن  
من قلبهم بعض تلك العقائد كما عتقدهم أن الله لا يرى لئوهمهم سم لا يرى  
الاما كان جسماً أو قائماً به وبنوا على ذلك قياساً ضرورة هكذا الله ليس بجسم  
ولا قائم به وكل ما كان كذلك لا يرى تخرج النتيجة فإله الله لا يرى ونحن  
نبطل ذلك القياس بنقض كبراهن الحكم العقل بأن ما كان موجوداً يصح أن  
يرى وإن لم يكن جسماً ولا قائماً به ونبنى على ذلك قياساً فإله الله موجود وكل  
موجود يصح أن يرى تخرج النتيجة فإله الله يصح أن يرى وهو الحق والله الموفق  
(قوله ليهتدى به إلى الصواب) غلة لقوله جواز الخ وقد تقدم ما فيه ولا يخفى أن  
الصواب ضد الخطأ أنسأل الله التوفيق للصواب والنجاح يوم الحشر والحساب  
والقوز بحمد سيدنا محمد خير أولي الألباب

### \*(أنواع العلم المحدث)\*

أي التي هي أربغة كما يعلم من أسسها كلاً مما هو ذلك لأن العلم إما تهو ورواً ما  
تصديق وكل منهما إما ضروري وإما منطري وتعرض المصنف لتنوير العلم ولم  
يتعرض لمحمد ما فيه من الخلاف حتى قال إمام الحرمين لا يحد لتعذرهم وقال الإمام  
الرازي لا يحد لكونه ضرورياً لکن المختار أنه يحد فحده بعض الأصوليين بأنه

(قوله حتى قال إمام  
المحرمين لا يحد لتعذرهم)  
عبارة جمع الجوامع  
والعلم قال إمام ضروري  
ثم قال هو حكم الذهن  
المجاز المطابق لموجب  
وقيل هو ضروري فلا  
يحد وقال إمام المحرمين  
عسر قال رأي الأمسك

بما دوس السنة والكتاب  
ليتهدى به إلى الصواب  
(أنواع العلم المحدث)

عن تعريفه انتهت وفي  
حواشي الأمير على عبد  
السلام وقال الرازي كافي  
جمع الجوامع والمواقف  
والمقاصد لا يعرف العلم  
وقال إمام المحرمين  
والغزالي تعريف العلم  
عسر اه

(قوله ونفسا يتطبع الخ) وأما النفس في قوله تعالى كُنْتُمْ رُكْبَةً عَلَىٰ نَفْسٍ مِّنْ رَّحْمَةٍ وَنَحْوَهُ فمَعْنَى الذَّاتِ (قوله اطلاق ذلك) أي التصور والتصديق اما الادراك والنفس فهما وان أو هما الا انه ورد اطلاقهما عليه تعالى حتى قيل ان له صفة تسمى بالادراك تدبر (قوله وهو النسبة) (٣٩) أي الخارجية (قوله لمن لم يعلم عدم تنوع علمه) قيل الاولى

استقاط عدم اه وفيه نظر ظاهر (قوله وادراكهما دون النسبة بينهما) فيه أن تصورهما يستدعي تصور النسبة اذ متى لوحظ طرفاهما حصلت اه عطار وقد يقال لا بل ذلك اذ لا يلزم من تصور ماصدقات الموضوع كز يدوم اصدقات المحمول كقائم ولا من تصورهما

#### ادراك مفرد

معا بقطع النظر عن ارتباط أحدهما بالآخر تصور النسبة وهذا هو المراد لا ما فهمه (قوله وذلك ادراك النسبة الكلامية الخ) أي فادراك النسبة الكلامية بقطع النظر عما معها من ادراك الموضوع والمحمول يسمى تصورا وكذا اذا اعتبر ادراكهما منقطع أحدهما أو معهما وهذا التعدد إنما هو من حيث

ادراك النسبة التصديقية وليس مرادها وانما المراد به مطلق الادراك بدليل التقسيم الآتي واحتز بقوله المحادث عن علمه تعالى اشعارا بانه لا يتصف بكونه تصورا أو تصديقا ولا بكونه نظرا بأو ضروريا لان كلا من التصور والتصديق مفسر بالادراك وهو وصول النفس الى تمام المعنى وذلك من خواص الاجسام ففي وصف علمه تعالى بذلك ايها الم أن له تعالى جسما ونفسا تتطبع فيها صورة المعلومات ولهذا يتمتع اطلاق ذلك ولو اراد به معنى صحيح كان راديا للتصور في حقه تعالى عام بما يسمى العلم بالنسبة الى ما تنصور او هو المفرد كز يدوم التصديق في حقه تعالى علمه بما يسمى العلم بالنسبة الى ما تنصد بقاءه والنسبة كنسبة القيام كز يدوم النظر وهو مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال وهو يقتضي المحدث لكونه مسوقا بالنظر والاستدلال وأما الضروري فهو وان كان معناه أعني ما لم يحصل عن نظر واستدلال صحيحا في حقه تعالى لكن اطلاقه على علمه تعالى فيه ايها المقارنته للضرورة لا اطلاق الضروري على ما اقتضته الضرورة وذلك مستحيل في حقه تعالى فان قيل لا حاجة لزيادة المصنف لهذا القيد فخرج علمه تعالى بافظ الأنواع لانه لا أنواع له اعجب بان المصنف قيد بذلك ليخرج علمه تعالى حتى على قول بعض أكابر أهل السنة أن علمه تعالى بتعدد العلوم وقوله أن هذا يقتضي أن القائل بذلك يقول بان تعدد العلم بتعدد العلوم بتعدد النوع وليس كذلك بل يقول بان تعدده بذلك تعدد الشخص فيما يظهر فالاولى الجواب بان المصنف أراد الايضاح فزاد القيد المذكور تيممحا بالاصول لا سيما بالنسبة لمن لم يعلم عدم تنوع علمه تعالى فليست أم (قوله ادراك مفرد الخ) المراد بادراك المفرد الادراك الذي لم يتعلق بالنسبة الخارجية على وجه الاذعان بأن لم يتعلق بنسبة أصلا وذلك ادراك الموضوع وحده وادراك المحمول وحده وادراكهما دون النسبة بينهما أو يتعلق بنسبة غير خارجية وذلك ادراك النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الثبات في القضية الموجبة وعلى وجه النفي في القضية السالبة سواء كانت انشائية أو خبرية فتوارد النسبة الاضافية كالنسبة في قولك زيد بن عمرو هي بنوة زيد لعمر وادراك النسبة التقييدية كالنسبة في قولك حيوان ناطق وهي كون الثاني صفة للاول أو يتعلق بنسبة خارجية لا على وجه الاذعان بان لم يكن قابلا ومسلما لها على ما يأتي في تفسير الاذعان فكل ما ذكر داخل

الاعتبار والملاحظة لا من حيث الوجود اذ لا يمكن وجود ادراك النسبة من غير وجود ادراك الطرفين كالايتحي (قوله كالنسبة في قولك زيد بن عمرو) أي نسبة الابن لعمر ولا نسبة ابن عمرو لزيد كالايتحي (قوله أو يتعلق بنسبة خارجية لا على وجه الاذعان) أي بل على وجه الترديا سواء أو مر جوحية

(قوله وقد بلغ بعضهم  
صوره الى خمس وعشرين)  
هو الحق الصبان لكن  
في كلامه نظر بل تزيد  
الصور على ذلك كما يعلم  
بالتأمل (قوله حيث  
قال) أي وادراك وقوع  
نسبة الخ) أي سواء  
كانت تلك النسبة  
الكلامية على وجه  
الاثبات أو على وجه  
النفي (قوله سواء كان

تصورا علم

ودرك نسبة بتصديق وسم  
وقدم الاول عند الوضع

راجعاً) أي مطابقاً أم لا  
(قوله أوجازاً ما سير  
مطابق) أي راسخاً أم لا  
(قوله أو مطابقاً) عطف  
على قوله غير مطابق  
أي أو كان جازماً مطابقاً  
راسخاً (قوله أو غير  
راسخ) أي أوجازاً ما  
مطابقاً غير راسخ (قوله  
وفي كلام غير واحد الخ)  
تأييد لما نقله يس (قوله  
بمعنى الادراك) أي الراجع  
أول الجازم ليخرج ما كان  
على وجه الشك أو ألوههم  
أخذاً عما تقدم

في تعريف التصور وقد بلغ بعضهم صورته الى خمس وعشرين صورة فلتراجع  
(قوله تصوراً علم) أي علم بالتصور بمعنى أنه سمي به ولا يخفى أن التصور بهذا المعنى  
قسم من العلم وأما معنى حصول صورة الشيء في النفس فهو مرادف للعلم الشامل  
للتصور بذلك المعنى وللتصديق فتحصل أن التصور له استعمالان كما قاله في شرح  
الشمسية أحدهما استعماله في المعنى الخاص وهو الذي ذكره المصنف والثاني  
استعماله في المعنى الاعم وهو ما تقدم فلا تغفل (قوله ودرك نسبة بتصديق الخ)  
الدرك اسم مصدر بمعنى الادراك وقد علمت مما مر أن النسبة الكلامية هي ثبوت  
الهمول للموضوع على وجه الاثبات أو على وجه النفي بخلاف النسبة الخارجية  
فإنها وقوع ذلك الثبوت أو عدم وقوعه وقد تقدم أن ادراك النسبة الكلامية  
يسمى تصوراً ومن هذا تعلم أن كلام المصنف مجهول على النسبة الخارجية لأن  
ادراكها هو الذي يسمى تصديقاً وهذا أولى مما صنفه الشيخ المولوي من جعل كلام  
المصنف على النسبة الكلامية مع تقدير مضاف حيث قال أي وادراك وقوع  
نسبة الخ ومحل تسمية ادراك هذه النسبة تصديقاً إذا كان على وجه الازعان بحيث  
يطلق عليه اسم التسليم والقبول كما قاله الخبيص في شرح التهذيب ونقله عن  
العضد والسعد والسيد وهذا ما ارتضاه الشيخ المولوي وجعله التحقيق ونقل يس  
في حاشيته على الخبيص عن العصام أن الازعان الاعتقاد سواء كان راجعاً وهو  
الظن أو جازماً غير مطابق وهو المحمل المركب أو مطابقاً واستحالة يعرضه الزوال  
بشكك المشكك وهو اليقين أو غير راسخ وهو التقليد وفي كلام غير واحد أن  
الازعان عند المناطقة بمعنى الادراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول  
ورجحه كثير من الشياخ كذا قال بعض المحققين لكن الذي قاله شيخنا أن المرضى  
هو الاول فليراجع وليحذر (قوله بتصديق وسم) أي علم بالتصديق بمعنى أنه سمي  
بذلك والمتبادر من كلام المصنف أن التصديق اسم لذلك الادراك وحده وهو  
مذهب الحكماء وهو الراجع ذهب الامام الرازي الى أنه اسم له مع الادراك  
الثلاثة قبله أعني ادراك الموضوع وادراك الهمول وادراك النسبة الكلامية  
فهى عند معتبري التصديق على وجه الشطرية بخلافها على الاول فإنها  
معتبرة قيسه على وجه الشطرية وأما سمي ذلك تصديقاً لان التصديق  
لغة النسبة الى الصدق والخبر وان اعتق العمل بالصدق والكذب لكن  
مدلوله الصدق ليس الاوأم الكذب فاحتمال عقلي كما مر حبه السعد (قوله وقد  
الاول الخ) أي وجوباً مصنوعاً كما مر به المصنف في شرحه وإذا كان كذلك  
فالاولى قراءة الفعل في عبارة بصيغة الامر لا يفيد ذلك وان صح قرأته  
بصيغة الماضي المبني للجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه والمراد أنه يجب  
تقديم ما يتعلق بالتصور على ما يتعلق بالتصديق (قوله عند الوضع) أي في

الكتابة أوفى التعليم أوفى التعلم أو نحو ذلك (قوله لانه مقدم بالطبع) أى وكل ما كان مقدما بالطبع يناسب أن يقدم في الوضع ليناسب الوضع الطبع وهذا أحد أنواع التقديم الخمسة المنظومة في قول بعضهم

وخمسة أنواع التقديم ياقى \* أقر بها بيت عن الشعر واعترف

تقدم طبع والزمان وعلة \* ورتبة أيضا والتقدم للأشرف

وقوله وخمسة أنواع التقديم يقرأ بدرج الممزة وكذا قوله ورتبة أيضا كما لا يخفى على من له المام بفن العروض وضابط الأول أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر من غير أن يكون علة فيه كالواحد بالنسبة للآخرين وكذلك التصور بالنسبة للتصديق وضابط الثالث أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر مع كونه علة فيه كحركة الاصبع بالنسبة لحركة الخاتم فانها معلقة عليها وهى علة فيها لكن تقدم عليها الفاهو في العقل والافهام في الوجود الخارجى متعارفان وضابط كل من الثانى والاربع والخامس ظاهر ومثال الثانى تقدم الاب على الابن ومثال الرابع تقدم الامام على المأموم وغير بعضهم عن هذا النوع بالتقدم بالمكان ومثل ذلك ومثال الخامس تقدم العالم على الجاهل واعلم أن التصديق اغما يتوقف على تصور يناسبه فاذا رأيت شيئا من بعد صرح أن تحكم عليه ما به شاغل فراغ لانه قد وجد التصور الذى يناسبه وهو تصوره بكونه جسما ولا يتوقف على أن تصور أنه انسان أو فرس مثلاً نعم لو أردت أن تحكم عليه ما به متحرك مثلاً لم يسع لك ذلك حتى تصور ما ذكر أفاده الشيخ المولى في شرحه الكبير مع زيادة (قوله والنظرى الخ) باسكان الياء للوزن وغرض المصنف بذلك تعريف كل من النظرى والضرورى اللذين هما قسمان للعلم الشامل لكل من التصور والتصديق فيحصل من ذلك أربعة أقسام كما مر هذا هو الرابع ووراءه ثلاثة أقوال أحدها ما قاله الفخر من أن التصور ضرورى ليس الا وأن التصديق ينقسم الى نظرى والى ضرورى ثانيها أن العلم كله ضرورى ثالثها أنه نظرى أفاده الشيخ المولى وقد ذكر توجه هذه الأقوال مع بيان أن الخلاف لفظى في شرحه الكبير فليراجع (قوله ما احتاج) أى ادراك احتاج سواء كان ذلك الادراك تصورا أو تصديقا كما علمت وقوله للتأمل أى للفكر والنظر لكن لا بالمعنى الاصطلاحي الذى هو خصوص ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصورى أو تصديقى والا لكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع لعدم شمول الأول لما احتاج الى الاستقراء الذى هو توسع أقراد الحكموم عليه كفى قولهم كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ولما احتاج الى التمثيل الذى هو القياس الاصولى كفى قول الامام الشافعى رضى الله عنه النبي نعوام كالجمر مع شمول الثانى لذلك

لانه مقدم بالطبع  
والنظرى ما احتاج للتأمل

كل ما احتاج للتأمل  
فهو نظري وانما جعلنا  
هذا أصله لأن قولنا  
والنظري ما احتاج  
للتأمل يؤل البصو عكس  
قولنا كل ما احتاج للتأمل  
فهو نظري بعض النظري  
ما احتاج للتأمل فالأصل  
موجبة كاية والعكس  
موجبة جزئية فالأصل  
أن عكس الموجبة  
الكاملة موجبة جزئية  
اه عطار (قوله يتوقف  
على تأمل ولا نظري) أي

وعكسه هو الضروري  
الحلي  
ومابه إلى تصور وصل  
يدعي بقول شارح

بالمعنى المراد وهو الموصل  
إلى المجهول من تعريف  
أو قياس أو استقراء أو  
تمثيل ونحوها من  
النظريات مع توقفها  
على الحدس أو التجربة  
بمجرد اصطلاح كقوله  
الشيخ الملوئي أي إصلاح  
بمجرد عن اقتضاء لعقل  
واللغة ما به وقيل أنها  
من النظريات لتوقفها  
على ما ذكر من الحدس  
أو التجربة

ولهذا قال الشيخ الملوئي يجب أن يعنوا بالنظر في هذا المقام ما هو أعم من القياس  
ولو أحقه أي بأن يردوا به ما وصل إلى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء  
أو تمثيل لا يمتنع التعريف والقياس كما قد يتوهم من التعبير بالنظري فإن  
المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحي فقط وليس كذلك بل هو منسوب للنظر  
بمعنى بعم الاصطلاح وما لمحق بعض أنواعه من الاستقراء أو التمثيل فليتنامل  
(قوله وعكسه) أي عكس النظري والمراد بالعكس هنا المعنى اللغوي الذي هو  
مطلق الخالف لا المعنى الاصطلاحي الذي هو قلب خرائ القضية كإسقاط  
فالضروري هو ما لا يحتاج لتأمل أي نظري وفكر بالمعنى المتقدم ولا يمتنع أنه يدخل  
في تعريف الضروري بمبدأ كراهية الأوليات والحدسيات والتجريبية أما  
الأولى فهي القضايا التي لا يتوقف التصديق بها على شيء أصلاً بل تصدق  
النفس بها من أول وهلة أعني بمجرد الالتفات إليها وذلك نسبة إلى الأول  
كقوله الكمال أعظم من الجزع والواحد نصف الاثنين وأما الثانية فهي التي  
يتوقف التصديق بها على حدس وتخمين كقوله من نور القمر مستقراً من نور  
الشمس وأما الثالثة فهي التي يتوقف التصديق بها على تجربة كقوله  
السموم نيام سهلة للصفراء التي هي إحدى الطبائع الأربع وانما دخلت هذه  
والتي قبلها في تعريف الضروري لأن كلا منهما وان توقف على حدس أو تجربة لم  
يتوقف على تأمل ولا على نظر (قوله هو الضروري) برادفة للبدعي على القول  
بأنه ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال وأما على القول بأنه ما لا يحتاج إلى شيء أصلاً  
فيكون أخص منه لانفراد الضروري على هذا بالحدسيات والتجريبية لتوقفهما  
على الحدس والتجربة واعلم أن الضروري كما يستعمل في مقابلة النظري ويقسم  
بمبدأ كراهية الحدس في مقابلة الاكتساب ويقسم بمبدأ كراهية الحدس في مقابلة  
وهو بهذا المعنى أخص منه بالمعنى الأول لانفراد في العلم الحاصل  
بالأبصار المقصود بمن كان مغفلاً عنه ففهمهما قصداً فإنه ضروري على الأول  
دون الثاني لأنه مكتسب للعبد بفتح عينيه إفاده الملوئي في كبره (قوله الحلي)  
أي الواضح وهو وصف كاشف للضرورة (قوله وما به الخ) أي والذي أوشى توصيل  
به إلى تصور الخ فالأصل موصول أو ذكره موصوفة وقوله وصل بمعنى توصيل  
صلة أو صفة لما وكل من قواه به وقوله إلى تصور متعلق بقواه وصل وهو على  
صيغة المبني للفعل وذلك كقولك في تعريف الإنسان حيوان ناطق فإنه توصيل به  
إلى تصور الإنسان (قوله يدعي بقول شارح) أي يسمى بذلك ويسمى أيضاً معرفاً  
وتعريفه أو القول بمعنى المقول فهو مجاز مرسل علاقته النطق وكذلك التعريف بمعنى  
المعرفة به بفتح الراء أو اسناد الشرح إليه في قولهم شارح مجاز عقلي من اسناد الشيء  
إلى آله وكذا انما نادى التعريف إليه في قولهم معرف بكسر الراء وهذا كله يقطع النظر

عن العلمية والافلاقيجوز أصلان الاعلام المنقولة من باب الحقيقة كالمروجه  
تسمية ذلك قولاً شارحاً في الأغلب تركب والقول عندهم يرادف المركب مع  
كونه بشرح الماهية أما بالسكنه والحقيقة وأما بالوجه والاعتبار كما يعلم محاسباتي  
(قوله فقتل) أي فلتجتم في البحث عما يحتاج اليه من ذلك أو فلتأمل ويحتمل  
على بعد أن يكون من الابتهاال الماخوذ من بهله أي خلاه مع رأيه كما يؤخذ من  
القاموس والختار وعليه فالمعنى فلتترك المناطقة مع رأيهم لا تعترض عليهم بل سلم  
لهم وعلى كل حال فهو تكملة للبيت (قوله وما التصديق الخ) أي والذي أوشى  
توصل به الخ فيه ما تقدم وذلك كقولك في الاستدلال على أن العالم حادث العالم  
متغير وكل متغير حادث فإنه توصل به إلى التصديق بنسبة المحدث للعالم (قوله  
بمحجة يعرف) المراد أنه يسمى بمحجة وانما يسمى بذلك لأن من تمسك به حجج  
خصمه وغلبه (قوله عند العقلا) أي فيه للعهد والمعبر وأرباب هذا الفن وهذا  
يندفع ما قد يقال أن العوام لا يعرفون أن الموصل للتصديق يسمى بحجة مع أنهم  
عقلاء كذا يستفاد من كلام الشيخ المولى الآفة قال بعد أن فسر العقلاء بأرباب هذا  
الفن وأل في العقلا للكمال وناقشه بعض المحققين بأنه يقتضى أن أرباب غير هذا  
الفن ليسوا كاملين في العقل قال وعمومه ظاهر الفساد اه

### \* (أنواع الدلالة الوضعية) \*

اعلم أن الدلالة تطبق بالاشتراك على معنيين أحدهما كون أمر بحيث يفهم منه  
أمر آخر وان لم يفهم منه بالفعل والمراد بالآخر الأول الدال والثاني المدلول واعتراض  
هذا التعريف كاذب كذا كرسي يدعى سداً من الخيشيات تجنب في التعارض بفلاها  
لا تدل على الحصول وانما تدل على القابلية قال بعض المحققين وللبحث فيه مجال  
اه ولعل وجهه أن محل اجتنابها ما لم يكن المدار على القابلية كاهنا تانها فهم أمر  
من أمر أي فهمه منه بالفعل فهو أخص مما قبله والمراد بالآخر الأول المدلول والثاني  
الدال على عكس ما قبله والتعبير بالفهم من المسامحات التي لا يتنسبها المقصود  
كما قلعه عبد الحكيم عن السيد قال اذلا اشتباه في أن الدلالة صفة الأمر الدال والفهم  
صفة الفاهم وكأنهم نهوا بهذا التسامع على أن الثمرة المقصودة هي الفهم اه  
بتصرف وينبغي على المعنيين المذكورين أن لا يترقب حصول الفهم منه بالفعل  
يقال له دال حقيقة على الأول دون الثاني ولا بد في الدلالة عند أهل هذا الفن من  
أطرافها ولهذا قال السيد الدلالة المعترفة في هذا الفن ما كانت كلية وأما اذا فهم  
من اللفظ معنى في بعض الأوقات بواسطة قرينة فاهل هذا الفن لا يحكمون بأنه  
دال عليه بخلاف أصحاب العربية والاصول اه لكن الذي صرح به السعد في  
شرح الشمسية أن المجاز يدل على معناه المجازي وهو مخالف لما ذكره الآن يجعل

(قوله ان المجاز يدل على  
معناه المجازي) فينبذ  
دلالة اللفظ على تمام  
المعنى المجازي مطابقة  
ودلالته في نوع ذلك  
المعنى المجازي تضمن  
وعلى لازمه التزام فتكون  
أقسام الدلالة في المعنى  
المجازي كالتحقيق وهو  
فانتمهل

وما التصديق به توصلا  
بمحجة يعرف عند العقلا  
(أنواع الدلالة الوضعية)

الذي حقيقه السعد في  
الطول وصرح به السنوسي  
في شرح اساغوجي  
وجرى عليه في شرح  
لخصر (قوله وهو مخالف  
لما ذكر) صرح بالمخالفة  
جمع فلا حاجة الى الجمع  
بقوله الآن يجعل الخ  
على هذا

(قوله والمحصر فيها عقل كقوله السيد) وأورد عبد الحكيم في حواشي القطب أموراً على كونه عقلياً وأجاب عنها فراجعها عن شئت وقبل أن المحصر استقرائي لا عقلي ألا ترى أنه بقي أربع احتمالات أخرى وهي دلالة اللفظ على مجموع الثلاثة أو على الكل والجزء أو على الكل واللازم أو على الجزئ واللازم (قوله وليس جزأ) أي بل هو جزئ (قوله حتى تكون تضمناً) أي (٤٤) لأن التضمن فهم الجزئ في ضمن الكل والعالم كلية لا كل كما تقرر في الأصول

جواب على رأى أهل العربية والأصول كقوله بعض المحققين هذا \* والدلالة ستة أقسام لها إما موضوعية أو عقلية أو عادية وعلى كل الدال ما لفظاً أو غير فدلالة اللفظ الموضوعية كدلالة الأسد على الحمار والمنقوس والعقلية كدلالة اللفظ على وجود لفظه أو حيائه والعادية كدلالة أخ وفتح الميمزة وبالجماء المعجمة على الوجود مطلقاً أو ضم الميمزة وفتحها وبالجماء المهملة على وفتح الصدر ودلالة غير اللفظ الموضوعية كدلالة الإشارة بالرأس إلى أسفل على معنى نعم وإلى أعلى على معنى لا والعقلية كدلالة تغير العالم على حدوثه والعادية كدلالة الحجر على النخل أي الحياء والصخرة على الوجع أي الخوف والمناطقة إنما يعنون عن الأول من هذه الأقسام وهو مراد المصنف وإن لم يصرح بالقييد باللفظية لاختلافه من قوله دلالة اللفظ الخ فيكون قد حذف هنا قيد اللفظية وأثبت فيما يأتي كآله حذف ثم قيد الموضوعية وأثبت هنا في كلامه احتمالاً ولا يخفى أن أنواع هذا القسم ثلاثة كما يعلم من استقصاء كلامه والمحصر فيها عقل كقوله السيد أن اللفظ ما يدل على المعنى الموضوع له أو على جزءه أو على خارجه واستدل كل القراري هذا المحصر بدلالة العالم على بعض أفراده كعبيدي لأن بعض أفرادهم لم يوضع له اللفظ حتى تكون مطابقة وليس جزأ حتى تكون تضمناً ولا خارجاً حتى تكون التزاماً وأجيب بأنها مطابقة لأن قولك جامع عبيدي في قوة ضمناً لا متعددة بعدد أفراد العالم المذكور فإنه من باب الكلية فهو يدل مطابقة على مجيء كل فرد من أفراد العبيد كذا قيل وبحيث فيه الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم والتحقق ما أجيب به من أنها تضمن لأن زيداً العبد مثلاً من جملة العبيد من حيث هي جملة فهو جزئها وعلى تسليم أن الكلام في دلالة العام مع الحكم عليه كما استدل إليه صاحب ذلك القيل يصح اعتبار جملة أحكام الأفراد من حيث هي جملة فتذكر دلالة ذلك على بعض تلك الأحكام تضمناً وإن كان يصح أيضاً على هذا الاعتبار كل منها على حدة فتكون دلالة كل بعضها مطابقة ولا ينافي الاعتبار الأول جعل ذلك من باب الكلية لأن الحكم على

(قوله ولا خارجاً) إذ لو كان خارجاً لخرج جميع الأفراد لتساوي نسبتها إلى العالم فيبقى بلا معنى (قوله في قوة ضمناً متعددة الخ) فيه أن هذا لا يفيد دلالة لا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء أن يدل دلالة ذلك الشيء أه دمجى فكون الدلالة على الفرد مطابقة لا يصح كيف والمفهوم من جامع عبيدي الجميع دفعة تأمل (قوله بان الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم) يحصل البحث أن لا نسلم أن العام من باب الكلية بل من باب الكل إذا الكلية هي القضية التي حكم فيها على كل فرد العالم ليس بقضية بل ليس بمركب أصلاً وإنما هو مفرد عرفوه بأنه لفظي مستغرق الصالح له من غير محصر

وقالوا صيغته كل ومن وما والموصولات الخ وهي مفردات بالضرورة وتوافق كونه قضية وثبت كونه مفرداً فكيف يكون كلية وقد وقع في عبارات كثير من الأصوليين أن العام كل وفي المحل أن من جملة العام واحد وهو كل الأفراد أه فإذا علمت هذا تبين أن دلالة العام على جميع أفرادها بالمطابقة وعلى بعضها بالتضمن لأنه كل الأفراد وهي أجزاؤه وإن القول بأنه مطابقة أو التزام باطل أه بنافي (قوله وإن كان يصح أيضاً على هذا الاعتبار كل منها الخ) في ما يتقدم فتدبر فلا إشكال في هذا الاعتبار باق لا مدفع له



(قوله فهو على الاصح) وجهه أنها بتوسط الوضع للكل أو المزمع صبان (قوله أنها عقليتان) وجهه توقف كل منهما على مقدمة عقلية وهي أنه كلما فهم المعنى فهم جزؤه وألازمه صبان (قوله أن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية) هذا هو الذي جرى عليه الاتمدي وابن الحاحب وابن الهمام وغيرهم من المحققين ووجه كما في الكبير بأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اذ لا شك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزأؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهو واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة وبالقياس إلى جزئه تضمن باختلاف دلالة الالتزام فإنه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللازم ضرورة أن اللازم لا يدخل له في الوضع أصلاً ووجه (٤٥) أيضاً بأن الجزء داخل فيما وضع له اللفظ بخلاف اللازم فإنه

الخارج عنه وصرح غير واحد كالغنيص بان الخلاف لفظي فإن من قال بعقليتهما لا يشكران للوضع دخلاً فيهما ومن قال بوضعيهما لا يشكر توقفهما على مقدمة عقلية

دلالة اللفظ على ما وافقه

فالتحالف في التسمية وفي حاشية السيرامي على المطول أن المنطقيين شبهوا التضمنية والالتزامية وضعية وإن كان العقل مدخل فيهما تخصيصهم العقلية بالصرقة وسماهما البيانيون عقلية وإن كان للوضع مدخل فيهما

كل فرد لا ينافي النظر إلى حكم غيره بل يحامعها أو يجعلها التزامية كما قاله بعضهم فليس بشيء لأن الفرد ليس خارجاً ووصف المصنف الدلالة بالوضعية صريح في أن هذه الأنواع الثلاثة وضعية وهو محل وفاق في المطابقة وأما في التضمنية والالتزامية فهو على الاصح المنقول عن أكثر المناطق كما قاله الغنيص وغيره ووراءه قولان أحدهما أنها عقليتان ثانيهما أن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية وهذا أحدى الطرفين يقتضي في ذلك والاخرى أن المطابقة وضعية اتفاقاً كالاولى والالتزامية عقلية بخلاف وأما التضمنية ففعل وضعية وقيل عقلية اه ملخصاً من شرح الشيخ المولى مع زيادة (قوله دلالة اللفظ) أي الوضعية كما علم مما مر وقواه على ما وافقه أي على معنى أو الذي وافق ذلك اللفظ فأنكره موصوفة أو مفرقة موصولة والضمير المستتر في وافقه راجع إلى ما والبارز للفظ والعكس وإن كان صحيحاً باعتبار المعنى لأن كلا منهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريان الصفة أو الصلة على غير ما هي له مع عدم البراز وهو ممنوع اتفاقاً عند خوف اللبس كما هنا وكذا عند أمن اللبس على ما قاله البصريون خلافاً للكوفيين ولا فرق في ذلك بين الوصف والفعل وأما ما قيل من أن الخلاف إذا كان التحمل للضمير وصفاً بخلاف الفعل فإن ذلك فيه طائر اتفاقاً بين البصريين والكوفيين فهو مردود بنقل غير واحد كالسيوطي في همع المواقف الخلاف بين الفريقين في الفعل أيضاً وظاهر ما تقدم أحداً الموافقة بين المدلول واللفظ ويؤخذ من كلام ابن يعقوب أجراً وهما بين المدلول والموضوع له حيث قال أي وافق وضع اللفظ ومعنى موافقة المدلول للموضوع اه أنه ليس خارجاً ولا ناقصاً عنه فإن قيل إنها متحدتان لا متغايرتان

لعدم تخصيصهم العقلية بالصرقة اه والحاصل أن من أراد بالوضعية ما توقف على الوضع سواء كفي فيها أو لا جعل التضمنية والالتزامية وضعيتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافيها جعلهما عقليتين ومن أراد بالوضعية ما كان المدلول فيها موضوعاً له اللفظ أو دخلاً فيهما وضع له اللفظ جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية اه صبان (قوله وهو ممنوع اتفاقاً عند خوف اللبس كما هنا) تبع فيه الصبان وقدي يقال لا ضرر في مثل هذا اللبس لأن الموافقة من الجانبين حاصلة ولا بدوسياً للعشوى ما يؤيد عند قول المصنف بعكس ما تلاً فتأمل (قوله لا يجب الخ) قيل إن الصورة الحاصلة في العقل من حيث أنها تفصيل اللفظ تسمى معنى ومن حيث أنها تحصل من اللفظ في العقل تسمى مقهوراً أو أماليسمي فهو أحسن منهما للاختصاص به بمدلول

اللفظ الحقيقي وأما المدلول فهو أعم المجتبع (قوله كما أنها ليست مستلزما لدلالة الالتزام) استدلل عليه بأنه لا يجوز أن يكون لكل معنى لازم ذهني واللازم من تصور معنى واحد تصور لازم ومن تصور لازم ضرورة لازم لازمه وهكذا إلى غير نهاية (٤٦) فيلزم من تصور معنى واحد ادراك أمور غير متناهية دفعة وهو محال

لان الذهن لا يقدّر على احاطة أمور غير متناهية فلا بد أن يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك بجواز أن يكون بين معنيين تلازم متعكس فيكون كل منهما لازما ذهنيا للآخر ولا استحالة في ذلك كإثبات المتضايقين مثل الاوتة والبنوة وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر حتى يكون دورا محالا أي دور تقدم بل الدور فيما نحن فيه دور معي ومنهم من استدلل على عدم الاستلزام بان الجرم قطعاً بجواز تعقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع مآداه فستحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان مع ذلك الاستدلال فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام

حتى يصح ذلك أوجب انهما وان اتحد اذا تآقار الاعتبار اذا الحيوان الناطق باعتبار كونه موضوعا له غير باعتبار كونه مدلولاً ولم يذ كر المصنف قيد التمام كما ذكره جماعة لعدم الاحتياج اليه مع ما فيه من إيهام اشتراط التركيب في دلالة المطابقة وليس كذلك بل قد يكون المدلول فيها غير مركب كالجوهر الفرد وكواجب الجود ولهذا يمكن دلالة المطابقة مستلزما لدلالة التضمن كما أنها ليست مستلزما لدلالة الالتزام خلافاً للفخر حيث قال بان دلالة المطابقة تستلزم دلالة الالتزام وعلمه بان كل ماهية لها لازم أقله كونه غير ما عداها أو ردباً من هذا ليس لازماً ما بينا بالمعنى الاخص الذي هو شرط في دلالة الالتزام بل هو لازم بين المعنى الاعم ونوقش هذا الرد بان الفخر ككثير من المتأخرين لا يقول باشتراط اللازم البين بالمعنى الاخص بل يقتضي باللازم البين بالمعنى الاعم وبهذا يعلم ما في كلام بعضهم هنا واعلم أن قيد الحيثية معتبر هنا وكذا في كل من دلالة التضمن والالتزام كما صرح به بعضهم حيث قال في دلالة المطابقة من حيث انه معناه وفي دلالة التضمن من حيث انه جزء معناه وفي دلالة الالتزام من حيث انه لازم معناه والغرض من ذلك القرار من انتقاض كل من الدلالات الثلاث بالآخرين فيما اذا فرضنا أن لفظ الشمس مثلاً مشترك بين الجرم وحده والضوء وحده والجميع ولا نه اذا نظر الى وضعه للجمهور تكون دلالة التضمن على كل من الجرم وحده والضوء وحده دلالة تضمن مع انه يصدق عليها تعريف المطابقة لان اللفظ قد دل على ما وافقه بالنظر لوضعه لكل منهما على حدة واذا نظر لوضعه للجرم وحده تكون دلالة التضمن على الضوء وحده دلالة التزام مع انه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل على جزء معناه بالنظر لوضعه للجمهور وتكون دلالة التضمن على الضوء وحده دلالة التزام مع انه يصدق عليها تعريف دلالة التضمن لان اللفظ قد دل على جزء معناه بالنظر لوضعه للجمهور وتكون دلالة التضمن على الضوء وحده دلالة التزام مع انه يصدق عليها تعريف دلالة التضمن لان اللفظ قد دل على جزء معناه بالنظر لذلك في قيد الحيثية المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة

آفاده السيد وتكلم عليه عبد المحكم في حاشيته على الطلب فراجع (قوله لان دلالة التضمن لفظ الشمس على ما ذكره ليست من حيث انه معناه بل من حيث انه جزء معناه الخ) أي لان الفرض أن فهم السامع للجرم وحده أو الضوء وحده مني على اعتبار وضع لفظ الشمس للجمهور ففهمه للجرم وحده انما هو من حيث كونه جزءاً أو كذلك فهمه للضوء وحده وكذا يقال في الآتي

(قوله ولذلك قال بعضهم) هو العلامة العدوى (قوله الاحسن مذهب اليه بعض المحققين) الحاصل أنه اختلف في دلالة التضمن على ثلاثة أقوال الاول ان فيها انتقالا من فهم الكل الى فهم الجزء فيكون فهم الكل سابقا وفهم الجزء متاخر عنه واليه ذهب الفخر وابن التلمساني (٤٧) والقرافي وهو الذي في المفتاح

والاخص وجميع الجوامع وعليه السعد في المطول وشرح الشمسية القول الثاني أن دلالة التضمن لا انتقال فيها أصلا وليس الجزء ففهم يخصه واعمالها فكيف فهم واحدان قياس الى المجموع كان مطابقا وان قياس الى آحاد الأجزاء كان تضامنا واليه ذهب الامدي وابن الحاجب والعبد

يدعونها دلالة المطابقة وجزءه تضامنا

والسعد في حاشيته والسيد في حاشيته المطول وشرح المطالع وابن أبي شريف القول الثالث أن للجزء ففهما من اللفظ يخصه كما أن لكل فهما يخصه وأن فهم الجزء من اللفظ سابق على فهم الكل منه وهذا هو الذي دل عليه كلام القطب في شرح المطالع ومن تبعه

التضمن لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكر ليست من حيث أنه جزء معناه بل من حيث أنه معناه على الاول ومن حيث أنه لازم معناه على الثاني ولأنه اذا نظر لوضعه للوضوء وحده تكون دلالة عليه دلالة مطابقة مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام لان اللفظ قد دل على لازم معناه بالنظر لوضعه للجزء وحده واذا نظر لوضعه للمجموع تكون دلالة على الضوء وحده دلالة تضمن مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام لان اللفظ قد دل على لازم معناه بالنظر لذلك فبقيد الحيشية المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة الالتزام لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكر ليست من حيث أنه لازم معناه بل من حيث أنه معناه على الاول ومن حيث أنه جزء معناه على الثاني فليتأمل (قوله يدعونها دلالة المطابقة) أي يسمونها بذلك لمطابقة المعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدم والاضافة في قوله دلالة المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب (قوله وجزءه تضامنا) أي ودلالة اللفظ على جزء ما وافقه يدعونها دلالة تضمن فالضمير راجع لما وافقه وقوله تضامنا على تقدير مضاف والاصل دلالة تضمن فعند المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فان تصب انصاه وفي كلامه العطف على معمولين لعاملين مختلفين لان قوله وجزءه معطوف ليدعون وهو جائز عند الاخفش والكسائي من وافقهما وان كان ممنوعا عنده الجمع ورواها في قوله دلالة التضمن من اضافة المسبب الى السبب وسميت بذلك لتضمن المعنى الجزئية لان القاعدة أن الكل يتضمن الجزء وقد استشكل بعضهم ذلك بان فهم المركب ففهم أجزائه فكيف يتأق انتقالا من المركب الى جزئه وصوره الشيخ المالوي بما اذا رأيت شعبا من بعدو شككت فيه هل هو حيوان أو لا فليل للبهوان ان فهمت أنه حيوان ولم تلنق الى كونه ناطقا وان كان يقع في الذهن ولا معنى بتمايه قال فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ الى جزئه اذ لا مانع من أن يفهم المعنى اجمالا ثم ينتقل الذهن الى جزئه ويبحث فيه من وجهين الاول أنه يستلزم تقدم الكل على الجزء فلهذا مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في وجودين أعني الوجود الذهني والوجود الخارجي والثاني أنه يستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرتين في ضمن الكل وأخرى منفردا والوجدان يكذبه ولذلك قال بعضهم الاحسن مذهب اليه بعض المحققين من أن دلالة التضمن فهم

فيكون الانتقال عندهم من اللفظ الى الجزء ومن الجزء الى الكل عكس القول الاول وهذا القول باطل بالضرورة اذ لا يلزم من اطلاق اللفظ فهم جزء المعنى لعدم وضعه له ولا من فهم الجزء فهم الكل لان الجزء أعم

إه ينتهي

الجزء في ضمن الكل ولا شك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزأه معه فليس هناك إلا فهم واحد يسمى بالقياس إلى المعنى بتمامه دلالة مطابقة وبالقياس إلى جزئه دلالة تضمن وليس هناك انتقال من المعنى إلى جزئه بخلاف دلالة الالتزام فإنه لا بد فيه من الانتقال من المعنى إلى لازمه ضرورة أن اللازم لا يدخل له في الوضع أصلاً وأجيب عن الوجه الأول بما قاله عبد الحكيم من أن اتفاقهم على تقدم الجزء في الوجود الذهني إنما هو من حيث فهم الجزء في ذاته وهو لا ينافي تقدم الكل عليه من حيث فهمهم من اللفظ فيكون فهم الجزء من اللفظ متاخر عن فهم الكل منه وإن كان الجزء في ذاته متقدماً على الكل وعن الوجه الثاني يمنع تكذيب الوجودان فهم الجزء من اثنين كما قاله بعض المحققين فليأمل (قوله وما لمزم الخ) أي ودلالة اللفظ على ما لمزم فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والفاقر إذ قد وهذا أولى مما أشاره الشيخ المولى من أن الفاعل واقعة في جواب أما المحذوفة والتقدير وأما ما لمزم الخ على أن المعنى وأما دلالة اللفظ على ما لمزم الخ لانه يصير الكلام عليه مستأنفاً غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم وما واقعة على شيء لا على لازم ولا الضاع قوله لمزم والاضافة في قوله لمزم دلالة الالتزام من اضافة المسبب للسبب وذكر الضرير في قوله فهو التزام دعاه للخبر (قوله ان يعقل التزم) أشار بهذا إلى أنه يشترط في دلالة الالتزام أن يكون ذلك اللازم لازماً فاعنيما وهو المسمى باللازم البين بالمعنى الاخص في اصطلاح بعض المناطقه وضابطه أن يلزم من تصور المزم تصور لازمه سواء كان لازماً في الذهن والمخارج معاً كالزوجية بالنسبة للاربعة المنصورة بفهمها الخصوص وهو عدد ثور وحين أوفى الذهن فقط كالبر بالبر بالنسبة للعمى فإنه يلزم من تصور العمى تصور البر وهو لا يلزم في الذهن وليس لازماً في المخارج بل منافي وخارج بهذا الشرط اللازم غير البين وضابطه أن لا يلزم من فهم المزموم واللازم الجزم بالزوم بينهما بل يتوقف على الدليل كالحديث اللازم للعالم وكذلك اللازم البين بالمعنى الاعم وضابطه أن يلزم من فهم المزموم واللازم الجزم بالزوم بينهما سواء كان يلزم من تصور المزموم تصور اللازم كالزوجية بالنسبة للاربعة أو لم يلزم كخفارة الانسان للفرس مثلاً فإنه لا يلزم من تصور الانسان تصور الخفارة بل كورة لكن إذا فهم الانسان وفهمت الخفارة لمذكور فجزم بالزوم بينهما فتحصل أن اللازم ينقسم إلى بين وغير بين والاول ينقسم إلى لازم بين بالمعنى الاخص وإلى لازم بين بالمعنى الاعم ووجه تسميتهما بذلك أن الاول فرد من الثاني فهو اخص منه وهذه إحدى طريقتين في التقسيم ثانياً فهما وهي غير منافية للاولى أن اللازم ينقسم إلى لازم في الذهن والمخارج معاً كالشجاعة للاسد وإلى لازم في الذهن فقط كالبر للعمى وإلى لازم في المخارج فقط كالسواد للغراب

(قوله والمخارج) أي خارج الذهن لا خارج الاعياء اه صبان (قوله كالزوجية) أي الانقسام إلى مثاوين صهيح اه صبان (قوله المنصورة) بفهمها المخصوص الخ) دفع لما قيل انه لا يظهر التمثيل به للبين بالمعنى الاخص لأنه قد

وما لمزم فهو التزام ان يعقل التزم تنصور الاربعة مع العقلة عن كونها زوجاً اه صبان (قوله كالشجاعة للاسد) قد يمنع كون شجاعة الاسد من اللازم الذهني المرادف للبين بالمعنى الاخص لا مكان تصور الاسد مع العقلة عن شجاعته الآن يمنع فتأمل اه صبان

(قوله وتخرج عن ذلك الماهل) أي على رأي المجتهدين أنه ينبغي لفظ الماهل على وتخرج الموضوع قبل الاستعمال  
لأنقسامه اليها فاعلى هذا مفهوم المستعمل فيه تفصيل ويحتمل أنه (٩٩) أراد به الموضوع (قوله حبيبة

اطلاق) أي لا تقيد  
ولا تعليل (قوله ثنائية)  
وعلى هذه الطريقة  
فالمركب والمؤلف  
مترادفان (قوله مفرد)  
كزيد (قوله ومركب)  
كعبد الله علما على ما فيه  
(قوله ومؤلف) كزيد  
قائم (قوله على أنه يمكن  
أن يراد الخ) فغنى كونه  
في معرض التفصيل أنه

وما تقدم من اشتراط اللزوم البين المعنى الاخير هو الراجح وذهب الفخر كثير  
من المتأخرين الى أنه يكفي اللزوم البين بالمعنى الاعم كما تقدم  
(فصل في مباحث الالفاظ) أي في المسائل التي يبحث فيها عن الالفاظ من  
حيث الافراد والتركيب وما يلائهما كالكلية والجزئية فالمباحث بمعنى المسائل  
المذكورة لانها جامع لمبحث بمعنى مكان البحث وهو في الاصل التفتيش عن باطن  
الشيء حسابه استعمال عز في بيان الشيء والكشف عنه وقوله لمبحث كذا بمعنى  
مكان بيانه والكشف عنه وذلك المكان كناية عن المسائل التي يبحث فيها عنه  
وبقولنا من حيث الخ اندفع ما قد يقال كلامه يقتضي أن مبحث الدلالات ليس  
من مباحث الالفاظ وليس كذلك فقامر (قوله مستعمل الالفاظ الخ) أي  
المستعمل منها فالإضافة على معنى من وخرج عن ذلك الماهل فلا ينقسم الى ذلك  
لأنه لا معنى له حتى يقال فيه المركب ما دل جزؤه على جز معناه والمفرد ما لا يدل  
جزؤه الخ (قوله حيث يوجد) أي في أي تركيب يوجد ذلك فيه فهي حبيبة اطلاق  
(قوله أمار كـب واما مفرد) يعني أنه لا يخرج عنهما وهذا مبني على أن القسمة  
ثلاثة وتوجعها بعضهم ثلاثة مفرد وهو ما لا يدل جزؤه على شيء أصلا ومركب وهو  
ما لا يدل جزؤه على معنى ليس جز معناه ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جز معناه  
والحق الأول ودخل تحت المركب المتركب الاضافي كغلام زيد والتقيدي  
كجوان ناعم والاسنادي كزيد قائم وتحت المفرد الاسم والفعل والحرف (قوله  
فاول الخ) الفاعل الاضافي لانها أفصح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان  
هذين القسمين فاول الخ وأول مبتدأ وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في  
معرض التفصيل كذا قيل وبحث فيه بان قوله فاول الخ ليس مفصلا وانما هو  
بيان للفصل اليه فهو لم يقع في معرض التفصيل والذي وقع في معرض التفصيل  
انما هو قوله مستعمل الالفاظ وأجيب بأن المراد بوقوعه في معرض التفصيل  
وتوعد في مقام التفصيل وان لم يقع مفصلا نفسه بل وقع عنوانا لاحد أقسام  
لفصل على أنه يمكن أن يراد بالفصل التبيين كافي قوله تعالى وتعليل لكل شيء  
فان قيل كان المناسب للمصنف تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب لان  
المفرد جزء والمركب كل والجزء سابق على الكل أجيب بان تعريف المركب  
بالإيجاب وتعرين المفرد بالسلب والإيجاب أشرف من السلب وأيضا لا يتصور  
سابق شيء الا بعد تعقله وبعضهم قدم تعريف المفرد على تعريف المركب نظرا

(فصل في مباحث الالفاظ)  
مستعمل الالفاظ حيث

يوجد  
أما مركب واما مفرد فاول

مفصل ومبين اذا مبتدأ  
وهو أول الذي هو  
المركب مبين بالتعريف  
أعني ما دل الخ فاندفع  
ما قيل يبحث في هذا  
الجواب أيضا بمثل البحث  
الذي تقدم وهو أن قوله  
فاول ليس مفصلا وانما  
هو بيان للفصل اليه  
(قوله بالإيجاب) أي  
بذي الإيجاب أو مثله  
بالإيجاب وقوله سلب

(٧ - سلم)

شيء المراد بالشيء الدلالة أي وسلب الدلالة ما خوذ في تعريف المفرد فيوقف  
تعقله على تعقلها وهي ما خوذ في تعريف المركب فلم يوقف تعقل بعض أجزاء المفرد على تعقل بعض أجزاء  
المركب اه صيان



أبدا لو وقع محمولا ولا يحمل الالكلي وظاهره أيضا أن المركب لا ينقسم إلى هذين  
التقسيمين حيث يخص التقسيم اليهما بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم اليهما  
كالمفرد فالمركب الكلي كحيوان فاطلق الجزئي كراس زيد يجعل الاضافة للعهد  
ولهذا قال بعضهم تخصص المفرد بالذ كرايس للاحتراز عن المركب بل لأن  
الكلام هنا توطئة للكميات الخمس وهي مفردات وهذا التقسيم انما هو باعتبار  
كابة المعنى وجزئته لانه هو الذي يتصف بالكمية والجزء ثمة حقيقة وأما وصف  
اللفظ بهما فهو مجاز من وصف الدال بما للدلول كالأل التركيب والافراد وصفان  
للفظ حقيقة وأما وصف المعنى بهما فهو مجاز من وصف المدلول بالدال فتأمل  
(قوله أعني المفرد) هذا المقام ليس للعناية لانه لا يؤتى بها الا اذا كان هناك خفاء  
وما هنا ليس كذلك لأن رجوع الضمير لآ الذي هو المفرد معلوم من قاعدة أن  
الضمير يرجع لأقرب مد كور كذا يؤخذ من كلام بعض المحققين وقده قال لما  
كان قد يشوهم أن الضمير عائدا للمركب لانه هو المحدث عنه في قوله فأول الخ أي  
المصنف بالعناية لما في المقام من الخفاء بهذا الاعتبار (قوله كلي أو جزئي) باسقاط  
الجزء بعد نقل حركاتها كن قبلها الذي هو التنوين ويمنع صرف جزئي للوزن  
والكلي نسبة للكل الذي هو الجزئي والجزئي نسبة للجزء الذي هو الكلي وذلك  
لأن المساعدة أن كل كلي جزء من جزئيه وكل جزئي كل لكلي لأن حقيقة الجزئي  
مركبة من الكلي ومن التشخص فالجزئي كل للكلي والكلي جزء للجزئي مثلا  
حقيقة زيد مركبة من الانسان والتشخص فالانسان كلي وهو جزء من جزئيه كزيد  
وزيد جزئي وهو كل لكلي فليتأمل (قوله حيث وجد) أي في أي تركيب وجد  
فيه المفرد فهي حيثية اطلاق كما في نظيره والالف فيه للإطلاق (قوله ففهم  
اشتراك الخ) الغاء للأفصاح لانها أفهمت عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت  
بيان كل من الكلي والجزئي ففهم اشتراك الخ وفهم اشتراك خبر مقدم والاشراك  
مفهوم والكلي مبتدأ مؤخر ويجوز العكس لكن الاول أولى لأن الكلي هو المعروف  
ومفهوم اشتراك هو التعريف واللائي جل التعريف على المعروف لا العكس ومثل  
ذلك يجري في قواه وعكسه الجزئي لا يقال مفهوم الاشتراك عبارة عن المشتركة  
فكأنه قال فالكلي هو المشترك وحينئذ صدق زيد الذي اشتراك فيه بنوه مثلا  
لاهم مشترك بينهم من حيث أبوتهم مع أنه جزئي فيكون التعريف غير مانع لانا  
القول المراد بالاشتراك ما جرى عليه اصلاح المناطقة وهو ما يصدق على كثيرين بمعنى  
أنه يصح حمله عليها وماذا كرايس كذلك لانه وان كان مشتركا بين بنيه باعتبار أبوته  
لهم لكن لا يصدق عليهم بالمعنى المذكور ولا يخفى ان المراد بالاشتراك المعنوي  
وضابطه أن يتحد اللفظ والوضع والمعنى وتعدد الافراد المشتركة في ذلك المعنى

(قوله وهي مفردات)  
قيل أي غالباً ولا تفقد

أعني المفرد  
كلي أو جزئي حيث وجد  
فمفهوم اشتراك الكلي  
كاسد

تكون مركبة كجسيم  
نام فانه جنس

لا لافظ وضابله أن يتحد اللفظ ويتعدد الوضع والمعنى \* واعلم أن أقسام  
الكلية ثلاثة الأول ما لم يوجد منه شيء والثاني ما وجد منه فرد واحد فقط والثالث  
ما وجد منه أفراد كذا قال الأقدمون وجعلها المتأخر من ستة حيث قسموا الأول  
إلى ما يستحيل وجود شيء منه كالجمع بين الضدين وما لا يستحيل كبحر من زئبق  
وقسموا الثاني إلى ما يستحيل وجود غير ذلك الفرد الذي وجد منه كالآدم وما لا  
يستحيل كالشمس وتسموا الثالث إلى ما وجد منه أفراد غير متناهية كالصفة  
فإن أفرادها التي وجدت لا متناهية لأن منها الصفات الوجودية التي لا متناهية بذاته تعالى  
وقد دل الدليل على أنها لا نهاية لها واستحالة وجودها لا نهاية لها إنما ثبتت في حق  
الحوادث لا يصح التمثيل لذلك لنعمة الله كما سنبعضهم لأن الكلام فيما  
وجد منه أفرادها لا يتلوا ونعمة الله ليست كذلك نعم هي لا نهاية لها معنى أنه ما  
من نعمة إلا وبعد هانعة وهكذا وليس ذلك مرادنا ولا يصح أيضاً التمثيل  
لذلك بحركة الفلك لأنه لا يتمشى إلا على ما ذهب إليه الفلاسفة من أنه ما من  
حركة إلا قبلها حركة وهكذا إلى ما لا نهاية له في جانب الماضي وينون على ذلك أنها  
قديمة بالنوع حادثة بالشخص وهو مذهب باطل ومعتقد كافر وما وجد منه  
أفراد متناهية وتحت هذا القسم ثلاثة أقسام ما لا يوجد له أفراد سوى تلك الأفراد  
المتناهية كالأكوكب وما يوجد له أفراد ما هو غير متناهية كنعمته الله  
تعالى وما يوجد له أفراد ما هو غير متناهية وهو ما مثل أنه المصنف بقوله كاسد  
في الحقيقة نقول الأقسام إلى ثمانية بقص لا وهذا سقط مالم يصح هنا  
فاحفظ ذلك (قوله وعكسه الجزئي) فهو ما لا يفهم الاشتراك كزيفانه لا يفهم  
الاشتراك ولا عبرة بما يعرض له من الاشتراك اللفظي لما تقدم من أن  
المراد هنا الاشتراك المعنوي وإنما أقدم المصنف تعريف الكل على تعريف  
الجزئي اهتماماً به لكونه مادة الحدود أدعى للبراهين والمطالب غالباً ولا به قد  
عرف الكل بالايجاب والجزئي بالسلب والايجاب أشرف من السلب وأيضاً  
سلب الشيء لا يتصور إلا بعد تعقل وجوده وبالوجه الأول لوجه تقديم غير المصنف  
لذلك بالوجه الثاني لأن غير المصنف إنما عرف الكل بالسلب حيث قال ما لا  
ينعم بنفس تصور من وقوع الشبهة فيه واء - لم أن كلام المصنف أنه هو في الجزئي  
الحقيقي وأما الجزئي الإضافي فهو ما ندرج تحت ما هو أعم منه وينبغي أن لا يفتقد  
العموم والخصوص بالاطلاق فيجتمعا في زيد مثلاً وينفرد الإضافي في نحو  
الإنسان (قوله وأولاً الخ) تعرض المصنف بذلك تقسيم الكل إلى ذاتي وإلى  
عرضي وإلى واسطة وهذا مأخوذ من كلامه بطريق المفهوم حيث قيد الأول  
بالاندرج في الذات والثاني بالخروج عنها فيعلم منه أن النوع واسطة لأنه لم يندرج  
في الذات ولم يخرج عنها بل هو عنها وهو أحد اصطلاحات ثلاثة اشتهرت

(قوله مادة المحدود  
والبراهين) أراد بالمحدود  
مطلق التعاريف  
وبالبراهين مطلق الأقيسة  
ففي كلامه تغليب  
أوامر الحدود الحقيقة

وعكسه الجزئي \* وأولاً  
والبراهين الحقيقة فيكون  
تخصيصها بالذكر  
لا شرف فيها وقوله  
والمطالب هي النتائج  
لأنها تطلب بالدليل  
اع صبان



اصطلاحات كثيرة في ذلك ثانيها أن الذاتي ما اندرج في الذات والعرضي ما ليس كذلك وعليه فالنوع عرضي ثالثها أن العرضي ما خرج عن الذات والذاتي ما ليس كذلك وعلى هذا النوع الذاتي وتوزيع ذلك أن الكلّي ما اندرج في الذات بان كان جزء منها وهو الجنس والفصل وما خارج عنها بان لم يكن جزء منها ولا عنها وهو الخاصة والعرض العام وما غير مندرج وغير خارج إن كان تمام الذات وهو النوع فالذات بمعنى الماهية كالحيوان الناطق بالنسبة للإنسان والمندرج فيها كالحَيوان وكالناطق والخارج عنها كالضاحك وكالماشي وغير الخارج كالإنسان ولا يخفى عليك تنزيل الخلاف المذكور على ما ذكره هذا وقد ذكر المصنف أن الراجع نصب أو لأعلى الاشتغال وبحث فيه بان ما بعد كل من أداء الشرط وفاء الجواب لا يعمل فيما قبله ولا يعمل لا يفسر عاملا وحينئذ بحث رفعه على الانتهاء والموضوع التفصيل وأجيب بان أداء الشرط مؤخر عن العمل تقديره والفاء زائدة والاصل أو للذات أنسه إن اندرج فيها وجواب الشرط محذوف لدلالة الفعل المذكور عليه ولا يخفى ما في هذا من التكلف (قوله للذات) أي للماهية كما هو أحد إطلاقها وثانيها إطلاقها على الماصدق (قوله إن فيها اندرج) أي بان كان جزءا منها أو هو الجنس والفصل كإبر (قوله فأنسبه) أي بان تقول ذاتي كما هو الشائع عند المناطقة وبحث فيه بان مقتضى قواعد النسب أن يقال ذوي لأن أصل المنسوب إليه ذوة النسب برد الأشياء إلى أصولها وأجيب بان ذلك ليس نسبة حقيقية بل تسمية اصطلاحية على صورة النسب وعلى تسليم أنه نسب حقيقة فهو على غير قياس (قوله أو العارض) أي أو أنسبه لعارض بان تقول عرض كما هو الشائع عند المناطقة أيضا وبحث فيه أيضا بان مقتضى الظاهر أن يقال عارض ويحجب بما تقدم أنقأ والمراد بالعارض المنسوب إليه الآخر الذي يعرض للشيء كالضاحك وبالعرضي المنسوب نحوه الضاحك فالعارض غير العرضي كما لا يخفى (قوله إذا خرج) أي عن الذات (قوله والكيليات) بتخفيف الياء لا وزن وقوله خمسة دون انتقاص أي ووزن زيادة في كلام المصنف اكتفاء على حديثه تعالى راييل تيميم الحر أي والده ووجه انحصار الكليات في الخمسة أن الكلّي إما خارج من الماهية وهو الجنس والفصل وإما تمامها وهو النوع وإما خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام وهو علم أنه قد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة عرف ساكن آخر الشرط الأول وآخر الشرط الثاني كما هنا لكن العروضيون لم يذكره بل ظاهرا كلامهم منعه على تسليم أنه يسمى تذيلا لا تذييل الحائز خاص بمجرى البسيط والكامل والمتدارك يتناع على طريقته من أنسبه وكان من استعمله تسامع لشبه مستعمل آخر مشطور الرجز بمستعمل آخر مجز وما ذكر (قوله جنس) هو ما صدق في جواب ما هو على كثير من مختلفين بالمحقيقة

(قوله فالنوع ذاتي)

وعلى هذا يكون منسوباً

للذات بمعنى الماصدقات

للماهية أو هو تسمية

اصطلاحية على صورة

النسبة فلا يقال يلزم

نسبة الشيء لنفسه أو هو

منسوب للماهية لتصدق

المبالغة اه صبان

للذات إن قيم اندرج

فأنسبه أو العارض إذا خرج

والكيليات خمسة دون

انتقاص \* جنس

(قوله وبحث فيه الخ)

لشجعة من باب مطلق

التفسير فلا إشكال (قوله

وبالعرض المنسوب

الخ فالنسبة من نسبة

اللازم إلى المازوم اه

صبان (قوله ما هو)

أفراد الضمير للتأويل

بما ذكر

(قوله والمراد بالكثيرين الخ) وغلب فيه أيضا العاقل على غيره حتى يصح الجمع بالياء والنون (قوله في الجواب المصطلح) وهو الجواب عن السؤال بما أوى (قوله وهذا مبني على القول الخ) عبارة الصبان قال الغنيمي كون الناطق بمنزلة (٥٤) الانسان مما سواه انما هو عندهم لم يجعله مقولا على غير الحيوان

أما عندهم جعله مقولا عليه فلا يكون الناطق فصلا للانسان بالنسبة لللائكة بل بالنسبة لما شاركه في جنسه فان اللائكة عندهم ليست حيوانا لانها عندهم ليست أجساما ولكنها ناطقة اه ببعض تصرف وقيل عدم حيوانتهم لعدم غوهم وكما لللائكة فيما ذكر المحسن اه بالحرف (قوله في جنسه القريب) ويلزم منه

## وفصل

تمييزه عما يشاركه في البعد بخلاف الفصل البعيد فانه لا يلزم من تمييزه التي عما يشاركه في البعد تمييزه لها مما يشاركه في القرب والاختصاص الى ما ذكر الجنس في النوعين مبني على ان كل ما له فافصل لا بد وان يكون لها جنس وهو ذهب المتقدمين

كالحيوان فانه يصدق في جواب ما هو على كثير من الخ بمعنى أنه يصح جمعه على ما ذكر فاذا قيل الانسان والفرس والحمار ما هو صلح لان يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بان يقال حيوان أي المذكور حيوان وما واقعة على الكل الشامل لجميع الكليات فهي جنس والمراد بالكثيرين ما يشمل اثنين فأكثر فالتعبير بذلك انما هو من مسامحات المصنفين التي مقتضاها غير مراد فان دفع ما قد يقال ان كثيرين جمع كثير وأقل الجمع اثنان بنا على أن المراد لجميع ما فوق الواحد وأقل الكثرة ثلاثة فيلزم أن لا يصلح أن يصدق على أقل من ستة أنواع وهو باطل وخرج بقولنا في جواب بقطع النظر عن الاضافة لما العرض العام لانه لا يقع في الجواب المصطلح عليه عند المناطقة وان وقع في الجواب عن السؤال بكيف كان يقال كيف زيدية قال صحيح مثلا ومع النظر للاضافة لما انصل والخاصة لان كلاً منها لا يقع في جواب ما وانما يقع في جواب أي شيء كما يعلم عما يأتي وبقولنا على كثيرين المحدفانه لا يصدق في جواب ما هو على كثيرين بل يصدق في جواب ما هو على واحد فقط كان يقال الانسان ما هو فيقال حيوان ناطق وبقولنا مختلفين بالحقيقة النوع فانه وان صدق في جواب ما هو على كثيرين لكن متفقين بالحقيقة كسائقي وأما الجزئي فلا حاجة لاجراءه لما علمت من أن ما واقعة على كلى بواسطة أن الكلام ليس الا في الكليات فافهم (قوله وفصل) هو ما يصدق في جواب أي شيء هو في ذاته كالناطق فانه يصدق في جواب ذلك فاذا قيل تميز الانسان أي شيء هو في ذاته أي حال كونه متميزا في ذاته صلح لان يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بان يقال ناطق وهذا مبني على القول بان الناطق لا يقال الا على الانسان وأما على ما قاله بعضهم من أنه يقال على اللائكة والجن فليس الناطق فصلا للانسان بالنسبة لللائكة والجن وما واقعة على الكل الشامل لجميع الكليات فهي جنس وخرج بقولنا في جواب بقطع النظر عن الاضافة لاي العرض العام ومع النظر لها الجنس والنوع لان كلا منهما لا يقع في جواب أي وانما يقع في جواب ما وبقولنا في ذاته الخاصة فانه لا يصدق في جواب أي شيء هو في ذاته بل في جواب أي شيء هو في نفسه وأما الجزئي فلا حاجة لاجراءه لما تقدم \* واعلم أن الفصل نوعان قريب وبعيد فالاول ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب كالناطق فان الانسان عما يشاركه في

وذهب المتأخرون الى عدم لزوم ذلك فزادوا في تعريف الفصل أو

جنسه

في الوجود فقولوا في تعريفه هو ما يميز الشيء في ذاته عما يشاركه في الجنس أو في الوجود فان كان هذا الفصل ميمرا لاهية عن جميع ما يشاركه في الوجود فهو قريب وان يميزه عن بعض ما يشاركه في الوجود فهو بعيد اه صبان

جنسه القريب وهو الحيوان من الفرس والحمار ونحو ذلك والثاني ما يميز الشيء عما يشار به في جنسه البعيد كالحساس بالنسبة للإنسان فإنه يميزه عما يشار به في جنسه البعيد كالجسم من الحجر والشجر ونحو ذلك فإن قيل يلزم على ذلك كون الجنس غير العالي فصلا لا يميز الشيء عما يشار به في جنسه البعيد كالحَيوان بالنسبة للإنسان فإنه يميزه عما يشار به في الجنس البعيد كالجسم من الحجر والشجر ونحو ذلك أجيب بأن الحيوان مثلا إذا ذكر في جواب أي شيء هو كما إذا قيل يميز

باعتبار آخر عليه (فواه عرض) أي عام وهو ما خرج عن الماهية وصدق عليها وعلى غيرها كما لا تحرك بالنسبة للإنسان فإنه خرج عن ماهيته وصدق عليها وعلى غيرها كأن يقال الإنسان متحرك الفرس متحرك ونبات واقعة على الكلبي الشامل لجميع الكمليات فهي جنس وخرج بقولنا خرج عن الماهية الجنس والفصل والنوع فلها ليست خارجة عنها بل الأولى جزآن منها والثالث تمامها وبقولنا وصدق الخ الخاصة فاتها وان خرجت عن الماهية تصدق عليها فقط \* واعلم ان العرض العام نوعان الأول لازم كالمتنفس بالقوة والثاني مفارق كالمتنفس بالفعل (قوله نوع) هو ما صدق في جواب ما هو على كثير من متفقين بالحقيقة كالإنسان فإنه يصدق في جواب ما هو على كثير من الخفاذا قيل زيد وعمر وما هو وصدق لان يحصل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بل لو قيل زيد ما هو وصدق لذلك فيقال إنسان لان المراد هنا بصدق على كثير من جملة عليها وان لم يجمع في السؤال بخلاف صدق الجنس على كثير من فيما عرفانه لا بد من جمعها في ذلك وما واقعة على الكلبي الشامل لجمع الكمليات فهي جنس وخرج بقولنا في جواب يقطع النظر عن الاضافة لما العرض العام لانه دم والنظر لها الفصل والخاصة فان كلامنا يصدق في جواب أي شيء هو وبقولنا على كثير من الخ لمار و بالتعبد بالمتفقين بالحقيقة الجنس فإنه يصدق في جواب ما هو على المتفقين بالحقيقة فان قيل حقيقة كل من زيد وعمر وركبة من الانسان والتشخص المختص به الذي لا يشرك فيه غيره فهم مختلفان بالحقيقة أجيب بان المراد بالحقيقة هنا الحقيقة النوعية كحيوان ناطق لا الشخصية كالإنسان والتشخص ولا شك أنهم متفقان في الاولى اذ يصدق على كل منهما أنه حيوان ناطق وان لم يمتد في الثانية والنوع المعروف بما ذكرنا هو النوع الحقيقي وأما الاضافي فهو ما صدق في جواب ما هو على كثير من وقد اندرج تحت جنس و بينهما وبين النوع الحقيقي عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في نحو الانسان وينفرد الاضافي في نحو الحيوان والتحقيق في نحو النقطة

(قواه كالمتنفس بالقوة)  
المراد بالقوة هنا امكان  
حصول الشيء مع عدمه  
أو وجوده فهو أعم مطلقا  
من الفعل وان كانت  
تسريضا مكان حصول  
الشيء مع عدمه فتكون  
مباينة له اه صبان  
(قوله في نحو النقطة)  
أي لعدم انفراجها فثبت  
جنس واللازم تر كرها  
والفرض أنها بسيطة  
وبحث فيه بان لا نسلم

#### عرض نوع

عدم تر كها ماهية  
البيسطة من أجزاء ذهنية  
كأذكره السعد في شرح  
الشسمية افاده الملو في  
كبيره قال الصبان وتقدم  
لنا فيه كلام شريف اه  
ثم أنه اختلف في النقطة  
فقيل من العدميات  
وقيل من الاعتباريات  
وقيل من الكميات  
هذا عند الحكماء وأما  
عند المتكلمين فالنقطة  
الجوهر الفرد

(قوله بناء على توحيته) أي كونه نوعا وان ما يخصه من العقول العشرة أفرادا تختلف الخواص الشخصية لا بالنسبة ولوقدرنا ان الجوهر المحرر جنس له وذهب الامام الى أنه جنس تحته أنواع مختلفة بفصول لتعلمها فعلى هذا القول يكون جنسه متفرعا على تقدير ان الجوهر المحرر ليس جنسا بل هو عرض عام اذ افاده الصبان وفي الثاني ان الفلاسفة قسموا (٢٥) الجوهر وهو ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لافى موضوع

الى خمسة اقسام لانه اما حال ويسمى الصورة واما محل وهو المهيولى واما كونه كونهها وهو الجسم أم لا محل ولا محل وهو المحرر وفيه قسمان لانه ما ان يتعلق بالبدن يتعلق بالتدبير وهو النفس أو لا يتعلق به وهو العقل فالعقل على قولهم جوهر مجرد عن المادة وعلاقتها

وخاص

وأول ثلاثة بلا شطط

واختلفوا في جنس العقول العشرة وهو المحرر عن المادة وعلاقتها هل هو مندرج تحت الجوهر أم لا واختلفوا في العقول العشرة هل اختلفت بالحقيقة والقصور فتكون أنواعا والعقل جنسها أو بالعوارض والخواص

فيكون العقل نوعا لما هو أفرادهم على القول بأنه تحت

تزيينا

الجوهر وانه من أقسامه كان نوعا اضافيا على كل من القولين الآخرين وعلى القول بأنه ليس من أقسامه وان الجوهر ينقسم الى الحمال والمحل والمركب منها فاعلى أنه جنس يكون جنسا مفردا وعلى أنه نوع يكون نوعا مفردا كالنقطة والحق عند أهل السنة رضي الله عنهم ان الجوهر ان لم يقبل القسمة فهو الفرد والاف هو الجسم وأنكر واجمع ما هذا ذلك اه باختصار وقد بين العلامة الصبان العقول العشرة وغيرها كالآثار لافراجه

واعلم ان مراتب النوع الاضافي ثلاثة النوع العالي وهو ما انواع فوقه وتحت انواع كالجسم والنوع السافل وهو ما لانوع تحته وفوقه الانواع كالانسان والنوع المتوسط وهو ما فوقه نوع وتحت نوع كالحيوان وبقى رابع وهو النوع المنفرد وهو الانوع فوقه لانوع تحته ويمثل به العقل بناء على نوعيته (قوله و خاص) يحذف الهاء وتخفيف الصاد للضرر وروى ما صدق في جواب أى شئ هو في عرضه كالمصاحف فإنه يصدق في جواب ذلك فاذا قل ميز الانسان أى شئ هو في عرضه أى حال كونه مندرجا في عرضه صلح لأن يحتمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بان يقال صاحك وواقعة على الكلى الشامل لجميع الكليات فهي جنس وخرج بقولنا في باب قطع النظر عن الاضافة الى العرض العام لما ومع النظر لها الجنس والنوع لما تقدم ويقولنا في عرضه الفصل لانه يصدق في جواب أى شئ هو في ذاته كاعنمت واعلم ان الخاصة كما تكون للنوع تكون للجنس كما شئ فانه خاصة للحيوان ولا يلزم من كونها خاصة للجنس ان تكون خاصة للنوع بخلاف العكس فكل خاصة للنوع خاصة للجنس والعكس والخاصة على نوعين ملازمة كالصاحف بالقوة ومعارضة كالصاحف بالفعل وجعل الصاحف من خواص الانسان مبنى على ما ذهب اليه الحكماء من ان طبع الملائكة والجن لا يقتضى الفصح كما أنه لا يقتضى البكاء وقوع ذلك عنهم كما ورد في بعض الآثار اتفاقا ليس باقتضاء الطبع وهذا يجب احكي من ان الناس يضحك اذا رأى أو سمع ما يتعجب منه واما على ما ذهب اليه بعضهم من ان طبع الملائكة والجن لا يقتضى الضحك فليس الصاحف من خواص الانسان بالنسبة لهما (قوله وأول) أى الذى هو الجنس وقواه ثلاثة أى يتعلق النظر عن الجنس المنفرد لعدم التفرع مثاله والاخر النظر اليه بكون الجنس أربعة ومثل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنتيته وقواه بلا شطط أى بلا زيادة يعنى لا نقص في كلامه كما قال بعضهم أصل قواه بلا شطط بلا شطط لان حق حرف النفي التثنية على جمع النفي وهو الباء مع الشطط الدال مجموعهما على م لا بسبة الثلاثة للشطط وانما مت الباء

(قواه تريننا للفظ) أى  
تحسينه أقول قد يتوقف  
في وجهه الترتيب وما يتوهم  
من أن وجهه خفة اللفظ  
وعذوبته بهذا التقديم  
يرد بأن ذلك على تسليمه  
أنا شأن من كثرة استعمال  
اللفظ هكذا وألغته على  
هذا الوجه فلا يستعمل  
اللفظ وألف بدون  
التقديم حصلت تلك  
العذوبة والخفة فافهم  
إه صبان (قوله

جنس قريب أو بعيد  
أو وسط

\* (فصل في نسبة  
الالفاظ للعاني)

ونسبة الالفاظ للعاني  
خسة أقسام بلا نقصان

كالمجهر) لا يقال ذلك  
ما هو أعلى منه كالشيء  
والمذكور والموجود  
والمحدث لا نقول هذه  
أعراض عامة طارئة  
عن الماهيات أى لم يجعل  
شيئ منها جزءا ماهية أصلا  
فلا يكون من الجنس  
الذي الكلام فيه - لأنه  
لا بد أن يكون جزءا من  
حقيقة أفاده المألوف في  
كبره إه صبان

تريننا للفظ وهذا لما يتجه على القول بأن لافي مثل ذلك ليست بمعنى غير أو ما على  
القول بأنها بمعنى غير كما هو المشهور في محو قولك جئت بلا زاد فلا قبل عرف (قواه  
جنس قريب) ويسمى الجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه إلا جناس  
كالحيوان وقواه أو بعيدا وهذا فيما بعد معنى الراو ويسمى البعيد الجنس العالي  
وهو ما لا جنس فوقه وتحته إلا جناس كالمجهر وهذا عند الإطلاق وأما عند  
التقييد كأن يقال بعيد مرتبة أو مرتبتين فهو بحسب التقيد الذي قبله فالاول  
كالجنس والثاني كالمجهر وقواه أو وسطهما وقواه جنس وتحته جنس كالجم  
وإنما قدم المصنف البعيد على الوسط مع أن الاعتبار في ترتيب الاجناس التضاعد  
لأنه التيسر في النظم كالأخفى

\* (فصل في نسبة الالفاظ للعاني) \* أعلم أن ما ذكره المصنف من النسب الخمسة منه  
ما هو معتبر بين معنى اللفظ وأقراده وذلك هو التواطؤ والتشاكل ومنه ما هو  
معتبر بين معنى اللفظ ومعنى لفظ آخر وذلك هو التباين ومما قد يقع من الحكم بالتباين  
بين الالفاظ فهو بالنظر لمعانيها ومنه ما هو معتبر بين اللفظ ومعناه وذلك هو  
الاشتراك ومنه ما هو معتبر بين لفظ ولفظ آخر وذلك هو الترادف وظاهر قول  
المصنف ونسبة الالفاظ للعاني لافي الألف الذي بين اللفظ ومعناه وهو الاشتراك وإذا  
كان كذلك فكيف يخبر عنه بقوله خمسة أقسام وأجاب بعضهم بأن في كلام  
المصنف اكتفاؤا التقدير ونسبة الالفاظ للعاني وللألفاظ ونسبة المعاني للعاني  
للافراد وجعل الشيخ الملوي اللام في قواه المعاني بمعنى مع وجعل المراد من  
المعاني ما يشمل الأفراد وعليه فيصير كلام المصنف هكذا ونسبة الالفاظ لمع نسبة  
المعاني ولا شك أن هذا يصدق بنسبة الالفاظ للعاني وللألفاظ ونسبة المعاني للعاني  
أما حقيقة أو بمعنى الأفراد فليتنامل (قواه ونسبة الالفاظ الخ) أعلم أن بعض هذه  
النسب يختص بالكلى وهو الطواطؤ والتشاكل كما هو ظاهر وأما الباقى فهو غير  
مختص به بل يكون في الجزئى أيضا ومثل التباين فيه زيد واشق ومثل الاشتراك  
فيه زيد اسم الابن عمرو وزيد اسم الابن بكر ومثل الترادف فيه زيد أو بعيد الله  
وبهذا التحقيق يعلم رد ما قيل من أن الجزئى من قبيل المتباين فافهم (قوله خمسة  
أقسام) بقی عليه ثلاثه وهى التساوى والعموم والخصوص من وجه والعموم  
والخصوص باطلاق فضابط الاول أن يتحد اما صدقا ويختلفا مفهوما كما في  
الكاتب والضابط الثانى أن يتحد معانى مادة وينفرد كل منهما في مادة  
أخرى كلفى الانسان والابيض وضابط الثالث أن يتحد معانى مادة وينفرد أحدهما  
في مادة أخرى كلفى الانسان والحيوان قال بعض المحققين ويمكن إدراج الاول في  
الترادف بأن يراد به ما يشمل ما لو كان بينهما الاتحادا صدقا فقط

(قوله وادراج الثاني الخ) غير ظاهر في الثالث لان الخاص لا يبين العام اه عطا وفيه نظر اذ يبينه مبيانه جزئية فانه عند تحقق العام في غير هذا الخاص يصدق العام ولا يصدق الخاص (قوله ما دل على عن اوتروج) أي فان اللفظ الدال على ذلك موضوع لكيفية يلزمها الطلب وهي ميل النفس وقوله ونحو ذلك

تواطؤ تشاك تخاف والاشتراك عكسه الترادف واللفظ اما طلب أو خير وأول ثلاثة مستذكر أمر مع استعلا

أي كالنبد اعفانه موضوع لكيفية يلزمها الطلب وهي الراعية في الاقبال (قوله ولا يرعد - الى الاول الخ) محصل الابدان الطلب يشمل انا عطشان مع أنه لا يقال له أمر ولادعاء ولا التماس وهو قد حصر الطلب في ذلك (قوله ليست بذاته) أي ليست من جهة وضعه

وادراج الثاني والثالث في التحالف بأن يراد به ما يشمل التباين الجزئي اه تصرف وعليه فكلام المصنف مستوف لحمل النسب الثمانية (قوا) توافق أي توافق وذلك بأن كان المعنى الواحد مستوفيا في أفراد من غير اختلاف وتفاوت فيها كافي الانسان فان معناه لا يختلف في أفراد فان قيل قد يكون المتواطئ في بعض الافراد كثر آثارا أو كمل منه في بعض آخر وهذا يقتضي أنه متساو ذلك كالانسان فان بعض أفراد كنبينا عليه الصلاة والسلام أكثر وأكمل من غيره في الخواص الانسانية كالادراك أجيب بما قاله القرافي من أن التفاوت بالامور الخارجة عن المسمى غير معتبر حتى يخرج ما ذكر عن التواطئ (قوا تشاك) أي بأن يكون المعنى الواحد ليس مستوفيا في أفراد بل مختلف ومتفاوت فيها كافي النور فانه في الشمس أقوى منه في غيرها وانما سميت هذه النسبة بذلك لان الناظر في ذلك يشاكش ويقع في شك فانه ان نظرا لاصل المعنى كان من قبيل التواطئ والا كان من قبيل الاشتراك ولذلك أنكر ابن التلمساني حقيقة التشاكش حيث قال لاحقيقة له لان ماهه التفاوت ان دخل في التسمية فشتراك والا فتواطئ ومنعه القرافي بما لم يخصه ان المعنى هنا واحد هو القدر الشامل لجميع الافراد فلا يصح كونه من قبيل المشترك والتفاوت هنا بامور من جنس المسمى فلا يصح كونه من قبيل المتواطئ فتثبت له حقيقة فليتأمل (قوله تحالف) أي تباين كلي كافي معنى الانسان ومعنى الفرس ويمكن جملة على ما يشمل التباين الجزئي فيدخل فيه العموم والخصوص من وجه هو العموم والخصوص باطلاق كافر (قوله والاشتراك) أي اللفظي بان يتحد اللفظ بتعدد معناه كافي عين فانهما تطلق على الباصرة وعلى الحاربة وعلى الذهب وعلى ذات الشيء وعلى خيار الشيء وعلى الشمس وعلى حرف الهجاء والخصوص وعلى غير ذلك كيعلم بالوقوف على القاموس وغيره (قوله عكسه الترادف) أي التتابع والتوارد في الاستعمال على المعنى الواحد بان يتعدد اللفظ بتعدد المعنى كما اشار له بقوله عكسه كافي انسان وبشر فاهما متتابعان ومتواردان على معنى واحد وهو الحيوان الناطق ثم انه قد يشاد الى الوهم اعراب قوله عكسه الترادف مبتدأ وخبراهو لا يناسب اعراب قوله وتواطؤ الخ بدلا من خمسة كافي نظاره فالاحسن أن يجعل قوله عكسه معطوفا على ما قبله على حذف العاطف وقوله الترادف بدلا أو عطفا بان (قوا واللفظ) أي المعهود وهو المستعمل وقوله اما طلب أو خير أي أو تبيينه الاول ما دل على الالمب النفسي والثاني ما احتمل الصدق والكذب والثالث ما دل على عن اوتروج أو نحو ذلك ولا يراد على الاول قولك ان معه انا عطشان ونحوه لان دلالة على الطلب ليست بذاته بل بقرينة المقام (قوله وأول ثلاثة الخ) يخفى أن الاول في كلامه هو الطلب وهو

وهو يشمل طلب الفعل كاضرب وطلب الترك كلاتضرب وظاهر سياق المصنف  
أن هذا التقسيم جازي كل منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله أخرج استعلالانه  
لا يظهر الا في طلب الفعل اذ طلب الترك لا يسمى أحر الأأن يقال انه مبني على أن  
طلب الترك طلب فعل الضد (قوله أخرج استعلالاً) أي مع اظهار العلوبناء على أن  
السبب والتأهل طلب بمعنى الاظهار أو مع العلوبناء على انه ما زائدتان وعلى الاول  
يكون المصنف قد جرى على القول باشتراط العلوفى نفس الامر مع اظهاره ويحتمل  
أن يكون جازياً على القول باشتراط اظهار العلوان لم يكن عالياً في نفس الامر وعلى  
الثاني يكون قد جرى على القول باشتراط العلوفى نفس الامر وان لم يظهره فلتخص  
أن كلام المصنف محتمل لثلاثة أقوال يبقى رابع وهو القول بأنه لا يشترط شي  
من ذلك وهذا القول هو الرابع فاجرى عليه المصنف طريقة مرجوحة (قوله  
وعكسه دعا) يجرى فيه الأقوال المذكورة فيما روال راجع عدم اشتراط شي وهذا  
يقال في قوله وفي التساوي الخ (قوله فالتماس وقعا) الفاء فيه زائدة والالف

للإطلاق

﴿فصل في الكل والكلية والحزمو الحزمية﴾ وشارك الاولين في البداية  
بالكاف الكلوي والاخيرين في البداية بالحجيم الحزفي فجملة الالفاظ ستة ثلاثة  
مبدوءة بالكاف وثلاثة مبدوءة بالحجيم (قوله الكل حكمننا الخ) الكل في الحقيقة  
هو الموضوع الذي هو المجموع المحكوم عليه فتسمية الحكم كلاً من باب تسمية  
الشيء باسم متعلقه لكن هذا باعتبار الاصل والافتقار حقيقة اصطلاحية كما  
ذكره المالوي في كبره (قوله على المجموع) أي على الافراد المتمع جميعها كما هو  
الحقيقة في إطلاق المجموع أو على بعض الافراد المهتمة كما هو المجازية فالاول كما  
في قوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية والثاني كما في قوله اهل  
الازهر علماء وقد يكون الكلام محتملاً للأمرين كما في قولهم ينقسم بحجيمون  
الصخرة العظيمة فانه محتمل أن يكون المراد حجيم يعجم الافراد لكون كل منهم  
لا يستقل بالحجيم وأن يكون المراد مجموع بعضه الكونه يستقل به بما تقرر يعلم أن  
قولهم ان المجموع قدر ادبه البعض محمول على أن ذلك على طريق المجاز (قوله كذل  
الخ) غديره بالمعنى والافالم روى أنه صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك لم يكن واسم  
الإشارة عائذ للذكر من قصر الصلاة والنسيان في قول ذي الينس لما سلم صلى الله  
عليه وسلم من ركعتين أقصرت الصلاة ثم نسيت يا رسول الله وإنما كان الحديث  
المذكور من باب الحكم على المجموع لانه المنفي في نفس الامر لثبوت أحدهما وهو  
النسيان فيه فلو كان من باب الكلية لكان التحريم غير موافق للواقع وهو غير لائق  
به صلى الله عليه وسلم هذا توجيه كلام المصنف والراجع عند الله تعين أنه من باب

(قوله الكل في الحقيقة  
هو الموضوع الخ) أي لا  
الحكم لانه بسيط (قوله  
كما هو الحقيقة في إطلاق  
المجموع الخ) هذا حكم

وعكسه دعا

وفي التساوي فالتماس وتعا

﴿فصل في الكل والكلية  
والجزء والحزمية﴾  
الكل حكمننا على  
المجموع

ككل ذلك ليس ذا وقوع

الكل في الانحاب أمانى

السلب فهو الثاني عن

المجموع كقولنا ما عطي

كل العشرة فلا يناق

الثبوت في البعض ذكره

شيخنا العدوي اصبان

(قوله اذا علمها الخبر) لا يقال ان السلام من ركعتين مقضية وقعت نسبتنا والمعضة لا تقع من الانبياء ولو  
نسبنا لانا نقول محل ذلك عالم (٦٠) يترتب على صورة وقوعها حكم شرعي كما هنا ودلالة الفعل أقوى

فلا يقال يمكن البيان  
بالقول ومحل كون  
النسيان مستحيلا على  
الانبياء اذا كان من  
الشیطان بخلاف ما اذا  
كان من الله كما هنا اه  
صبان (قوله ان السؤال  
بأم) أي بالمهمزة المصاحبة  
لام (قوله ما يقتضي تصوره  
تصور المعرف) من جهة  
ما أورده البناني على قول  
النسوي المرفوع للحقيقة

وحشما لكل فرد حكما  
فانه كلية فتعلما والحكم  
للبعض هو الجزئية  
والجزء معرفته جليلة  
(فصل في المعارف)

ما معرفته سلب لمعرفة  
تلك الحقيقة أنه يقتضي  
أن مجرد تصور المعرف  
سلب في تصور الحقيقة  
وليس كذلك بل السبب  
مجموع أمرين التصور  
الذكور وحمل المعرف  
على الحقيقة ولهذا عرف  
في التهذيب المرفوع  
بما يقال على الشيء لا فائدة  
تصوره ثم أورده في  
وجوبه على ذلك فراجع

الكلية ومخالفة الخبر للواقع انما تعد عينا اذا علمها الخبر. ويشهد لهذا ما روي في  
بعض الطرق لم أنس ولم تقصر وما روي من أنه لما قال صلى الله عليه وسلم ذلك قال  
ذو البدين بعض ذلك قد كان فيلوم يكن الحديث من باب الكلية لما صح قول  
الذكور لان الايجاب الجزئي انما يرفع السلب الكلي وأيضا لما قرر أن السؤال بأم  
اطلب تعيين أحد الأمرين المعتقد ثبوت أحدهم او جواب ذلك ما بالعين أو بنفي  
كل من الأمرين المذكورين لا بنفي المجموع وليس في الحديث تعيين فوجب أن  
يكون نفي الكل منهما ولو بنما ذكر ما هو القاعدة وان كانت أغلبية فمن أن تأخر  
التي عن اداة التعميم لعموم السلب بخلاف تقديمها على هذا وقال بعضهم  
البحث في المثل ليس من ذاب الفعل وينبغي أن يحل اذالم يترتب على التمثيل  
ارتكاب بخلاف الواقع في كلام الله أو كلام رسوله كما هنا فاحفظه (قوله وحشما  
لكل فرد الخ) اللام فيه يعني على وهي متعلقة بقوله حكما ذلك كما في قوله تعالى  
كل نفس ذاتة الموت وكما في الكلمة المشرفة بنا على أنها سالبة كلية لعموم  
السلب فيها لجميع أفراد الاله غير الذات العلية المستثناة استثناء متصلا لا دخول  
المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع وان كان خارجا منه بحسب الإرادة لانه  
يجب على التسليم بالكلمة المذكورة أن يريد بالمتنفي غير الذات العلية من الاله  
والأزلم الكفر والعياذ بالله تعالى (قوله فانه كلية الخ) الضمير عائد للحكم المفهوم من  
قوله حكما فهو على حد قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى وكما يسمى الحكم المذكور  
كلية تسمى القضية المشتملة عليه كلية (قوله والحكم للبعض الخ) اللام فيه  
معنى على كالذي قبله وذلك كما في قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق في ذلك  
البعض بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله هو الجزئية) وكما يسمى الحكم  
الذكور جزئية تسمى القضية المشتملة عليه جزئية (قوله والخبر معرفته جليلة)  
أي واضحة وانما صف المعرفة بكونها جملة مع أنه لا ينصف بذلك الاعمى الجزء  
وهو ما تركب منه ومن غيره كل محسوسا كان كالسمار بالنسبة للصغير أو معقولا  
كالحيوان بالنسبة للإنسان اذا المعرفة هي الادراك ولا معنى لاتصافه بذلك  
مبالغة في ظهوره ومعنى الجزء قد يقال المراد أنها جليلة من حيث متعلقها ويمكن  
أن يقال مراده بكونها جليلة حصولها من غير احتياج الى تفكر وتأمل

(فصل في المعارف) جمع معرف بكسر الراء هو ما يقتضي تصوره تصور المرفوع  
يقع الرأ أو امتياز عن غيره فالاول الحمد التام والثاني ما عداه عاميائي والمراد  
بالتصور الاول المحذور بالبال لا الحصول عن جهل لان المرفوع بكسر الراء يجب أن

يكون

(قوله والمراد بالتصور الاول الخ) ولا يراد أنه استعمل لفظا للتصور

في التعبير في المعنيين هو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز أو مشترك فيهما لعدم اللبس اه صبان



يكون معلوما حال التعريف به والالزام التعريف بالجهول بالتصور الثاني  
 المحصول عن جهل لا الخطور بالنال لان المعرفة بقسم الراجح أ يكون مجهولا  
 حال تعريفه والالزام تحصيل المحاصل وعلم من التعريف المذكور أن المعرفة  
 بالكسر غير المعرفة بالفتح وهو ظاهر بالنسبة للفظ وكذا بالنسبة للعلم باعتبار  
 الاجال والتفصيل في الحد والرسم وانما اثار الظهور والحفا في التعريف اللفظي  
 فليتأمل (قوله معرف) مبتدأ والمسوغ، قوعه في معرض التفصيل وقال المصنف  
 في شرحه انه محذوف منه أل للضرورة (قوله على ثلاثة قسم) وزاد بعضهم  
 التعريف بالمثال كقولهم العلم كالنور والجهل كالظلمة والتعريف بالتقسيم  
 كقولهم العلم تصور أو تصديق والتحقيق أن كلا منهما كالتعريف اللفظي  
 داخل في الرسم لانه من التعريف بالخاصة فان مشابهة العلم للنور خاصة من  
 خواصه وكذا مشابهة الجهل للظلمة وانقسام الشيء الى اقسام خاصة من  
 خواصه وكذلك لفظ القمع مثلا في تعريف البراهنة القمع وعلى هذا فالعرف  
 على قسمين فذا فتكون القسمة ثنائية لا ثلاثية كما جعل المصنف فاقهم (قوله  
 حد) أي تام وناقص وكذا اقواه ورسمي كما يعلم مما يأتي واعلم أن الحد في اللغة المنع  
 أطلق على ما يأتي لنعمه من دخول افراد غير المعرفة فيه ومن خرج افراده منه  
 لا يقال ينسب أي أن يسمى الرسم حدا للمنع من ذلك لاننا نقول منع الرسم ضعيف فلا  
 يعتبر على أن وجه التسمية لا وجهها كما هو مشهور (قوله ورسمي) ويقال له  
 رسم أيضا فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشيء الى نفسه لانه منسوب للرسم الذي هو  
 هو واجب بانه منسوب للرسم الغوي وهو الاثر لا المصطلح عليه مخي يلزم ما ذكر  
 قال بعضهم ويمكن أن يتكلف بان يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه  
 فرد من افراده فيكون من نسبة النوع الى فرد (قوله ولفظي) منسوب للفظ من  
 نسبة الخاص العام وقد عرفت أنه لا حاجة لزيادة ذلك على التحقيق فلا تغفل  
 (قوله علم) تكمله للبيت وكأنه تبعه على أنه لا بد أن يكون اللفظ المعرفة به علم  
 معناه وانما جهل كونه مسمى باللفظ الاثر فاداه يعقوب (قوله فالحد بالجنس  
 الخ) فالما لا فصاح لهما فصحت عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان ذلك  
 فالحد الخ وعرايد بيان الحد التام وأراد بالجنس الجنس القريب كما يؤخذ من قوله  
 وناقص الحد الخ وقوله وفصل أي قريب لان ذكر البعيد بعد الجنس القريب  
 لا يفيد لانه اما أعم منه أو مساو له كالنامي والحساس بالنسبة للحيوان وشرط  
 في تمام الحد زيادة على ما فهم مما تقدم الجنس على الفصل والا كان حدا  
 ناقصا (قوله وقعا) خبر عن قوله فالحدو ألف فيه للإطلاق (قوله والرسم) أي  
 التام وقوله بالجنس أي القريب كما يؤخذ من قوله وناقص الرسم الخ وقوله  
 وخاصة أي شاملة لازمة بخلاف غير الشاملة كالعلم بالنسبة للإنسان فلا

(قوله كقولهم العلم  
 كالنور) وكقولهم الاسم  
 كزيدو الفعل كضرب  
 وأخذ من مثيله بالعلم  
 كالنور والجهل كالظلمة  
 أن المراد بالمثال ما يعم  
 المشبه به لا خصوص حرف

معرف على ثلاثة قسم  
 حد ورسمي ولفظي علم  
 فالحد بالجنس وفصل  
 وقعا  
 والرسم بالجنس وخاصة

الشيء اه صبان (قوله)  
 والا كان حدا ناقصا  
 قال العطار وأقول في  
 ذلك نزاع ذكرناه في غير  
 هذا المثل وكذا يقال  
 فيما يأتي (قوله كالعلم)  
 أي بالفعل

يعرف بها الخروج كثير من الافراد عنها بخلاف غير اللازمة كما تنفس بالفعل  
 بالنسبة للحيوان فلا يعرف بها الخروج أفراد الحد ونحوها حال المقارنة وشترط في  
 تمام الرسم زيادة على ما ذكر تقديم الجنس عن الخاصة والا كان رسمه ناقصاً أفاده  
 بعض المحققين (قوله معاً) أي حال كونهما معاً (قوله وناقص الحد) من إضافة  
 الصفة للوصف وقوله بفصل الحد كراهة لحد الناقص صورته الأولى أن يكون  
 بالفصل وحده كأن يقال الانسان ناطق الثانية أن يكون بالفصل مع الجنس  
 البعيد كأن يقال الانسان جسم ناطق وبقية صورة ثالثة وهي أن يأتي بالجنس  
 القريب والفصل لكن مع تأخير الجنس عن الفصل كما يعلم مما مر كأن يقال الانسان  
 ناطق حيوان وما ذكره المصنف هنا من كون الحد الناقص يكون بالفصل وحده  
 مبني على جواز التعريف بالمفرد وهو مذهب المتأخرين من الناطقة وكذا ما ذكره  
 بعضهم كون الرسم الناقص يكون بالخاصة وحده كما ينبغي (قوله أمعاً) معطوف  
 على محذوف والتقدير بفصل وحده أمعاً (قوله لا قريب) أي كيد لما قبله (قوله  
 وقعا) خبر عن قوله وناقص الحد والالاف للإطلاق (قوله وناقص الرسم) من  
 إضافة الصفة للموصوف كما مر في نظيره وقوله بخاصة فقط لا بد أن تكون تلك  
 الخاصة شاملة لازمة لا تقدم وذلك كأن يقال الانسان ضاحك وقوله أو مع جنس  
 أبعد بالتبوين للضرورة والمراد به البعيد وذلك كأن يقال الانسان جسم ضاحك  
 فهاتان صورتان وبقية صورة ثالثة وهي أن يأتي بالجنس القريب والخاصة  
 لكن مع تأخير الجنس عن الخاصة كما يعلم مما تقدم كأن يقال الانسان ضاحك  
 حيوان (تنبه) بقي التعريف بالعرض العام مع الخاصة أو مع الفصل  
 كأن يقال الانسان ماش ضاحك أو ناطق وكذا التعريف بالفصل مع الخاصة  
 كأن يقال الانسان ناطق ضاحك والصواب بكافه السيد أن الأول رسم ناقص  
 وهو أقوى من الخاصة وحدها وإن كلام من الثاني والثالث حد ناقص وهو أكل  
 من الفصل وحده وأما نقله المحققين عن بعضهم من عدم اعتبار كل من هذه  
 الثلاثة فلا ينبغي ضعفه بل رده لأن انضمام العرض العام إلى الخاصة أو إلى  
 الفصل إن لم يقلم يضعف والواقع أنه مقوكاذ كراهة السيد وكذا انضمام الخاصة  
 إلى الفصل وظاهر كلامهم أن العرض العام وحده لا يقع معر فاول هو مبني على  
 عدم جواز التعريف بالاعم ولا توقف فيه بعضهم والاقرب الأول فليحسرو  
 (قوله وما باللفظ الخ) أي الذي شهر عندهم بالمعريف اللفظي الخ فاسم  
 موصول وشهر صلتها وادع به عندهم ظرف لتلك الصلة وقوله بتبديل الخ فيه  
 تسامح لأن المعريف اللفظي ليس نفس التبديل بل اللفظ الذي أتى به بدلاً  
 التعريف من قبيل الالفاظ وذلك كأن يقال في تعريف البر هو القمح وقوله

(قوله بقي التعريف  
 بالعرض العام الخ)  
 بقي أيضاً التعريف  
 بالجنس بنوعه مع  
 الانفصال والخاصة أو  
 العرض العام والظاهر  
 معاً

وناقص الحد بفصل أو معاً  
 جنس بعيد لا قريب وقعا  
 وناقص الرسم بخاصة فقط  
 أو مع جنس أبعد قد ارتبط  
 وما باللفظي لديهم شهراً  
 بتبديل لفظ بديف أشهراً

أن الجنس القريب مع  
 الفصل والخاصة أو  
 العرض العام حد تام  
 وأن الجنس البعيد مع  
 الفصل والخاصة أو  
 العرض العام حد ناقص  
 اه صبان

(قوله لكن ناقش بعض المحققين الخ) فيه نظر لانه اذا لم يكن الا <sup>٢</sup>مشترا كالم يكن رديقا وعلى تسليم انه رديف اذا كان المشترك خاليما من القرينة كان غير ظاهر وهو خلاف القرض وان كان كل منهما مشتركا بين معنيين الا ان أحدهما أشهر فمما والاخر خفيا فيه ما لم يمنع التعريف باشتراك (٦٣) لان محل منعه اذا لم يرد به

جميع معانيه وهناك قد  
أورد به معنيهما معا وان  
كان أحدهما أشهر في  
معنى من معنيهما والاخر  
خفيا فمما كانت الشهرة  
في هذا المعنى قرينة على  
ارادة تعريف الآخر  
بالشبهة لاحد معنييه وان  
كان كل منهما مشتركا في  
معنى غير ما اشتهر فيه  
الاخر لم يصح التعريف  
لعدم الشهرة من الجهة

وشرط كل ان يرى مطردا  
منعكسا  
وظاهر الأبعدا  
ولامساويا ولا يتجاوزا  
بلاقرينتهما تحريزا

التي قصد بها التعريف  
فتأمل (قوله كالنفس)  
يسكون الغاء ووجه  
الشبه ان كلا جسم لطيف  
له اتصال بغيره والتعريف  
الصحيح للنار جسم لطيف  
شديد الحرارة محرق اه  
صبيان قاب العطار  
قال المرعشي المراد  
بالنار المعروفة

رديف أي خبر داف فهو وفعيل بمعنى مفاعل وقواد أشهر أي عند السامع واحتراز  
بذلك عن الرديف الاخرى أو المساوي كما هو ظاهر (قوله وشرط كل الخ) ظاهر  
كلامه اعتبار ما ذكره من الشرط في اللفظي كغيره متعقبة بعضهم بأنه لا معنى  
لاشترط هذه الأمور فيه لانه لا يعقل تخلف شيء منها عنه اذا لم يكن أن يكون لفظ  
الرديف الأشهر غير جامع ولا غير مانع لان مدلوله عين مدلول اللفظ غير الأشهر ولا  
يمكن أن يكون دون المعروف ولا مساويا لان القرض أنه أشهر منه ولا يجوز الا  
الجاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضا دخول الدور فيه كما صرح به ابن قادم  
في الأيات وهكذا الباقي اهو هو وجهه لكن ناقش بعض المحققين في قوله وهكذا  
الباقي بأنه يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركا بين معنى رديف صغير الأشهر وبين  
معنى آخر وهذا يعلم ما في قوله لانه لا يعقل تخلف شيء منها عنه فليتأمل (قوله أن  
يرى مطردا منعكسا) فسر القرافي المطرد بالجامع والمنعكس بالمانع ونص عبارته  
في شرح التمعن وقولنا جامع هو معنى قولنا مطرد وقولنا مانع هو معنى قولنا  
منعكس لكن مقتضى كلام الجمهور خلافه حيث فسر والمطر دال على كماله ووجد  
المعرف بكسر الراء ووجه هو المنعكس بالذي كما وجد المعرفة بفتح الراء ووجه  
ان مقتضاها أن المطرد بالمانع والمنعكس بالجامع وعليه حقيقة الأمر اذا أن يكون  
كما وجد المعرفة بالكسر ووجد المعرفة بالفتح بيان لا يزيد الاول على الثاني بافراد  
يصدق فيها دونه كافي قولك حيوان ناطق في تعريف الإنسان فلماذا عليه بذلك  
الافراد كافي قولك جسم نام حساس في تعريف الإنسان فانه يزيد بالجار والقرس  
مثلا يصح التعريف لكونه غير مطرد فانه يوجد لوان وجد المعرفة بالفتح في  
الافراد التي زادت فلم يكن مانعا حقيقة الانعكاس أن يكون كما وجد المعرفة  
بالفتح ووجد المعرفة بالكسر بان لا يزيد الاول على الثاني بافراد يصدق فيها دونه  
كافي قولك جسم نام حساس في تعريف الحيوان فانه يزيد بالجار والقرس مثلا لم يصح  
التعريف لكونه غير جامع فانه يوجد المعرفة بالفتح ولا يوجد هو فليكن جامعا  
فليتأمل (قوله وظاهرا) أي عند السامع وقوله لا بعدا ولا مساويا يتصرح  
بالمفهوم والمراد أبعد عن الذهن وهو الاخرى وذلك كقولك في تعريف النار هي  
جسم كلفس فانه أخفى من المعرفة لشدة خفاء النفس بدليل كثرة الخلاف فيها

الحاد الساري في الحجر اه أي لا النار المشتعلة وإنما كان المراد ذلك ليطرأ التشبيه بالنفس ونبه على أن وجه  
الشبه احداث كل الخفة في مجاوره فان الحرارة تعيق الجسم خفة بخلاف الرطوبة فكذلك النفس التي هي  
الروح تجدد في الجسم خفة ومن ثم كان الحي أخف من الميت كما هو مشاهد كل ذلك اه فتأمل

والمراد اسماء باقى الحقا وذلك كقولك فى تعريف المتحرك هو ما ليس بساكن  
 اذا استوفى كل منهما عند السامع فليأمل (قوله ولا تجوز الخ) أى ولا يلفظ تجوز  
 به الخ كما قال المصنف فى شرحه وذلك كان يقول فى تعريف العالم هو بحر بلاطف  
 الناس فان هذا اللفظ تجوز به بالقرينة تجوز بها عن غير المعنى المراد وان كان فيه  
 قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصلى فالقرينة المنقبة فى قوله بالقرينة تجوز بها  
 انما هى المعينة لا المانعة وبذلك اندفع الاعتراض بان المجاز لا يتحقق الا  
 بقرينة فكيف يقول المصنف ولا تجوز بالقرينة الخ واحترز بذلك عما لا تجوز  
 به مع قرينة معينة كان يقول فى تعريف العالم هو بحر بلاطف الناس يظهر  
 الدقائق والنسكاته فانه تعريف صحيح لعدم الالتباس حينئذ ولا طاحة فى هذه  
 الحاله والقولنا بلاطف الناس للاستغناء عنه بقولنا يظهر الخ لان المعينة تكفى عن  
 المانعة كما هو مقرر ومحل (قوله ولا بما يدرك مجرد) أى ولا بما يعلم بواسطة  
 المعرفة بالفتح فلا ادبا لحدوده مطلق المعرفة وانما امتنع التعريف بذلك للزوم  
 الدور حينئذ فان كلاما من المعرفة بالفتح والمعرفة بالكسر متوقف على الا تعرف  
 هذه الحاله وهو اما صريح وذلك اذا كان التعريف متوقفا على المعرفة من غير  
 واسطة كتعريف الشمس بانها كوكب يظهر نهارا فانه يتوقف على المعرفة بلا  
 واسطة حيث أخذوا فيه النهى او قد عرفوه بانه ما بين طلوع الشمس وغروبها واما  
 مضمر وذلك اذا كان التعريف متوقفا على المعرفة بواسطة أو أكثر كتعريف  
 الاثنين بانهما أول عدد ينقسم الى متساوين فانه يتوقف على المعرفة بواسطة  
 حيث أخذوا فيه المتساويين وقد عرفوهما بانهما الشيان غير المتفاضلين وقد  
 عرفوا الاثنين بالاثنيين وكتعريف الاثنين بانهما أول زوج فانه يتوقف على  
 المعرفة بالكثر من واسطة حيث أخذوا فيه الزوج وقد عرفوه بانه المنقسم الى  
 متساويين وقد عرفوه المتساويين بالاثنيين غير المتفاضلين وقد عرفوا الاثنين  
 بالاثنيين كأقواله المولى فى كبره (قوله ولا مشترك الخ) أى ولا مشترك لفظى خلا من  
 القرينة المعينة المراد كان يقول فى تعريف الشمس هى عين فلو وجدت القرينة  
 المذكورة كان تقول فيما ذكره عين تضى على الا فاق لم يمنع التعريف به ومحل  
 الامتناع اذا لم يرد ذلك المشترك لجميع المعانى التى وضع لها والاجاز التعريف به  
 كتعريف القضية بانها قول الخ والقول مشترك بين المعقول والملا وظواهر المراد فى  
 التعريف المذكور كل منها (قوله وعندهم) أى لما طاقوا وانما خصهم بالذكر  
 لانهم الباحثون أولا هن ذلك والافند غيرهم كذلك ويحتمل أن المراد وعند  
 العلماء مطلقا والظرف على كل من الاحتساب لى متعلق بقوله المراد وقد مر  
 مع كون العامل مضافا اليه وصله لال للضرورة وقوله من جهة المراد الخ أى لان

(قوله وقد عرفوا الاثنين بالاثنيين) هذا يفيد أن  
 الاثنين هنا أعم من الاثنين  
 فيما سبق لان الاثنين  
 فيما سبق هما الفردان فلا  
 يصدقان على الاربعة مثلا  
 بدليل تعريفهما بأنهما  
 أول عدد الخ والاثنين هنا  
 بمعنى مطلق الاخرين تساويا  
 أم لا والامتناع لوصف  
 الشئين بكونهما غير  
 متفاضلين فان قصد بقوله

ولا بما يدرك مجرد ولا  
 مشترك من القرينة خلا  
 وعندهم من جهة المراد

وقد عرفوا الاثنين بالاثنيين  
 أنهم عرفوا الاثنين غير  
 المتفاضلين بالاثنيين كان  
 الاثنان أعم أيضا إذ  
 الشيان غير المتفاضلين  
 تفسير لتساويين  
 والمتساويان يشملان  
 الاربعة بخلاف الاثنين  
 أولا فانهما خاصان بأول  
 الاعداد المتساوية بدليل  
 قوله أول عدد الخ وحينئذ  
 فلا دور تأمل

(قوله) وحينئذ يلزم الدور (على هذا يكون قوله) وعندئذ هم الخ داخل في قوله ولا بما يدرى بمحدود وإنما ذكره اهتماما به (قوله) ودفعه بعض المحققين الخ قال العطار وأنا أقول هذا لا يستقيم لأن المرفوع وقع صفة للاسم الواقع خبرا عن الفاعل والصفة والموصوف كالشيء الواحد فقد حكم بالاسم بقيد كونه مرفوعا على الفاعل وهل يصح أن يقال في مثل قولنا جاء الرجل الفاضل أن الفاضل محكوم به على الرجل كيف هو هذا التركيب توصيفي وهل يعقل في التركيب التوصيفي حكم نعم لو حول التركيب (٦٥) للاشناد الخبري شاغ الحكم لكن

ذلك التركيب آخر غير  
ما الكلام فيه وكون  
الحكم بالرفع انما يتوقف  
على مطابق تصور الاسم  
ممنوع فان هذا التصور  
لا يكفي اذ الاسم صالح  
لنصب والنحو كصلاحية  
لرفع فلا بد من ملاحظة  
الجمعة التي لاجلها يحكم  
عليه بالرفع وهي الفاعلية

أن تدخل الاحكام في  
المحدود  
ولا يجوز في المحدود  
ولقد عثرت على مواضع

كثيرة من حاشية شيخنا  
على الملوي من هذا  
الفصل وأعرضت عن  
التكلم فيها لأن المقام  
لا يقتضي ذلك اذ المقصود  
بهذه الكلمات المبثورة  
اه ولا يخفى عليك  
دفعه ان كنت ذاتنبيه

الحكم على الشيء فرع عن تصوره فهو متوقف على المحكوم عليه وحينئذ يلزم الدور لتوقف كل من التعريف والمعرف على الآخر وقد دفع هذا الدور بأوجه ما بين بعيد وغير سديد ودفعه بعض المحققين بأن المحكوم عليه بالحكم المذکور في التعريف انما هو الآخر جنسا في التعريف لا المعروف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في تعريف من آخر وم للفاعل بأنه الاسم المرفوع الخ هو الاسم لا الفاعل حتى يلزم الدور فليتأمل (قوله) أن تدخل الخ بمقتضى التاموض الخ أو بالعكس أو يضم التاموض كسر الخام قوله الاحكام بالرفع على الفاعلية على الاول وعلى الثانية عن الفاعل على الثاني والنصب على الفاعلية على الثالث وقوله في المحدود أراد بها هنا الرسوم مجازا انما يرثى أن أريد بها الرسوم من أول الامر لعلاقة التضاد أو ميرتبتان أن أريد بها التعاريف ثم أريد بها الرسوم لعلاقة الخصوص والعموم والمقرينة أنه لا يتوهم إمكان دخولها في المحدود حتى يحتاج للتنبيه على انتقائه لأن الحكم ليس جزأ من الماهية بخلاف الرسوم فانه قد يتوهم دخوله فيها فيحتاج للتنبيه على انتقائه أفاده الملوي في كبره (قوله) ولا يجوز في المحدود الخ الفرق بين المحدود والرسوم انما هو في أو التي للتقسيم وأما التي للشك أو للاهم فهي ممنوعة فيهما ولم يتعرضوا أو التي للتخيير واستظهر بعض المحققين جوازها في الرسوم كان يقول الانسان حيوانا صاحباً أو كاتبا بمعنى أنك تخير بين التمييز بالخاصة الاولى والتمييز بالخاصة الثانية وما ذكره المصنف من عدم جواز أو التي للتقسيم في المحدود وجوازها في الرسوم لم ينفر عنه بل صرح به الاصبهاني حيث قال وتجاوز أو في الرسم بخلاف المحدود النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البديل بخلاف الخاصتين على البديل اه وخالف شيخ الاسلام ذكره في ذلك فهو زها في المحدود واستند إلى تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدى الى علم أو غلبة ظن بمعنى أن النظر قسما أحدهما يؤدي الى علم كقولك العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث وثانيهما يؤدي الى غلبة ظن كقولك زيد يطوف ليلا بالسلاح وكل من

(٩ سلم) قوله ولم يتعرضوا أو التي للتخيير واستظهر الخ قال العطار وهذا فاسد لفظا ومعنى أما لفظ فلان أو التي للتخيير هي الواقعة بعد ما يدل على الطلب وقد امتنع الجمع بين متعاطفها كقولك تزوج هذا أو أختها ولا طلب هنا وأما معنى فلانه جعل التخيير من جهة مخاطب كما يفيد قوله بمعنى أنك تخير الخ ومعلوم ان حق التخيير انما يكون اذا ذكر التعريف كما يفيد قوله بين التمييز لان التمييز انما يكون من جهة المعروف فكلامه متضارب

(قوله وقد يمنع كون ذلك التعريف حذراً) أي لان التادية إلى علم أو طعن أمر خارج عن حقيقة النظر أقول المنع في حيز المنع وما ذكر من السند غير مسلم لما صرح به الشيخ في الشفاغان الامور الاعتبارية أي التي اعتبرها الواضع مفهومات لا لفاظ وضعها بازاها ليس لا لفاظها معان غير تلك المفهومات فيكون تعاريفها بتلك المفهومات حدودا والنظر من هذا القبيل (٦٦) فيكون تعريفه بما ذكره الان الواضع اعتبره مفهوما له وتكون

هو كذلك فهو لص وقد يمنع كون ذلك التعريف حذراً على تسليم ذلك فهو في الحقيقة حذراً والمنع انما هو في الحد الواحد أفاده المولى مع زيادة (قوله ذكر أو) أي التي للتقسيم أو التحجير على ما مر (قوله فادرمارو) أي فاعلم الذي رو ومن عدم الجواز في الأول والجواز في الثاني

\*(باب في القضاء)\*

جمع قضية فعلية بمعنى مفعوله أي مقضى فيها أو بمعنى فاعله أي فاضية على الاسناد الجازي وانما سميت بذلك لانها تتضمن القضاء بمعنى الحكم المراد به النسبة بين الطرفين لا لايقاع والافتراء أي ادراك الوقوع وعدم الوقوع لاهلهم تتضمن ذلك لانه قائم بنفس المدرك كما سيأتي واعلم أن وزن قضاياباعتبار الاصل فاعل لان أصلها قضايي بيا من فاعل لا الأولى همزة على القياس في نحو صحائف ورسائل ثم فتحت المهمزة للتحقيق ثم قلبت الثانية لفتحها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت المهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فصارت قضايابعد أربعة أعمال وقوله وأحكامها أي التي هي التناقض والعكس المستوي وانما جمعها المصنف لان الجمع يطلق على الاثنين كثير اخصوصا في هذا الفن أولاً ثم اعتبر الافراد (قوله ما احتمل الخ) ما واقع على اللفظ الشامل لجميع اللفاظ فهي جنس ونحو بقوله واحتمل الصدق ما لم يحتمله كزيد وعمر وكغلام زيد بقوله لذاته ما احتمله لاذاته بل للزومه كالانسان تمن الاخر والنهي وغيرهما فان قولك اسقني مثلاً وان احتمل الصدق لكن لاذاته بل لما استلزم من قولك أنا طالب للسقيامنك ودخل بهذا القيد ما قطع بصدقه أو بكذبه فالاول أخبار الله وأخبار رساله والاخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والثاني كأخبار مسيئة الكذاب في دعواه النبوة والاخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين لان ذلك محتمل الصدق لذاته وان قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر وهذا تعلم أن التقديم المذكور لكل من الإخراج والادخال (قوله الصدق) أي والكذب وانما لم يصرح به للعلم به اذ يلزم من كونه محتملاً للصدق كونه محتملاً للكذب وأيضا في

التادية داخله في حقيقةه ويمثل هذا رد على الرازي في قوله ان تعريف الكليات الخمس رسوم لاحدود كما في شرح ايساغوجي وخواشييه اه صبان (قوله فهو في الحقيقة حذراً) قد رجح شيخ الاسلام الى هذا آخر فهو نفسه قد أجاب بهذا

ذكر أو

وجاز في الرسم فادرمارو باب في القضاء وأحكامها ما احتمل الصدق لذاته

الجواب كما يعلم من شرحه على لفظه العجلا ان عطار (قوله والمنع انما هو في الحد الواحد) ظاهره الواحد في الظاهر ونفس الامر وحيد ثم منع دخوله فيه لانه لا يمكن ولا يعقل دخوله فيه لانه يلزم من دخوله فيه تعدده في الحقيقة ونفس

الامر فينا في فرض وحدته في ذلك فيل التمسك بهذا الجواب اه صبان (قوله واقعة) اقتصاره

على اللفظ (الاولى على القول لانه جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل المركب واداء اللفظ الصادر من اللسان أو المحفوظ في الذهن لاجل أن يشمل التعريف القضية الملقولة والقضية المعقولة اه صبان (قوله كزيد) أي وكالقضية المشكوكه بناء على التحقيق من أنه لاحكم فيها اه صبان (قوله وكغلام زيد) جعله الصبان محتمل الصدق بالنظر لما يستلزم من الخبر الذي هو زيد وكغلام فلاولى أخرجه بقوله لذاته كما صنع الصبان

(قوله ومثله الخ) أي ودعوى من حيث افتقارها للذليل ومبعث (٦٧) من حيث انها محل البعث (قوله)

لترتيب الذكري  
ويحتمل أن تكون للرتبة  
لان رتبة التقسيم بعد رتبة  
التعريف (قوله والاولى  
ما حكم فيها الخ) وسميت  
شرطية لوجود اذا الشرط  
فيها الفظ او تقدير الشمل  
المفصلة فان قولنا اما ان  
يكون العدد وحال فردا  
في قوة قولنا ان كان  
العدد وحال يكن فردا  
وان كان فردا لم يكن

اقتصاره على الصدق تأدب في حق كلام الله وكلام رسوله ومعنى الصدق مطابقة  
النسبة المفهومة من النسبة للنسبة التي في الواقع وضده الكذب بخلاف الحق فانه  
مطابقة النسبة التي في الواقع للنسبة المفهومة من الخبر وضده الباطل فالمطابقة  
وان كانت معاملة من المجانين لكونها مستند في تفسير الصدق الى النسبة المخبرية  
وفي تفسير الحق الى النسبة الواقعية هذا هو الذي اشتهر وقد اختار بعضهم أن  
الصدق والحق شيء واحد وهو مطابقة النسبة المخبرية للنسبة الواقعية قال لان ما في  
الواقع أمر ثابت فالانساب أن يقاس عليه غيره لا العكس بأن يلاحظ مطابقة غيره له  
لامطابقته لغيره وان كانت المقابلة لمن المجانين ألا ترى أنه يحسن أن يقال  
جالس الوزير السلطان ولا يحسن أن يقال جالس السلطان الوزير واعتراض أخذ  
الصدق في تعريف الخبر بأنهم قد أخذوا الخبر في تعريف الصدق وحينئذ يلزم  
الدور وتوقف كل على الآخر وأوجب بأن الصدق كالكذب اشتهر في المحاورات  
فلا يحتاج لتعريف فصيح أخذه في تعريف الخبر (قوله جرى بينهم الخ) علم منه أن  
القضية والخبر بمعنى واحد وهو ما احتمل الخ لكن تسمية قضية من حيث اشتماله  
على الحكم وتسمية خبر من حيث احتمال الصدق وفي التلويح أنه سمي اخبارا  
من حيث افادته الحكم ومقدمة من حيث كونه جزأ من الدليل ومطلوبا من حيث  
كونه يطلب بالدليل ونتيجة من حيث كونه نتيجة الدليل ومثله من حيث  
كونه يستل عن العلم قال فالدات واحدة واختلاف العبارات باختلاف  
(قوله قضية وخبر) منهو بان على الحال من الضمير المستتر في قوله جرى  
الاعتبارات اه (قوله ثم القضايا الخ) ثم للترتيب الذكري فقط كما قاله الشيخ الملوئي  
(قوله شرطية جلية) بدلان من قوله قسمان والاولى ما حكم فيها على وجه الشرط  
والتعليق كما سيأتي والثانية جلية وقد اشتهر أن الاولى ما ليس طرفا هما مفردين ولا في قوتها  
شرطية والثانية جلية وقد اشتهر أن الاولى ما ليس طرفا هما مفردين ولا في قوتها  
والثانية ما طرفا هما مفردان أو في قوتها كقولك زيد قائم وكقولك زيد قائم يناقض  
زيد ليس بقائم لانه في قوة هذا نقيض هذا واعتراض بان الاولى في قوة المفردين  
لانها اذا كانت متصلة تكون في قوة أن يقال هذا ملزوم لذاتها اذا كانت منفصلة  
تكون في قوة أن يقال هذا ما عندل التواجب عن ذلك جمالا ينهض فالاولى  
حذف ذلك والاقتصار على ما تقدم كما يفيد كلام الملوئي في كبره (قوله والثاني)  
انما قال والثاني ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الجمالية نظرا لكونها قسما وسياقي  
الكلام على الاول في قوله وان على التعليق الخ (قوله كلية شخصية) ليس المراد  
بالكلية هنا ما دخل عليها السور الكلي كما هو المصطلح عليه بل ما كان موضوعها

جرى

بينهم قضية وخبر

ثم القضايا عندهم قسمان

شرطية جلية والثاني

كلية شخصية الوعية

زواج وقوله والثانية الخ

سميت جلية باعتبار

نسبتها الى ما تؤخذ من

صفة طرفها الحكم به

وهو المحمول شبه بالشيء

المحمول على شيء آخر وانما

نسبت الى ما يؤخذ من

صفة المحمول دون ما يؤخذ

من صفة الموضوع بان

يقال وصيغة لانه محط

الفائدة دون الموضوع

فان قلت هذا انما يتحقق

في الموجبة وما السالبة فلاجل فيها فالجواب أنه في السالبة يلاحظ الانجاب ثم دخول حرف السلب وفيها جمل  
بحسب التقدير أو أنه كثيرا ما تسبني الاعداد باسم الملكات هذا موضع ما أشار اليه الهشبي بقوله ولذلك سميت الخ

كما يقطع الفطر عن السور كما يشهد بذلك مقابلتها بالشخصية التي هي ما كان موضوعها مشخصا معنا ولذلك صرح التقسيم الذي ذكره بقوله والاول الخ والذي يتحصل من كلام المصنف في هذا المقام أن الجملة أربعة أقسام الاول الشخصية وهي ما كان موضوعها مشخصا معنا كقولك زيد قائم لكن يمنع إطلاق الشخصية على نحو قولنا الله قادر لما فيه من إيهام تشخص الموضوع تشخصا جسمانيا تعالى الله عنه والثاني المهمة وهي ما كان موضوعها كليا وأهملت من السور كقولك الانسان حيوان اذا جعلت آل للجنس في ضمن الافراد بقطع النظر عن السكيات والحزئية والثالث السكياتية وهي المسورة بالسور الكلي كقولك كل انسان حيوان والرابع الحزئية وهي المسورة بالسور الحزئي كقولك بعض الحيوان انسان وهذان القسمان وان لم يصرح بهما المصنف لكنهما مأخوذان من قوله والسور كليا وحزئيا ترى فانه يؤخذ منه أن المسورة بالسور الكلي تسمى كلية والمسورة بالسور الحزئي تسمى حزئية ولم يتعرض المصنف للطبيعة وهي ما كان المحكوم عليه فيها الطبيعة بقطع النظر عن الافراد كقولك الحيوان جذع وقدرى فيها خلاف فقيل وهو الحق انها داخله في الشخصية لان المحكوم عليه فيها مشخص ذهنا وقيل انها داخله في المهمة وقيل وهو المشهور انها قسم مستقل لاشخصية ولا مهمة وهذا كله مبني على ما هو الراجح من أنها معتبرة في العلوم لاعلى ما قيل من أنها غير معتبرة فيها فتأمل (قوله والاول) أي الذي هو السكياتية بالمعنى الذي أراداه المصنف منها فيما تقدم ولم يقل والاولى نظر الكونها قسما كما تقدم في نظيره وقوله اما مسورة أي بالسور الكلي أو الحزئي وقوله واما مهملة أي من السور (قوله والسور الخ) هو ما دل على الاطالة بجميع الافراد أو بعضها في الجملة ككل وبعض كما سيذكره المصنف وما دل على الاطالة بجميع الاوضاع أي الاحوال الممكنة أو ببعضها في الشرطية ككلها وقد يكون كسبا أي سمي بذلك تشبيها له بسور البلاد المحيط بأكملها أو بعضها بجامع الاطالة في كل فهو استعارة باعتبار اللغة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله كليا وحزئيا) وكل منهما اما الجاني واما سلبى فاقسامه أربعة كما ذكره المصنف بعد (قوله وأربع أقسامه) حذف المصنف التام من اسم العدد مع أن المعدود مع كرمذ كونه للضرورة أو على ما نقله النووي من أن ذكر المعدود لا يعتبر الا إذا كان تمييزا بخلاف ما ذالم يكن كذلك كما هنا ومحصل الاقسام الاربعة أن الاول السور الكلي الایحائي وهو كل وما أشبهه كجميع وعامة كافي قولك كل انسان حيوان أو جميع الانسان حيوان وهكذا والثاني السور الحزئي الایحائي وهو بعض وما أشبهه كواحد واثنين وثلاثة كافي قولك بعض الحيوان انسان أو واحد من الحيوان انسان وهكذا

(قوله الاول الشخصية) وهي في حكم الكلية لان المحكم في كل منهما على مصدوق اللفظ من غير خروج شئ منه عن الحكم بخلاف المهمة فانها في قوة الحزئية لان المحكم فيها على بعض الافراد محقق والرافد مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية في قوة الحزئية وكون المحكوم به قد

والاول

اما مسورة واما مهملة  
والسور كليا وحزئيا  
وأربع أقسامه

يثيقن تحققة جميع  
الافراد كافي الانسان  
كاتب بالقوة لا يقتضى  
يقين المحكم به من المتكلم  
على الجميع (قوله ما دل  
على الاطالة) أي سواء  
كان لفظ نحو كل وبعض  
أو لا تكون التكررة في  
سياق النفي والاضافة  
التي دلت قرينة على  
عمومها أو علمه



والثالث السور السكلى السلي وهو لاشئ وما أشبهه كلا واحدا لاديار كما في قولك  
 لاشئ من الانسان بحجر ولا واحد من الانسان بحجر وهكذا الرابع أسور المحزنى  
 السلي وهو ليس بعض وما أشبهه كليس كل وليس بعض كما في قولك ليس بعض  
 الحيوان بانسان أو ليس كل حيوان بانسان وهكذا كما بينه المصنف بقوله أما بكل  
 الخ من هذا التقرر تعلم أن قوله أو شبهه راجع لجميع الاربعة المذكورة قبله  
 فكأنه قال أما بكل أو شبهه وأما ببعض أو شبهه وهكذا فافهم (قوله حيث جرى)  
 أى فى أى تر كيف وقع فيه (قوله أما بكل الخ) أى أما أن يكون السور ملتبسا أو  
 مصورا بكل الخ فالبناء للباسية أو للتصوير من ملابس الكلى المحزنة أو تصويره  
 به أو يحتمل أن المعنى أما أن يكون السور بكل الخ لكن الاول أوفق بكلام  
 المصنف واعلم أنه يصح قراءة كل فى كلام المصنف بالمجر وهو ظاهر وبالرفع  
 على المحكية للفظ كل الواقع مبتدأ فى القضية وكذا يقال فى لفظ بعض فى قوله أو  
 يتبع وجوز المولى فى كبره أن يصاح لفظ شئ فى قوله أو بلاشئ وقسمه على  
 المحكية للواقع فى نحو قولك لاشئ من الانسان بحجر قال وأما بعض فى قوله إلا فى  
 وليس بعض فيتعين فيه المحكية لأن المعطوف هو مجموع ليس بعض اه قال  
 بعضهم والظاهر أنه يتعين أيضا فى لفظ شئ فى قوله أو بلاشئ المحكية لأن  
 المعطوف هو مجموع لاشئ فتأمل (قوله أو شبهه جلا) أى جلا الاحاطة بجميع  
 الأفراد أو ببعضها بمعنى أظهرها وقد علمت أن ذلك معطوف على جميع ما قبله  
 (قوله ولكها) أى القضايا الاربع المعلوفة مما تقدم وقوله موجبة وسالبة يصح  
 قراءة موجبة بفتح الجيم كما هو الشائع وعليه فالاصل موجب فيها فدخله الحذف  
 والايصال أعنى حذف الجار واىصال الضمير يصح قراءتها بكسر هاء على الاسناد  
 المجازى وهذا هو المناسب للقبالة بالسالبة (قوله فهى اذا الى الثمان آية) أى  
 فهى اذا كانت منقسمة الى الموجبة والسالبة رابعة الى الثمان بحذف الياء  
 تخفيفا وجعل الاعراب مقدرا عليها وظاهر على النون كما فى قول الشاعر  
 لها ثمانا أربع حسان \* وأربع فتغرها ثمان  
 واعلم أنه اذا اعتبر أن هذه الثمانية تنقسم الى معدولة المحمر ل فقط أو الموضوع  
 كذلك أو هما الى محصلة ما ذكر كان المجموع ثمانية وأربع فاعلمت من ضرب  
 ثمانية فى ستة ومعدولة المجهول فقط هى ما جعلت أداة النفى جزأ من مجموعها دون  
 موضوعها مثالهاموجبة نحو قولك كل انسان هو لاجر وسالبة نحو قولك زيد  
 ليس هو لاعالم وسميت بذلك لانه عدل فيها بأداة النفى عن أصل وضعها وهو رفع  
 النسبة فهو على الحذف والايصال وهكذا يقال فيما بعد ومعدولة الموضوع فقط  
 هى ما جعلت أداة النفى جزأ من موضوعها ومن مجموعها مثالهاموجبة نحو قولك

(قوله وهو ليس بعض  
 وما أشبهه الخ) قد ذكر  
 ثلاثة أمثلة للسور المحزنى  
 السلي وبينها فرق لأن  
 ليس كل يلبس على رفع  
 حيث جرى

أما بكل أو ببعض أو بلا  
 شئ وليس بعض أو شبه  
 جلا

وكلها موجبة وسالبة  
 فهى اذا الى الثمان آية

الايجاب الكلى مطابقة  
 وعلى السلب المحزنى  
 التزاما والباقيان بالعكس  
 وقدين ذلك العلامة  
 الصبان فارجع اليه

(قوله وهو ستة عشر) خاصة من ضرب الضورتين المكررتين في الثمانية (قوله المبتدأ) أي الذي ليس في تساويل الفعل كأن المراد بالفعل في القسم الثاني ما يشمل الفعل ولولا تأويلنا يخرج من الأول الوصف الرابع للسادس المحبر في نحو أمضروب الزيدان ويدخل في الثاني فإن المحكوم عليه هو نائب الفاعل والمحكوم به هو المبتدأ لأنه في قوة أمضروب (٧٠) الزيدان (قوله وعلى النسبة الكلامية التزاما) أي لأنه يازم من

الوقوف أو اللوقوف  
المضاف كل منهما للنسبة  
الكلامية النسبة  
الكلامية دون العكس  
فالجزم أن أدبا بعبارة  
واحدة (قوله في قالب  
الاسم) وجيئنا تسمى  
رابطة غير زمانية بخلاف  
ما إذا كانت في قالب  
الفعل تسمى رابطة زمانية  
(قوله كهو في نحو قولك  
زيد هو قائم) استشكل

### والاول الموضوع

بأن لفظة هو في نحو هذا  
المثال لا دلالة له على النسبة  
أصلا بل هو عائد على  
زيد بما وقع منه مبتدأ ثان  
فإن كان المراد ما يسمى  
ضمير الفصل فهو لا يكون  
في نحو هذا المثال لأنه  
لا يذ كر الابن جزأى  
ابتداء معرقتين أو  
نكرتين كالمعرتين في

كل لحيوان جادوسالبة نحو قولك لاشئ من لحيوان بانسان ومعدولتها هي  
ما جعلت أداة النفي جزأ من مامثالها موضوعا نحو قولك كل لحيوان هو لانسان  
وسالبة نحو قولك لاشئ من لحيوان لا يجادو ومحصلة المحمول فقط هي ما لم تجعل  
أداة النفي جزأ من مجموعها مع جعلها جزأ من موضوعها فهي عين معدولة الموضوع  
فقط وسميت بذلك لأنه جعل المحمول فيها محصلا أي ثبوتيا لا سائيا فهو على  
الحذف والايصال وهكذا يقال فيما بعدو محصلة الموضوع فقط هي ما لم تجعل أداة  
النفي جزأ من موضوعها مع جعلها جزأ من مجموعها فهي عين معدولة المحمول فقط  
ومحصلة ما هي ما لم تجعل أداة النفي جزأ من مامثالها موضوعا نحو قولك انسان  
حيوان وسالبة نحو لاشئ من الانسان يحجر وهذا يعلم أن بعض الثمانية  
والاربعة المذكورة مكررة وهو ستة عشر لان محصلة المحمول فقط هي عين  
معدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع فقط هي عين معدولة المحمول فقط  
فليتأمل (قوله والاول الموضوع الخ) تسكلم المصنف على جزأين من أجزاء القضية  
وهما الموضوع والمحمول والاول هو المحكوم عليه وينصرف في ثلاثة وهي المبتدأ  
والفاعل ونائبه والثاني هو المحكوم به وينصرف في اثنين وهما المحبر والفعل وترك  
جزأين آخرين وهما النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحمول للموضوع أي تعلقه  
وارتباطه على وجه الثبوت في القضية الموجبة أو على وجه الانتفاء في القضية  
السالبة والنسبة الخارجية التي هي وقوع ذلك في الاولى وعدم وقوعه في الثانية  
فجزأه أجزاء القضية أربعة كما يؤخذ من شرح الشمسية وبقية قال بعض محققى  
المغاربة أن ذلك طريق العجم وأما طريق العرب فالحزب الثلاثة الاول فقط  
لكن لم يتابعه الاشياخ كما قاله شيخنا وجعل الحزب الرابع ما ذكر هو الظاهر  
المتبادر وأما ما في كلام بعضهم من أنه لا يقع أو الانتزاع أي ادراك الوقوع  
أو عدم الوقوع ففيه نظر لان ذلك وصف للمدرك فلا يصح جعله من أجزاء  
القضية بهذا بعينه اعترض ملا أحمد على القري في جعله ذلك من أجزاءها وقد  
وضع المناطقة لفظا يبدل على النسبة الخارجية مطابقة وعلى النسبة  
الكلامية التزاما كما في شرح الشمسية وسموا ذلك اللفظا رابطة وهو  
تارة يكون في قالب الاسم كهو في نحو قولك زيد هو قائم وتارة يكون

امتداع دخول آل وعلى تقدر دخوله فلا دلالة له على النسبة

في

أصلا وإنما قيد المحصر وألما كيدو تحقيق أن ما بعده خبر لا نعت والذي يفهم منه أن بطلانها هو الحركة  
الاعرابية وأجيب باختيار الثاني ومنع أنه لا دلالة له على النسبة أصلا بأنه يحق أن ما بعده خبر لا نعت وهذا  
يستلزم بطلان ما بعده بالموضوع ونسبته اليه لا فادته أن ما بعده خبر في قيد أنه مبتدأ في الموضوع ولا يقال إن ضمير

القصل لا يوجد في كل فعل كما علمت لانه لا يلاطرفين من وجود رابط في المعنى عند المناطقة فانتموه في كل موضوع نية سواء ذكر أوله كمن يخلف أهل العربية فيذكرونه اذا كان المحمول يتلصق بالتابع للفرق بينهما والاقصموا ذلك لفظا ولم يلتصقا بالمعنى ولا فرق في هذا الضمير بين أن يكون للتكلم والمخاطب أو الغائب أه صبان (قوله في قالب الفعل) أي الناقص تقدم أو تأخر أو توسط ولا فرق بين كان وغيرها الا ما ينقلب الكلام معه انشاء نحو عسى ونظري في كون هذه الافعال رابطية بأنها قد تجتمع مع الضمير نحو كنت أنت الرقيب فيجتمع كونها رابطية محضول الربط بالضمير وبأنها وضعت لمعنى آخر غير الربط كالدالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الموافق لصحة فعلها وصحواً بأنها تعين غير ذلك لادليل عليه وأجيب عن الاول بأنهم لم يقولوا بأنها في كل مكان للربط بل يصح الربط بها كأن الضمائر كذلك والضمير في الآية ان جعل تأكيدها التاء الفاعل ترجع كون كان للربط وان جعل فصلا فهو الربط ولك أن تجعل كليهما للربط كالتأكيده اللفظي وكما أن كل واحد من الطرفين يجوز تأكيده كذلك ما يدل على النسبة من الثاني بأن كونها وضعت للمعنى آخر غير الربط لا ينافي كونها رابطية أو إضافة لالتفاتنا اسموها ناقصة (٧١) على الصحيح لانها لا تستفي

بالموضوع بل هي طالبة للمحمول معه وكذا شأن النسبة استلزام التبعين أفاده المأخوذ في كثيره وأقره العلامة الصبان وفي الجواب عن الثاني نظرا لا يخفى فتأمل (قوله بالربط اللفظي) أي اللازم للاعتراف لفظا أو تقديرنا اننا اذا قلنا زيد علم على سبيل

في قالب الفعل ككان في نحو قولك زيد كان قائما وكثيرا متخذاً تلك الرابطية في لغة العرب استغناء عنها بالربط اللفظي واعلم أنه لا بد لنسبة القضية من كيفية تشكيكها في نفس الامر وهي أما الضرورة أي الوجوب وأما الدوام الامكان وأما الاطلاق أي المحصول بالفعل وسموا اللفظ الدال على تلك الكيفية جهة وتسمى القضية اذا ذكر فيها ذلك اللفظ موجهة وعدد المتأخرين القضايا باعتبار الكيفية المذكورة الى خمسة عشر الضروريات السبع وهي الضرورة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة مع اطلاق عن التقييد بصف أو وقت مثلاً لموجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشي من الانسان بحجر بالضرورة وانما سميت ضرورة لان كيفية نسبتها بالضرورة ومطلقة لإطلاقها عن التقييد بصف أو وقت وهي بسيطة كما يعلم بما يأتي والمشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة

التعداد بلا حكمة اهرابية لم يفهم الربط والاستنادوا اذا قلنا زيد علم بالرفع فهم ذلك منه (قوله أي الوجوب) العقلي وهو يستلزم الدوام من غير عكس فالدوام أعظم منه والاطلاق أعظم من الضرورة والدوام والامكان أعظم من الثلاث (قوله الضروريات السبع) وجه كونها سبعاً أن عللة الضرورة اما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته المعين أو غير المعين وكل من الثلاثة الاخيرة اما مقيد بما ينفي احتمال دوامه وهو لا دائماً ولا أفاده الصبان (قوله الضرورية المطلقة) هي عند الجمهور متى أطلقت شملت ما كان موضوعها أن لا يخفى الله عالم بالضرورة أو غير أن لا كمال الخشوع واصطلاح ابن سينا على أنها متى أطلقت انصرفت لللازمية فان أيديغيرها قد يبدو ام ذات الموضوع (قوله والمشروطة العامة) النسبة بينهما ما بين ما قبلها وما بعدها العموم والخصوص المطلق أو ما وجه كونها أعظم من التي قبلها وهي الضرورية المطلقة فلان كل دائم بحسب الذات دائم بحسب الوصف ولا عكس لمجواز مقارنة الوصف للذات أو ما وجه كونها أعظم من الخاصة فلانها حكم فيها بثبوت الوصف ولم تعرض لدوام بحسب الذات ولا عدم دوامه فهي تحتل الامرين والخاصة تعرض فيها للدوام مابين الضرورية المطلقة والمشروطة الخاصة تباين لان الاولى حكم فيها بالدوام بحسب الذات والثانية بعدمه وكل قضية فيها الادعاء أو بالضرورة فهي مباينة للضرورة المطلقة اهـ

وقية النسب (طليق من المطاوعة) قوله ما لم يوجب كل كاتب (الخ) فذلك في هذا المثال بضرورة  
ثبوت تحرك الاصابع للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة اذ تحرك الاصابع لذات الكاتب من غير  
اعتبار وصفه ليس ضروري (٧٢) الثبوت لها (قوله وسالبة لاشئ الخ) قد حكم في هذا المثال بضرورة

سلب سكون الاصابع  
عن الموضوع مدة دوام  
وصفه وهو الكتابة  
اذ سلب سكون الاصابع  
عن ذات الكاتب عن  
غير اعتبار وصفه ليس  
بضروري (قوله لادائما)  
أي ليس الوصف دائما  
بدوام ذات الموضوع  
(قوله كما علم علم)  
أي قيد بما رفع  
احتمال دوام الوصف  
لذات بخلاف العامة  
فإنها يستحيل الدوام  
وعدمه (قوله وهي  
مركبة ان كانت موجبة  
(الخ) من هنا تبين أن  
الاعتبار في إيجاب  
القضية المركبة وسلبها  
بإيجاب جزئها الاول  
وسلبه فإن كان موجبا  
كانت القضية موجبة  
وان كان سالبا كانت  
سالبا وأن الجزء الثاني  
مخالف للاول في الإيجاب  
والسلب موافق في  
الكلية والجزئية اهـ

النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع  
بالضرورة مادام كاتبها وسالبة لاشئ من الكاتب بسا كن الاصابع بالضرورة  
مادام كاتبها وانما سميت مشروطة قبلها فمن اشتراط دوام وصف الموضوع  
وعامة لانها أعم من المشروطة الخاصة فانها لم تقيد بما ينفي احتمال دوام الوصف  
وهو قولنا لادائما وهي بسيطة كالتي قبلها والمشرطة الخاصة وهي المشروطة  
العامة لكن مع زيادة قيد لادائما مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع  
بالضرورة مادام كاتبها لادائما وسالبة لاشئ من الكاتب بسا كن الاصابع  
بالضرورة مادام كاتبها لادائما وانما سميت مشروطة لما روي خاصة لانها أخص من  
المشرطة العامة كما علم مما روي مركبة ان كانت موجبة من مشروطة عامة  
موجبة وهي الصدر أعني قولك مثلا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما  
دام كاتبها فطلقة عامة سالبة وهي العجز أعني قولك لادائما فان في قوة أن يقال لا  
شئ من الكاتب يتحرك الاصابع بالاطلاق العام أي بالفعل لان إيجاب المحمول  
للموضوع اذ لم يكن دائما كان السلب متحققا في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة  
السالبة وان كاتبها سلبا عن مشروطة عامة سالبة هو الصدر أعني قولك مثلا لا  
شئ من الكاتب بسا كن الاصابع بالضرورة مادام كاتبها فطلقة عامة موجبة  
وهي العجز أعني قولك لادائما لانه في قوة أن يقال كل كاتب بسا كن الاصابع  
بالاطلاق العام لان سلب المحمول من الموضوع اذ لم يكن دائما كان الإيجاب  
متحققا في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة  
والوقية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت  
معين مثالها موجبة كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت  
الكتابة وسالبة لاشئ من الانسان بسا كن الاصابع بالضرورة وقت  
الكتابة وانما سميت وقية للتقيد فيها بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن التقيد  
بقولنا لادائما وهي بسيطة كسألي والوقية غير المطلقة هي الوقية لكن مع  
زيادة قيد لادائما مثالها موجبة كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت  
الكتابة لادائما وسالبة لاشئ من الانسان بسا كن الاصابع بالضرورة وقت  
الكتابة لادائما وانما سميت وقية لما روي وغير مطلقة لانها مقيدة بقولنا  
لادائما وهي مركبة ان كانت موجبة من وقية مطلقة موجبة وهي الصدر أعني

صان (قوله فطلقة عامة الخ) هي الاولى من المطلقات  
الثلاثة الالائية (قوله فان في قوة أن يقال لاشئ من الكاتب الخ) هذه القضية سالبة كلية مطلقة لان سلب  
الحكم عن جميع أفراد الكاتب حاصل بالفعل في بعض الأوقات لا كلها لانه لا محقق

قولك

قولك مثلاً كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطلقة عامة  
سالبة وهى العجز أعني قولك لا دائماً لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان يمتحرك  
الاصابع بالاطلاق العام لما من أن الجواب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً  
كان السلب متحققة في الجملة وهذا معنى المطلقة العامة السالبة وان كانت سالبة  
من وقتية مطلقة سالبة وهى الصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الانسان يساكن  
الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطلقة عامة موجبة وهى العجز أعني قولك  
لا دائماً لانه في قوة أن يقال كل انسان يساكن الاصابع بالاطلاق العام لما من  
ان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائماً كان الايجاب متحققة في الجملة وهذا  
هو معنى المطلقة العامة الموجبة والمنشئة المطلقة وهى التى حكم فيها بضرورة  
النسبة في وقت غير معين مثلاً موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما  
وسالبة لاشئ من الانسان يمتنفس بالضرورة وقتاً ما وانما سميت منشئة لا تنشر  
وقتها ومطلقة لا تطلقها عن التقييد بقولنا لا دائماً وهى بسيطة كما يعلم بما أتى  
والمنشئ قسراً المطلقة وهى المنشئة المطلقة لكن مع زيادة قيد لا دائماً مثلاً  
موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لا دائماً وسالبة لاشئ من الانسان  
يتمتنفس بالضرورة وقتاً ما لا دائماً وانما سميت منشئة لما من غير مطلقة لايها  
مقيدة بقولنا لا دائماً وهى مركبة ان كانت موجبة من منشئة مطلقة موجبة وهى  
الصدر أعني قولك مثلاً كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما فطلقة عامة سالبة  
وهى العجز أعني قولك لا دائماً لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان يمتنفس  
بالاطلاق العام لما من وان كانت سالبة من منشئة مطابقة سالبة وهى الصدر أعني  
قولك مثلاً لاشئ من الانسان يمتنفس بالضرورة وقتاً ما فطلقة عامة موجبة وهى  
العجز لانه في قوة أن يقال كل انسان متنفس بالاطلاق العام لما تقدم هو الدوام  
الثلاث وهى الدائمة المطلقة وهى التى حكم فيها بدوام النسبة مع الإطلاق عن  
التقييد بوصف أو نحو مثلاً موجبة كل انسان حيوان دائماً وسالبة لاشئ من  
الانسان يتجحر دائماً وانما سميت دائماً لان كيفية نسبتها للدوام ومطلقة لا تطلقها  
عن التقييد بوصف أو نحو وهى بسيطة كما يعلم بما أتى والعرفية العامة وهى التى  
حكم فيها بدوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثلاً موجبة كل كاتب  
متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً وسالبة لاشئ من الكاتب يساكن الاصابع دائماً  
مادام كاتباً وانما سميت عرفية لانهما التقييد فيها بدوام الوصف من العرف ولو  
لم يصرح به وصامة لانها اعم من العرفية الخاصة فانها لم تقيد بما منى احتمال الدوام  
وهو قولنا لا دائماً كما تقدم نظيره وهى بسيطة كالتى قبلها والعرفية الخاصة وهى  
العرفية العامة لكن مع زيادة قيد لا دائماً مثلاً موجبة كل كاتب متحرك

(قوله كل انسان متنفس  
بالضرورة وقتاً ما) قد  
حكم في هذا المثال  
بضرورة ثبوت التنفس  
للانسان في وقت غير  
معين وقوله لاشئ من  
الانسان الخ قد حكم في  
هذا المثال بضرورة سلب  
التنفس عن الانسان في  
وقت غير معين ولاننا في  
بعضها كما هو ظاهر اذ كل في  
وقت غير وقت الآخر  
الآن وقتها غير معين  
(قوله والدوام الثلاث)  
وجه كونها ثلاثة أن مدة  
الدوام اما الذات أو  
الوصف وعلى الثانى  
اما مقيد بما منى احتمال  
دوام الوصف أو لا

(قوله والممكنان) وجه كونها اثنين أن سلب الضرورة أمان الطرفين وأمان الطرفين المخالف (قوله) فانها كما تصدق بها تصدق بالضرورة بل وبغيرها بيان ذلك كما قاله البيهقي أن الامكان العام هو عدم امتناع وجود النسبة وهذا انما يستلزم صحة الوجود أعني أن يكون حاصلا بالفعل ضروريا ولا دائما نحو كل انسان قائم وغير حاصل (٧٤) أصلا نحو كل ذلك سا كن بالامكان العام فالممكنة العامة أهم من

الاصابع دائما مادام كاتبها لا دائما وسالبة لاشي من الكاتب بسا كن الاصابع دائما مادام كاتبها لا دائما وانما سميت عرفت لما رخصتها لاشي من العرفية العامة كعلم عام وهي مركبة ان كانت موجبة من عرفت عامة موجبة وهي الصدر أعني قولك مثلا كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبها مطلقة عامة سالبة وهي العجز أعني قولك لا دائما لانه في قوة أن يقال لاشي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام لما روي ان كانت سالبة من عرفت عامة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلا لاشي من الكاتب بسا كن الاصابع دائما مادام كاتبها مطلقة عامة موجبة وهي العجز أعني قولك لا دائما لانه في قوة أن يقال كل كاتب بسا كن الاصابع بالاطلاق العام لما روي والممكنان وهما الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة وعن الطرفين المخالف مثالها موجبة كل انسان حيوان بالامكان العام وسالبة لاشي من الانسان بحجر بالامكان العام وانما سميت ممكنة لان كيفية نسبتها بالامكان وعامة لاشي من الممكنة الخاصة فانها كما تصدق بها تصدق بالضرورة وهي بسيطة كإساق والممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أعني الموافق والمخالف مثالها موجبة كل انسان كاتب بالامكان الخاص وسالبة لاشي من الانسان بكاتب بالامكان الخاص وانما سميت ممكنة لما رخصتها لاشي من الممكنة العامة كعلم عام تقدم وهي مركبة سواء كانت موجبة أو سالبة من ممكنين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان قولك مثلا كل انسان كاتب بالامكان الخاص في قوة أن يقال كل انسان كاتب بالامكان العام وان يقال لاشي من الانسان بكاتب بالامكان العام وكذا يقال في مثال السالبة وذلك تعلم أنه ليس المراد انها مركبة لفظا بل المراد انها في قوة قضيتين والمطلقات الثلاث وهي المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بالاطلاق النسبة أي كونها حاصلة بالفعل مثالها موجبة كل انسان متفلس بالاطلاق وسالبة لاشي من الانسان بمتفلس بالاطلاق وانما سميت مطلقة لان صفة نسبتها بالاطلاق وعامة لاشي من الوجوديتين المذكورتين بعد فانها لم تقيد بنفي الدوام أو الضرورة بخلافها وهي بسيطة كما

الضروريات والدوام والمطلقات اه (قوله) كل انسان كاتب بالامكان الخاص (الخ) يعني أن ثبوت الكتابة وانتفاءها عنه ليس بضروريين ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ لانه ان عبر بعبارة ايجابية كانت موجبة والا كانت سالبة (قوله) والمطلقات الثلاث وجه كونها ثلاثا ان الحصول بالفعل امان يقيد بنفي الدوام وبنفي الضرورة أولا يقيد بواحد من النفيين (قوله) أي كونها حاصلة بالفعل) قد يقال ان الحصول بالفعل ليس معناه الا وقوع النسبة الذي هو مفهوم الحكم وهو بهذا المعنى ليس من الوجهات ويجاب بأن فعلية أمر زائد على النسبة اذ النسبة في ذاتها

تكون فعلية وامكانية فاذا قيدت بالفعل كانت وجهتها ذاتا تكون الانسان حيوان فمعناه ان الحيوان صادق على ذات الانسان أعني أن يكون ذلك الصديق بالفعل أو بالامكان وكل من الفعل والامكان أمر زائد على الحكم ولذا كل منهما جهة وان كان المتبادر هو الفعل عند الاطلاق أفاده البيهقي

يعلم بما يأتي والوجودية اللاذاتية وهي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد لا ذاتا  
مثالها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق لا ذاتا وسالبة لاشئ من الانسان  
بمتنفس بالاطلاق لا ذاتا وانما سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل واللاذاتية  
لانها مقيدة بقولنا لا ذاتا وهي مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة  
وهي الصدر أعني قولك مثلا كل انسان متنفس بالاطلاق فطلقة عامة سالبة  
وهي العجز أعني قولك لا ذاتا لانها في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بمتنفس  
بالاطلاق العام لماسبق وان كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة وهي الصدر أعني  
قولك مثلا لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق فطلقة عامة موجبة وهي العجز  
أعني قولك لا ذاتا لانها في قوة أن يقال كل انسان متنفس بالاطلاق العام لماسبق  
والوجودية بالضرورة وهي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد بالضرورة مثالها  
موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق بالضرورة وقسالة لاشئ من الانسان بمتنفس  
بالاطلاق بالضرورة وانما سميت وجودية لماسبق بالضرورة وربة لانها مقيدة  
بقولنا بالضرورة وهي مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي  
الصدر أعني قولك مثلا كل انسان متنفس بالاطلاق فممكنة عامة سالبة وهي  
بالعجز أعني قولك لا بالضرورة لانها في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بمتنفس  
بالامكان العام لماسلمت من أن الامكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف  
المخالف وان كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلا  
لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق فممكنة عامة موجبة وهي العجز أعني قولك  
لا بالضرورة لانها في قوة أن يقال كل انسان متنفس بالامكان العام لماسلمت من أن  
المذكورات جملة الخمسة عشر وبعضهم نقص عنها وبعضهم زاد عليها حتى قال  
بعضهم انها لا تنحصر في عدد وعلم مما تقرر انها تنقسم الى مركبة وبسيطة فالركبة  
ما كان فيها زيادة لا ذاتا ولا ضرورة أو كان فيها الامكان الخاص والبسيطة ما عدا  
ذلك وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

وما حوى من القضاء لا كذا \* أو خاص امكان م كباخذ

وما خلا عن ذن فالسبب \* فادع لمن ألف بانسبط

والكلام على الموجبات كثير وقد اُفردت بالتأليف وفي هذا الفكر كفاية (قوله  
الموضوع) خبر عن الاول وانما سمي بذلك لانه يتخيل أنه كشي وضع ليحتمل عليه  
غيره كما قاله ابن يعقوب والسعي بذلك الاول في الرتبة وان ذكر آخر كما أن المسمى  
بالمحمول لا تحرف في الرتبة وان ذكر أولا وانما كان الموضوع أولا في الرتبة والمحمول آخر  
فلهذا كان الموضوع محكوم عليه بالمحمول والمحكوم به بوصف للحكوم عليه في المعنى  
والموصوف سابق على صفته وهذا جعل النجاة رتبة المبدأ التقدم وربة الخبر

(قوله) وبعضهم زاد  
عليها اذ لا مانع من أن  
يقال ان هناك مطلقة  
وقتيه وهي التي حكم فيها  
بالنسبة بالفعل في وقت  
معين ومطلقة منتشرة  
وهي التي حكم فيها بالنسبة  
بالفعل في وقت غير معين

### الموضوع

وغیر ذلك كما لا يخفى  
(قوله) لانه يتخيل (الخ)  
شبهه ان الموضوع أصله  
أن يكون ذاتا والمحمول  
أصله أن يكون وصفا  
والذات أحق بأن تكون  
حاملة والوصف أحق  
بأن يكون محمولا

(قوله الرباطين الجزئين) (٧٦) ولوعلى وجه العناد) أى سواء كان على وجه التوقف والترتب أو على وجه

التساوي والمصاد ربط مخصوص يشمل التسمين لامطلق ربطا يشملهما وغيرهما والامحصول التمييز عن الجملة ولم يكن فائدة لقوله على التعليق (قوله الى مخصوصة وكلية) ظاهر هذا ان الكاية والجزئية والاهتمال لا تجري في مخصوصة وهو طريقة وهناك طريقة أخرى مشى عليها السنوسي

في الجملة والآخر المهمة والسوية وان على التعليق فيما قد حكم فانها شرطية وتنقسم أيضا الى شرطية متصلة ومثلها شرطية منفصلة

تجعل هذه الاقسام الثلاثة في مخصوصة أيضا (قوله والمعنى رجوعا الى الانقسام السابق في الجملة) كذا في بعض النسخ والصواب حذف قوله السابق في الجملة كما في بعض آخر لان مقصود الارجوع الى مطلق الانقسام كما هو ظاهر (قوله لاتصال طريقها) أى اقترانها

للتأخر وانما جعلوا رتبة الفاعل للتأخر عن الفعل مع أنه موصوف في المعنى لار لفظي وهو أن الفعل عامل في مهور رتبة العامل التقدم على معضوله فليتأمل (قوله في الجملة) متعلق بمحذوف صفة للاول والتقدير والاول والسكان في الجملة الموضوع (قوله والآخر) بكسر الخاء بمعنى المتأخر لا بفتحها بمعنى المغاير بدليل مقابلته بالاول والمراد الآخر في الرتبة وان ذكر الاول كما علمت وقواه المحمول خبر عن الآخر وانما سمي بذلك لانه يتخيل أنه كشيء حل على غيره كما يؤخذ من عبارة ابن يعقوب (قوله بالسوية) أى حال كونهما ملتبسين بالسوية بمعنى الاستواء في الذكر بحيث لا يذكّر أحدهما دون الآخر (قوله وان على التعليق الخ) أى وان حكم فيها حكما كما ناعلى وجه التعليق لاعلى وجه الحمل فانها الخ وعلى هذا التقرير فعلى باقية على بابها ويحتمل وهو الذي اقتصر عليه الشيخ المولى وتبعه غيره أنها بمعنى الباء والمعنى وان حكم فيها بالتعليق فانها الخ فان قيل لا يخفى في أن التعليق توقيف شيء على شيء آخر وهذا خاص بالشرطية المتصلة مع أن المصنف سيقسم الشرطية الى شرطية متصلة والى شرطية منفصلة أجيب بان المراد بالتعليق في كلامه الرباطين الجزئين ولوعلى وجه العناد أو أن المراد ما يشمل التعليق صريحا كما في المتصلة أو استلزاما كما في المنفصلة لانها تستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر أو توقف انتفاء أحدهما على ثبوت الآخر فكانه قيل ان انتفى هذا ثبت هذا وان ثبت هذا انتفى هذا فليتأمل (قوله وتقسم الخ) قسمها المصنف الى متصلة ومنفصلة وكل منهما ينقسم الى مخصوصة وكلية جزئية ومهملة فالاولى ما حكم فيها على وضع معين من الاوضاع الممكنة أى حال معين من الاحوال الممكنة مثلها متصلة نحو ان جثنى الآن أكرمك ومنفصلة نحو زيد الآن اما كاتب أو غير كاتب والثانية ما ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الاوضاع مثلها متصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومنفصلة دائما ما أن يكون العدد زوجا أو فردا والثالثة ما ذكر فيها ما يدل على تعميم بعض الاوضاع مثلها متصلة قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا ومنفصلة قد يكون ما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا والاربعة ما لم يذكر فيها شيء من ذلك مثلها متصلة ان كان هذا انسانا كان حيوانا ومنفصلة ما أن يكون العدد زوجا أو فردا فثبت (قوله أيضا) هو في الاصل مصدر أراض شيع اذا رجع والمعنى رجوعا الى الانقسام السابق في الجملة (قوله الى شرطية متصلة) أى نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسهيت شرطية لانه حكم فيها على وجه الشرط والتعليق كما تقدم ومتصلة لاتصال طرفيها فانه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر (قوله ومثلها) أى الى مثلها فهو بالجر عطف على مدخول الى والمراد انها مثلها في أصل الربط وان كان الربط في المتصلة



(قوله لان المعنى لا يختلف الخ) أي فلا ترتيب بين جزأيه في المعنى بل في الذ كر فقط وقد يقال قد يكون بينهما ترتيب معنوي كما اذا كان الحكم في أحدهما أثباتا للشيء وفي الآخر نفيه فان رتبة اثباته مقدمة على رتبة نفيه اذ لا يعقل سلب شيء الا بعد تعقله كما تقدم مراراً ونحو هذا الشيع اما أن يكون انسانا واما أن يكون غير انسان ويمكن أن يجاب بان الحصر اضافي أي بالنسبة للعناد أي ان الترتيب (vv) ليس الا في الذ كر لافي العناد

أو للمنى الترتيب المعنوي  
اللازم في كل منفصلة  
فانهم أفاده الضبان  
وناقشه العطار بأن قوله  
قد يكون بينهما ترتيب  
معنوي الخ لا يصح بسل  
لا يعقل اذ من المعلوم أن  
أداة لانفصال ربطت  
القضيتين وصيرتهما  
واحدة كما اعترف به هو

على وجه التلازم وفي المنفصلة على وجه التعاند هذا أولا حاجة لزيادة قوله مثلها من حيث المعنى لان المماناة فيما ذكر متعققة من جعل المنفصلة قسما من الشرطية (قوله شرطية منفصلة) أي نحو العدد اما زوج أو فرد وسميت شرطية لانه حكم فيها على وجه الشرط والتعليق على ما هو ومنفصلة لانفصال طرفيها لانه كما تحقق أحدهما انتفى الآخر أو كما انتفى أحدهما تحقق الآخر فينبغي التنافي والعناد (قوله جزأهما الخ) الضمير عائد للشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة فصرح بكلام المصنف أن جزأى المنفصلة يقال لهما مقدم وتال وهو ما صرح به السيد الشريف في شرح الخوئي وبعض شراح اسافوجي والقطب لكن ظاهر كلام السنوسي في شرح مختصر مخرجه بل صرخ بذلك في شرح اسافوجي وقد صرح به أيضا ابن يعقوب حيث قال المشهور في الاصطلاح أن المقدم هو مدخول أداة الشرط في المنفصلة والتالي ما علق على مدخولها أو اما المنفصلة فلا مقدم لها والتالي لان المعنى لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير اه (قوله مقدم وتالي) يعني ان الجزء الاول يسمى مقدما والجزء الثاني يسمى تاليا ولا يراد بنحو قولك النهار موجود ان كانت الشمس طالعت لان المذكور في ذلك أو لا ليس تاليا وانما هو دليله لان مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية أن جواب الشرط أبدا متأخر والمذكور أو دليله كذا يؤخذ من القطب بوجه صرح ابن فرزدق في شرح الجمل لكن ذكر السعد أن المذكور في ذلك أو لا هو التالى بعينه وهو وان تقدم في الذ كر تال في الرتبة قال والقول بحذف الجزاء في مثل هذا انما هو اصطلاح النحاة اه وهو متعين يجب المصير اليه ان كان قد علم من اصطلاح المناطقة ووجه بعضهم بأن مقصود المناطقة المعاني فلا حاجة الى تقدير شيء بالمعنى بدونه فليتامل (قوله اما بيان ذات الاتصال) أي صاحبة الاتصال وهي المتصلة وقوله ما أوجبت تلازم الجزآن أي فهمي ما اقتضت واستلزم ذلك والتلازم هنا ليس من الجانبين لان القضية انما تدل على لزوم التالى للمقدم دون العكس وان كان متعقبا في بعض المواد فهو بمعنى اللزوم و اضافته الى الجزآن للاستعانة بهما بسبب

جزأهما مقدم وتالي  
أما بيان ذات الاتصال  
ما أوجبت تلازم الجزآن

في غير هذا المحل وحينئذ  
فكيف يعقل أن في كل  
من القضيتين حكما  
بأثبات أو نفي وانما الحكم  
بالتنافي بين الطرفين  
ولاننا لو نظرنا لما اشتمل  
عليه الطرفين قبل الربط  
ولا حظنا به بعد لزوم كل  
قضية شرطية مستقلة  
على أحكام ثلاثة ولم

يقول بذلك أحد قال السيد في حواشي القطب ان أطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبر فيها الحكم بيقعا أو انبتراعا ولا اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرور فقلت اذا قلت الشمس طالعت وأوقعت النسيمة بين طرفيه لم يتصور بطله شيء آخر بان يصير محكوما عليه أو به فالتم تجرد القضية عن الحكم لم يكن جعلها جز قضية أخرى واذا تأملت هذا حق التأمل ظهر للمصداق ما قلنا في المحشى من أمثال هذا أشياء كثيرة قولوا لا يخوف ملل الناظر وتشويش الخاطر لاستقصائه ولا يخفى على التبعة رده

كونه نسبة بينهما واعترض على المصنف بأن ذلك ظاهر في المتصلة اللازمة وهي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما أتوجب ذلك كالسببية نحو قولك كلما كانت الشمس طالعت النهار موجود دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بذلك للعلاقة توجهه بل الاتفاق أن جزأها وجداما نحو قولك ان كان الانسان ناطقا فالجوارها قد اذلا علاقة بين ناطقية الانسان وناطقية الجوار حتى يستلزم أحدهما الآخر بل اتفاقا أوجدا معا وأجيب بأن المراد بتلازم الجزأين تصاحبهما سواء كان على وجه اللزوم كما في اللازمة أو على وجه الاتفاق كما في الاتفاقية ويحتمل كما قال بعضهم أن المصنف نزل الاتفاقية منزلة لعدم لعدم انتاجها في الأفق فيكون التلازم بمعنى عدم صحة الانفكاك عقلا فإفاده المأوى في كبره (قوله وذات الانفصال) أي صاحبة الانفصال وهي المنفصلة وقوله دون من أي دون كذب وهو مقدم من تأخير والاصل وذات الانفصال ما أوجب تناقرا بينهما دون من وقوله ما أوجب تناقرا بينهما أي ما قضيت واستازمت تناقيا وعنادا بين الجزأين واعترض على المصنف بأن ذلك ظاهر في المنفصلة العنادية وهي التي حكم فيها بالمعاند بين الطرفين لذاتهما نحو قولك العددان زوج أو فرد دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بتلك المعاندية فالدون اتفاق نحو قولك في شخص أسود كاتب هذا أما أبيض أو كاتب وأجيب بأن المراد بالتناقرا بينهما عدم تصاحبهما ولو لمجرد الاتفاق أو أن المصنف نزل الاتفاقية منزلة لعدم كما تقدم في المتصلة (قوله أقسام ذات الانفصال (قوله مانع جمع) كان مقتضى الظاهر أن يقال مانعة جمع لكن المصنف ذكر باعتبار كون القضية خبرا ولا حاجة لقول بعضهم حذف التاء للضرورة واختلف في تفسير مانعة الجمع فقيل وهو المشهور هي ما حكم فيها بالتناقض بين الجزأين صدقا وكذا أو صدقا فقط فالأول إذا كانت مركبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه نحو قولك العددان زوج أو لزوج وقولك العددان زوج أو فرد والثاني إذا كانت مركبة من الشيء والآخر من نقيضه نحو قولك هذا أما أبيض أو أسود فان أسود أخص من نقيض أبيض وهو لا أبيض لشموله الأسود والآخر وغيرهما وقيل هي ما حكم فيها بالتناقض بين الجزأين صدقا فقط بأن كانت مركبة من الشيء الأخص من نقيضه نحو ما ذكر (قوله أو خلو) أي أو مانع خلو واختلف أيضا في تفسير مانعة الخلو فقيل وهو المشهور هي ما حكم فيها بالتناقض بين الجزأين كذا وصدقا أو كذا فقط فالأول إذا كانت مركبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه نحو ما تقدم والثاني إذا كانت مركبة من الشيء والآخر من نقيضه نحو قولك هذا أما أبيض أو غير أسود فان أسود أعم من نقيض غير أبيض وهو أبيض لكونه فردا منه وقيل هي ما حكم فيها بالتناقض بين الجزأين كذا فقط بأن كانت

(قوله للعلاقة توجهه) برده عليه أن من أنواع العلاقة أن يكون المقدم والتالي متبنيين عن شئ واحد كلاهما ولا شك أن ناطقية الانسان وناطقية الجوار متبنيان عن شئ واحد وهو تعلق القدرة والارادة عندنا فيكون هذا المثال وذات الانفصال دون من ما أوجب تناقرا بينهما أقسامها ثلاثة فلتعلما مانع جمع أو خلو

من قبيل اللازمة ويجيبان المراحلحة علاقة كما في الصبان نقلا عن بعضهم أو يقال المراد علاقة خاصة (قوله صدقا وكذا الخ) أي تحقرا أو ارتفاعا أو تحقرا فقط أي لا يمتنعان ولا يرتفعان

\*(فصل في التناقض)\* وجه الحاجة الى التناقض والعكس ان اقامة (٧٩) الدلائل في بعض المواضع قد

يقوم على ابطال التقيض  
والمطلوب تقيض هذا  
التقيض او على صدق  
المعكوس والمطلوب  
عكسه فان بطل أحد  
التقيضين كان الآخر حقا  
واذا صدق المعكوس  
صدق العكس اذ يترجم من  
صدق المذموم صدق  
اللازم من الاول قولك  
في قياس الخلف لو لم يكن  
هذا حيوانا لم يكن انسانا  
لكنه انسان فهو حيوان  
فهذا المطلوب لم يقم  
الدليل ابتداء عليه بل

على ابطال أوهما

وهو التحقيق الاخص  
فاعلم

\*(فصل في التناقض)\*  
تناقض خلف القضيتين

تقيضه بنفي لازم  
صدقة ومن الثاني  
ما ذكره في الاشكال  
الثلاثة غير الاول من زدها  
للاول بالعكس ومثاله  
في الثاني لاشي من الحجر  
يحيوان وكل انسان حيوان  
فاذا رد الى الاول بعكس  
الصغرى وجعلها كبرى  
أتى لاشي من الانسان  
يحجر والمطلوب عكسه

مر كبة من الشيء ولا أعسم من نقيضه نحو ما ذكر (قوله أوهما) اي او ما نعهما  
فالضمير في الاصل مصاف اليه فلما حذف المضاف انفصل الضمير وقام مقام  
المضاف وما نعهما هي ما حكم فيها بالتناقض بين الجزأين صدقاو كتمان كانت مر كبة  
من الشيء ونقيضه أو المساوي لتقيضه نحو ما تقدم (قوله وهو التحقيق) اي لان  
التناقض فيه اتهم منه في الآخر فانته فيه من جاني الصدق والكذب بخلافه فبهما  
وقوله الاخص أي من مانع الجمع ومن مانع الخلو فالنسبة بين مانعهما ومانعة الجمع  
العموم والخصوص باطلا لاجتماعهما في المر كبة من الشيء ونقيضه أو  
المساوي لتقيضه وانفرا دمانعة الجمع في المر كبة من الشيء والاخص من تقيضه  
وكذلك النسبة بين مانعهما ومانعة الخلو لاجتماعهما في المر كبة من الشيء  
ونقيضه أو المساوي لتقيضه وانفرا دمانعة الخلو في المر كبة من الشيء والاعم من  
تقيضه وأما النسبة بين مانعة الجمع ومانعة الخلو فالعموم والخصوص من وجه  
لاجتماعهما في المر كبة من الشيء ونقيضه المساوي لتقيضه وانفرا دمانعة الجمع  
في المر كبة من الشيء والاخص من تقيضه وانفرا دمانعة الخلو في المر كبة من الشيء  
والاعم من نقيضه هذا كله على القول الاول في كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو  
وأما على القول الثاني في ذلك فالنسبة في ذلك كله التباين فليتامل

\*(فصل في التناقض)\*

اي في تعريفه وأحكامه وقد أشار للاول بالبيت الاول والثاني بما بعده ومعنى  
التناقض لغة ثابت الشيء ورفعها اصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله تناقض)  
مبتدأ والمسبوغ ارادة الجنس أو وقوعه في معرض التفصيل لا في كذا كره  
المصنف وقوله خلف القضيتين الخ الخلف اسم مصدر يعني الاختلاف وهو جنس  
دخل فيه جميع الاختلافات وخرج باضافته الى القضيتين خلف غيرهما من  
المر كبات الانشائية كعم لا تقم أو المر كبات الاضافية كغلام زيد لا غلام زيد  
والمفردات كزيد لا يذوق مقضي ذلك أن اختلاف المفردات لا يدعى تناقضا في  
اصطلاح المناطقة وهو ما صرح به المولى في كبره لكن في كلام بعضهم ما قيد أنه  
يسمى بذلك في اصطلاحهم وعليه فتحصيل المصنف القضيتين بالذ كر لكون  
القضايا هي المقصودة لهما بالاصالة لا لاحتراز من المفردين وخرج بقوله في كيف  
خلف القضيتين في غيره من موضوع أو محمول أو عدول وتحصيل أو غير ذلك  
فالاول كافي قولك زيد قائم والثاني كافي قولك زيد قائم زيد كاتبت الثالث  
كافي قولك زيد هو قائم زيد هو لا قائم والرابع كافي قولك زيد قائم الآن زيد قائم أمس  
وكافي قولك زيد جالس في الدار زيد جالس في المسجد الى غير ذلك واعترض على  
المصنف بان هذا التعريف غير مانع اصدقة بخلف القضيتين في الكيف مع جواز

وهو لازم صدقه منه وانما قدم التناقض لانه يجري في جميع القضايا بخلاف العكس كما يعلم من كلام المصنف

(قوله ومع وجوب صدقهما الخ) (٨٠) النقيض في هذه الامثلة ليس جاريا على فنون النقيض اذ لم يختلف

الكم ولو اختلف لما تافى  
اراد جميع هذه الامثلة  
وقوله بدليل تخلفا في حق  
كل من نقيض هذين  
المثالين نظر اذ نقيض  
الموجبة الكلية سالبة  
جزئية ونقيض الموجبة  
الجزئية سالبة كلية كما يعلم  
من كلام المصنف كذا  
قيل وهو لا معنى له اذ  
المقصود ان تعريف  
التناقض بما ذكره المصنف  
يشمل أمور اليت ٣  
وهذا صحيح لا شبهة فيه

في

كيف وصدق واحد أمر  
ففي فان تكن شخصية أو  
مهملة

فنقضها بالكيف أن تبده

تأمل (قوله خرج بقوله

وصدق واحد أمر في) أي

لانه لا يكون كذلك الا

عند ثبوت الوحدات وعند

الاختلاف في الكم فقدر

(قوله جعله حالا أولى) بل

متعين (قوله الى غير

ذلك) أي كوحدة الالة

ووحدة العلة ووحدة

المفعول ووحدة الحال

ووحدة التميز (قوله ان

تبده خبر) وقوله بالكيف

أي بحسبه متعلق بنقض

صدقهما وكذهما كما في قولك زيد قائم عمر وليس بقائم وقولك زيد قائم زيد ليس  
بكاتب وقولك زيد صائم الا ن زيد ليس بصائم أمس الى غير ذلك ومع وجوب  
صدقهما كما في قولك بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان ومع  
وجوب كذهما كما في قولك كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ومع  
صدق احدهما وكذب الاخرى اتفاقا لا طرا اذ كما في قولك كل انسان حيوان ولا  
شيء من الانسان بحيوان وقولك بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس  
بحيوان وانما كان ذلك اتفاقا لانه غير لازم في كل كائنين أو جزئيتين اختلفا  
في الكيف وانما هو أمر اتفق لمخصوص المادة التي فيها المحمول أهم من الموضوع  
بدليل تخلفه في نحو قولك كل حيوان انسان لا شيء من الحيوان بانسان وفي نحو  
قولك بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان وأجيب بأن جميع ذلك  
خرج بقوله وصدق واحد أمر في فانه وان كان تحت جملة الاستثنا ف جعله حالا أولى  
فيكون قيد في التعريف فتأمل (قوله في كيف) أي في الايجاب والسلب وكذا  
في الكم أعني الكلية والجزئية ان كانت القضية الاصلية مسورة كما سيذكره  
المصنف بقوله وان تكن محصورة بالسور الخ وانما اقتصر على ذكر الكيف هنا  
لا طرا له في جميع القضايا حتى الشخصية والمهملة بخلاف الكم كما هو ظاهر (قوله  
وصدق واحد) أي وكذب الاخر في كلامه اكتفاو كان مقتضى الظاهر أن  
يقول وصدق واحدة لكنه نظر الى كون القضيتين بمعنى القولين وقوله أمر في أي  
تبع وذلك كناية عن كونه مطردا ولا يكون ذلك إلا عند ثبوت الواحدات المشهورة  
وهي وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة  
الاضافة ووحدة الشرط ووحدة القوة أو الفعل ووحدة الكل أو الجزء الى غير ذلك  
ألا ترى أنه ليس كذلك في نحو قولنا زيد قائم عمر وليس بقائم وقولنا زيد  
ليس بكاتب وقولنا زيد صائم اليوم زيد ليس بصائم أمس وقولنا زيد جالس في  
المسجد زيد ليس بجالس في السوق وقولنا زيد بكم عمر وزيد ليس بأب بكم  
وقولنا الزكاة واجبة في مال الصبي اذا بلغ نصاب الزكاة ليست بواجبة في مال الصبي  
اذا لم يبلغ نصابا وقولنا الجزر في الدن مسكر بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر بالفعل  
وقولنا الرنجة اسود أي جزؤه الرنجة ليس بأسود أي كله وقولنا زيد كاتم بالقلم  
الحديد زيد ليس بكاتم بقلم الحديد بذلك علم أن قول المصنف وصدق  
واحد الخ معن عن اشتراط الوحدات المذكورة فليست أمثلة (قوله فان تكن الخ) الفاء  
أما فرعية أو فصيحة والضمير يرجع للقضية من حيث هي وقوله فنقضها مبتدأ  
وقوله أن تبده خبر واخر ز بقوله بالكيف عن نقضها بالجهة فان له أحكاما مذكورة  
في المطولات ويحتمل أن قوله بالكيف هو الخبر وقوله أن تبده بدل منه على حد

٣ قوله ليست هكذا في الاصل الذي بأيدينا بدون خبر ليس ولعل الاصل ليست من المعرف أو نحو ذلك نفعي

البديل في نحو نفعتني زينة علمه ومقتضى كلام المصنف أن نقيض الشخصية  
شخصية مخالفة لما في الكيف ونقيض المهمة مهمة كذلك وهو عند غير المصنف  
مسلم في الاولى دون الثانية لأن نقيض المهمة عند غير المصنف انما هو كلية  
تخالفها في الكيف لكونها في قوة الجزئية فنقيض المهمة الموجبة نحو الانسان  
حيوان سالبة كلية نحو لاشئ من الانسان بحيوان ونقيض للمهمة السالبة نحو  
الانسان ليس بحيوان موجبة كلية نحو كل انسان حيوان \* واعلم أن جميع  
ما ذكره المصنف لا يختص بالجملية بل يجري في الشرطية فمثال التناقض  
في المخصوصة أن تقول ان جئتني الآن أكرمك ليس ان جئتني الآن أكرمك  
وفي المهمة ان تقول ان كان هذا انسانا فهو حيوان ليس ان كان هذا انسانا فهو  
حيوان وعلى هذا القياس (قوله وان تكن محصورة بالشور الخ) أي سواء كانت  
كلية أو جزئية وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل في كلامه جميع القضايا فليتل  
(قوله فان نقيض بضدورها المذكور) لا يخفى عليك أن سور الإيجاب السلب السلب  
سور السلب الجزئي وبالعكس وسور الإيجاب الجزئي ضد سور السلب السلب  
وبالعكس (قوله فان تكن موجبة الخ) ألفاء ما تقر بعية أو فصيحية مثل ما مر  
(قوله نقيضها سالبة جزئية) أي وبالعكس في كلام المصنف كغناء العلم بذلك بما  
ذكره وانما لم يكن نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية لانه لو كان كذلك لمجاز كذبهما  
معاً كما في قولك كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان والنقيض ان لا يكونا  
معاً كما علم عام (قوله وان تكن سالبة كلية نقيضها الخ) أي وبالعكس في كلامه  
أكتفاء لما تقدم وانما لم يكن نقيض السالبة السلبية موجبة كلية لانه لو كان كذلك  
لمجاز كذبهما معاً كما مر

\* (فصل في العكس المستوي) \* أي في تعريفه وأحكامه \* واعلم أن العكس لغة  
مطلق التبديل والقلب بأن يجعل السابق لاحقا واللاحق سابقا واصطلاحا  
يطلق باطلاقين أحدهما علاقته على القضية التي وقع التحويل اليها وتانيهما  
اطلاقه على المعنى المصدري وعلى كل من الاطلاقين فهو ثلاثة أقسام الاول عكس  
مستوي يقال له عكس مستقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما بسبب سلامة كل منهما  
من التبديل بالنقيض وهذا هو الذي أقصر عليه المصنف ويعرف على الاطلاق  
الاول بأنه القضية التي تركب بتبديل كل من طرفي القضية بالآخر وعلى الاطلاق  
الثاني بأنه قلب جزأي القضية إلى آخر ما ذكره المصنف الثاني عكس نقيض موافق  
لما افقته لصله في الكيف ويعرف على الاطلاق الاول بأنه النقيض التي تركب  
بتبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيفية وعلى  
الاطلاق الثاني بأنه تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع القيد المذكور كما  
في قولك في عكس كل انسان حيوان كل مالا حيوان لانسان \* الثالث عكس

(قوله وفي المهمة) انظر  
هل الخلاف جار في ذلك  
بين المصنف وغيره قياسا  
على ما تقدم (قوله كما  
في قولك في عكس كل  
انسان حيوان الخ) أي  
بعكس الموجبة الكلية

وان تكن محصورة بالسور  
فانقض بضدورها  
المذكور

فان تكن موجبة كلية  
نقيضها سالبة جزئية  
وان تكن سالبة كلية  
نقيضها موجبة جزئية  
فصل في العكس المستوي

موجبة كلية بخلافه  
على العكس المستوي  
فانما تنعكس موجبة  
جزئية كما صرح به المصنف  
وكذلك بخلافه على  
العكس المخالف فان  
الكلية الموجبة تنعكس  
كلية سالبة

تقيض مخالف للخالفة لاصله في الكيف ويعرف على الإطلاق الاول بأنه القضية التي تركبت بتبديل الطرف الاول من القضية بنقض الثاني منها وتبديل الثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف وعلى الإطلاق الثاني بأنه تبديل الطرف الاول من القضية بنقض الثاني الخ في قولك في مكس المثال المسد كورلاشي بما لحيوان بانسان وانما اقتصر المصنف على الاول لانه أكثر دورا من غيره فافهم (قوله العكس) أي المستوي بدليل الترجمة ولا نه المنصرف اليه الاقل عند الإطلاق ومن هذا يعلم أن تقييد المصنف بذلك في الترجمة للإيضاح وقوله قلب جزأى القضية الخ هو أولى من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لشموله لكل من المحلية والشرطية المتصلة نعم برده عليه أنه يشمل الشرطية المنفصلة مع أنه لا عكس لها لعدم الترتيب الطبيعي بين جزأيه فإن كان عليه أن يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي ويوجب بأن قوله قلب جزأى القضية معن من ذلك القيد لانه يقتضي أن كلا منهما له موضع طبيعي على أن المصنف سيصرح بذلك في قوله والعكس في مرتب بالطبع الخ ولا يخفى أنه يصرح بإضافة القلب الى الجزأين كل من عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف لانه ليس قلب الجزأين بل الاول قلب نقيضهما والثاني قلب أحدهما ونقيض الآخر كعلم عامر بإضافة الجزأين الى القضية قلب جزأى غيرها كالركب الاضافي كأن تقول في عكس ضارب بسلام ضارب ويقول مع بقاء الصدق ما اذا لم يبق الصدق كأن تقول في عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان ويقول والكيفية ما اذا لم يبق الكيفية كأن تقول في عكس بعض الانسان حيوان ليس بعض الحيوان بانسان ويقول والكيفية ما اذا لم يبق الكيفية الا فيما استثناه المصنف كأن تقول في عكس بعض الانسان حيوان الحيوان انسان فان قيل لا يتأتى قلب جزأى القضية في نحو قولك زيد قام لان الفعل لا يصح جعله موضوعا أجيب بأنه وان لم يصح جعله بذاته موضوعا يجعل في محله ما يصح أن يكون موضوعا كعوض القائم أو بعض من قام ويرتكب هذا في نحو قولك قام زيد فيقال بعض القائم أو بعض من قام زيدا يقال لم يحصل قلب لجزأى القضية المذكور حتى يسمى ذلك عكسا لانا نقول المدار في مثل ذلك على نية المتكلم بأن ينوي أن ما كان موضوعا يصير محمولا بالعكس وان لم يحصل تقديم وتأخير في اللفظ فليستأمل (قوله مع بقاء الصدق) أي على وجه اللزوم ليخرج ما لم يكن على وجه اللزوم بل على وجه الاتفاق كما في قولك في عكس كل انسان ناطق كل ناطق انسان فان بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم بل أمر اتفاق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في قولك كل انسان حيوان لو عكس كلية لم يقل المصنف مع بقاء الصدق والكذب لانه لا يلزم من

(قوله على أن المصنف سيصرح بذلك في قوله الخ) أي فاستغنى عن القيد هنا بما يأتي اهـ صان قال العطار هذا لا يتم فان التعاريف مستقلة قائمة برأسها والاصل أن تذكر فيها القيود ولا يجعل العكس قلب جزأى القضية مع بقاء الصدق

ما يذكر في كلام اجني عن التعريف دليلا لقيد فيها قائل (قوله في نحو قولك قام زيد) أي من كل تركيب كان المحكوم به فعلا متقدما والمحكوم عليه فاعلا مؤخر او نظيره تركيب الفعل ونائبه

(قوله أحييت بان هذا البس تعريفاً الخ) بنا فيه ما صرح به المولى نفسه في غير موضع بأنه تعريف أه هيان  
 (قوله فماد كرم من تدقيقات المنطقة) قال العطار أقول لأخلاف في أن التعريف انما هو للماهية والاستثناء  
 انما هو من الافراد أو ايضا الخارج الذم من الافراد من الحكم السابق والتعاريف لا حكم فيها اتفاق والتعاريف  
 التي يستعملها غير المنطقة لم تخرج عن كونها للماهية ولذلك ان اقررت بلفظ كل تختصوا عن كونها تعاريف  
 الى أنها ضوابط للنافاة من لفظة كل لكونها الافراد والتعاريف لكونها للماهية ومساحة غير المنطقة في  
 التعاريف مسطرة الانها لا تحصل بالاستثناء للنافاة التي قلنا انها لا تحقق أنه لا يصح عنه الاستثناء لأن نخرج  
 عن كونه تعريفاً الى كونه ضابطاً مثلاً وعلى تسليم التسامح فيه بالاستثناء فلا يحسن ذلك من المصنف لانه الآن  
 انما يتكلم باصطلاح المنطقة وكيف يقول الإنسان في فن ولا يلزم ما التزمه أربابه فلا شك كمال ما زال باقيا  
 اه وقد يقال نسبة للمنطقة لاهم الباحثون عن ذلك وان وافقهم غيرهم والتعاريف فيها أحكام ضمنية  
 والاستثناء باعتبارها كما قال وهذا البحث لما كان خفياً وان كان (٨٣) واقعي عند الجميع لم يلتفت  
 اليه المصنف خصوصاً

والمقصود بهذا المتن  
 المتبدي الذي لم يتنبه لمثل  
 هذا فلا تأمل (قوله تنبيهه

والكيفية  
 والكم الالاموجة الكلية  
 فعوضها الموجبة الجزئية

علم من كلام المصنف  
 الخ حاصل ما يقال ان  
 التصانيم ثمانية اقسام  
 أربع موجبات نظيرها  
 سوابب فالاربعة

كذب الاصل كذب العكس فان قولك كل حيوان انسان انسان كاذب مع صدق عكسه  
 وهو بعض الانسان حيوان وبذلك يعلم أن المراد بقاء الصدق وجوده وان لم يكن  
 موجوداً في الاصل كما لا يخفى (قوله والكيفية) أي الايجاب أو السلب وقوله  
 والكم أي الكلية أو الجزئية (قوله الالاموجة الكلية) استثناء من الاخير وحذف  
 التام من الموجبة ترخيماً للضرورة فان قيل التعريف لا يدخله الاستثناء لانه  
 للماهية لا الافراد اجيب بأن هذا ليس تعريف يقابل هو ضابط كما يشعر به كلام  
 المصنف في شرحه وعلى تسليم انه تعريف فاذ كرم من تدقيقات المنطقة والمصنف  
 لم يعين بذلك تقريباً وتسهيلاً للبتي افاذه المولى في كبره (قوله فعوضها  
 الموجبة الجزئية) هكذا في بعض النسخ وفي بعض آخر فعوضها الموجبة الجزئية  
 بفتح العين وشكون الواو واثبات البناء \* (تنبيه) \* علم من كلام المصنف أن  
 الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية فتقول في عكس كل انسان حيوان بعض  
 الحيوان انسان ومثلها الشخصية الموجبة ان كان مجموعها كلياً فتقول في عكس  
 زيد حيوان بعض الحيوان زيد فان كان مجموعها جزئياً انعكست كنفها فتقول

الموجبات عكس كل واحدة منها عكسها مستوية جزئية موجبة حتى الشخصية مطلقاً سواء كان مجموعها جزئياً أو  
 كلياً على ما قاله العطار أو الالاموجة التي مجموعها جزئي فاتها تنعكس كنفها على ما قاله الحشى أو الالامادة  
 كان المحمول جزئياً في ما عدا الكلية على ما يأتي في البسنان والاربعة السوابب ينعكس منها اثنتان وهما  
 السالبة الكلية والسالبة الشخصية التي مجموعها جزئي فينعكسان كنفهما فان كان مجموعها كلياً انعكست  
 سالبة كلية ولا ينعكس منها اثنتان وهما الجزئية السالبة والمحملة السالبة (قوله فان كان مجموعها جزئياً  
 انعكست كنفها) قال العطار الذي يظهر أن الشخصية تنعكس جزئية دائماً لتصر بحجهم بان الموجبات كلها  
 تنعكس جزئية و أيضاً المحمول لا يكون الا كلياً فيؤ ولز يد في هذا زيدا يسمى زيد كذا حتى في غير هذا الموضوع  
 وعلى هذا فيقال في عكس هذا زيد بعض المسمى زيد هذا اه وفي البسنان على المختصر للسبب ان قولهم ان  
 الموجبات تنعكس جزئية موجبة صحيح في الكلية وأما في الثلاثة الاخر فانه كسها الى الجزئية فبقيدان  
 يكون مجموعها كلياً فان كان شخصياً نحو هذا زيد بعض الانسان زيد وانسان زيد فيعكسها شخصية في

في عكس هذا زيد يز يد هذا وعلم منه أيضاً أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية  
فقول في عكس لاشئ من الانسان يحجر لاشئ من الحجر بانسان ومثلها  
الشخصية السالبة ان كان محمولها كلياً فتقول في عكس ليس زيد يحجر لاشئ من  
الحجر بزيد فان كان محمولها جزئياً انعكست كنفسها فتقول في عكس ليس زيد  
بعمرو وليس عمرو يز يد علم منه أيضاً أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية  
فتقول في عكس بعض الحيوان انسان بعض الانسان حيوان ومثلها المهمة  
الموجبة فتقول في عكس الانسان حيوان بعض الحيوان انسان ويصح أيضاً  
عكسها كنفسها فتقول في عكس المثال المذكور الحيوان انسان وأما الجزئية  
السالبة فلا عكس لها فلا تقول في بعض الحيوان ليس بانسان بعض الانسان ليس  
بحيوان ومثلها المهمة السالبة فلا تقول في المحمول ليس بانسان بعض الانسان  
ليس بحيوان ولا الانسان ليس بحيوان كانه على ذلك المصنف فليتامل (قوله  
والعكس لازم الخ) أل فيه للعهد والمعهود دائماً والعكس المستوي ونحو جهه عكس  
التقيض الموافق والمخالف فانه لازم لكل قضية حتى لما وجد فيه اجتماع  
الحسنتين وهى السالبة الجزئية فمثال الاول أن تقول في عكس بعض الحيوان  
ليس بانسان بعض مال الانسان ليس لحيوان ومثال الثاني أن تقول في عكس  
المثال المذكور بعض مال الانسان حيوان ومثل ما وجد فيه اجتماع الحسنتين  
المهمة السالبة وقوله لغبر ما وجد الخ أى الذى هو السالبة الجزئية وانما يمكن  
لها عكس لانه لا يبقى فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان قديمى اتفاقاً في  
بعض المواد كما في قولك في بعض الانسان ليس يحجر بعض الحجر ليس بانسان  
فانه قديمى الصدق اتفاقاً لخصوص المادة دليل تخلفه في مادة يكون الموضوع  
فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض أفراد الأعم ولا يصدق  
سلب الأعم عن بعض أفراد الاخص فانه يصدق أن يقال بعض الحيوان  
ليس بانسان ولا يصدق أن يقال بعض الانسان ليس بحيوان كما لا يخفى (قوله  
به) أى فيه وذكرهنا الضمير نظر اللفظ ما وانته في ما بعد نظر المعناها (قوله  
اجتماع الحسنتين) أى الجزئية والسلب فالجزئية خمسة بالنظر للكلية لانها  
أشرف منها والسلب خمسة بالنظر للايجاب لانه أشرف منه (قوله فاقصد) تمام  
البيت وهو من الاقتصاد الذى هو التوسط في الامور ومنه ولا علم من اقتصد أى  
افتقر (قوله ومثلها) أى مثل ما وجد به اجتماع الحسنتين وأنث الضمير نظراً  
لمعنى ما ذكر وقوله المهمة السلبية أى نحو قولك الحيوان ليس بانسان وانما  
لم يكن لها عكس لانه لا يبقى فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان قد  
يبقى اتفاقاً في بعض المواد كما في قولك في الانسان ليس يحجر الحجر ليس بانسان  
فانه قديمى الحجر ليس بانسان فانه قديمى الصدق اتفاقاً لخصوص المادة

الثلاثة تقول زيد هذا  
وزيد بعض الانسان  
وزيد انسان تبه عليه  
السعد اه وبه تعلم  
ما في كلام المحشى تأمل

والعكس لازم لغبر ما وجد به  
اجتماع الحسنتين فاقصد  
ومثلها المهمة السلبية  
لانها في قوة الجزئية

(قوله فان كان محمولها  
جزئياً انعكست كنفسها)  
فان قلت قد سلف أن  
الحجز في لا يجعل قلت  
لا يحمل جل ايجاب وما هنا  
ليس كذلك اه عطار



بدليل تخلفه في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الاختص  
عن أفراد الأعم ولا يصدق سلب الأعم عن أفراد الاختص فانه يصدق أن يقال  
الحيوان ليس بانسان ولا يصدق أن يقال الانسان ليس بحيوان أو بعض الانسان  
ليس بحيوان (قوله والعكس) أي بأقسامه الثلاثة كما قاله الشيخ المولى في كبره  
وأن كان ظاهر سياق كلام المصنف أن المراد العكس المستوي لانه بصدد قوله  
في مرتب بالطبع أي الذي هو كل من الجمالية والشرطية المتصلة وانما كان كل  
منهما مرتباً بالطبع لان ترتبه اقتضاءه بالطبع لكونه لو أثر يل تغير المعنى اذ بتأخير  
الموضوع عن المحمول في الجمالية وتأخير المقدم عن التالي في الشرطية المتصلة يتغير  
المعنى ألا ترى أنك اذا قلت في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان  
يضر المعنى ثبوت الانسانية لبعض أفراد الحيوان بعد أن كان ثبوت الحيوانية  
لكل انسان وانك اذا قلت في عكس كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قد  
يكون اذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة يضر المعنى ثبوت لزوم طلوع  
الشمس لوجود النهار بعد ان كان ثبوت لزوم وجود النهار لطلوع الشمس قدام  
(قوله وليس في مرتب بالوضع) أي الذي هو الشرطية المنفصلة وانما كانت مرتبة  
بالوضع فقط لان ترتيبه لم يقتضيه بالطبع لكونه لو أثر يل تغير المعنى اذ بتأخير  
المقدم عن التالي فيها لا يتغير المعنى ألا ترى أنك اذا قلت في قولهم ما أن يكون  
العدد زوجاً وما أن يكون فرداً ما أن يكون العدد فرداً وما أن يكون زوجاً لم  
يختلف المعنى بل هوشى واحد بديل أو لم يبدل اذ المعنى على كل ثبوت العناد بينهما  
ولذلك لم يكن الترتيب في ذلك الا بالوضع

\*(باب في القياس)\*

أي في تعريفه وأحكامه وأقسامه وما يتعلق بذلك وعلم أن القياس في اللغة يقدر  
شيء على مثال شيء ثم تقدير نحو القماش على الآلة المحسنة التي هي مثال للذراع  
الكلبي وفي اصطلاح الأصوليين جعل شيء على شيء آخر في الحكم بجماع بينهما كحمل  
النبيذ على الخمر في الحرمة بجماع الاسكار فيه ما وفي اصطلاح المناطقة ما يعلم من  
كلام المصنف من أنه قول مؤلف من قضايا مستلزم بذاته قولاً آخر ولا يخفى أنه  
يخرج بقولنا مؤلف من قضايا ما ليس كذلك كالقضية الواحدة ولو كانت من  
الموجّهات المركبة فنحوز بدقيقتها بالاطلاق لا دائماً لاها وان كانت في قوة قضيتين  
لا يطلق عليهما اسم القضيتين وبقولنا مستلزم الخ ما لم يكن كذلك كالضرورة  
العقيمة لاها لا تستلزم قولاً آخر وانما قلنا بذاته ليمخرج قياس المساواة وهو ما  
ترتب من قضيتين متعلق بمحمول أولاهما موضوع آخرهما وان لم يكن من مادة  
المساواة فنحوز بدقيقتها ولعمرو ومساو لبركر لانه وان استلزم قولاً آخر وهو زيد

(قوله للذراع الكلبي)

وهو ما في الذهن فالذراع

حقيقة هو ما في الذهن

والذي في الخارج كمثال له

(قوله قياس المساواة)

تسميته قياساً بمجازاً لمساواة

القياس من حيث اشتماله

على مطلق التكرار وان

لم يكن المكرر فيه الحد

والعكس في مرتب بالطبع

وليس في مرتب بالوضع

\*(باب في القياس)\*

الوسط وقوله متعلق

بكسر اللام المراد به

المجرور فقط وقوله وان لم

يكن من مادة المساواة

وحينئذ فاصابته الى

المساواة باعتبار بعض

الامثلة وقوله أجنبية

أي ليست معقولة من

المقدمتين ولا لازمة

لاحداهما

مساو لكر لكن لا لأنه بل مقدمة أجنبية وهي في المثال المذكور مساوى المساوى  
لثنى مساو لذلك الشئ بدليل تخلف ذلك في نحو قولك الانسان ميان لا فخرس  
والفخرس ميان الناطق فإنه لا يستلزم ان الانسان ميان للناطق لانه لا يلزم صدق  
أن يقال ميان الميان لثنى ميان لذلك لثنى وانما قلنا قولا آخر ليخرج نحو قولك  
كل انسان حيوان وكل حجر جسم لانه لا يستلزم قولا آخر وانما يستلزم احدى  
مقدمتيه استلزام الكل مجزئ لا يقال التعريف شامل لذلك لانه مستلزم لعكسه  
فيصدق عليه أنه مستلزم قولا آخر لانا نقول قد اعتبرنا في اللازم الاقرار بحيث  
قالوا قولا آخر فلا بد أن يكون قولا واحدا وذلك يستلزم قولين لا قولا واحدا لأن  
كل قضية عنه تستلزم عكسها أو ورد أنه اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان  
حيوان أنتج عن الصغرى واذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان أنتج  
عن الكبرى فكل من هذين القياسين لم يستلزم قولا آخر وانما استلزم احدى  
مقدمتيه وأجيب بأوجه المتجه منها منع أن نحو ذلك سقى قياسا لفساد احدى  
مقدمتيه بانحدار طرفيها فلا تغفل (قوله ان القياس الخ) انما أتى بان المفيدة للتوكيد  
لان المقام مقام أن يتردد في معنى القياس هل هو المعنى الاصولى أو المنطقي  
وحينئذ فان الخطاب امام تردد في ذلك أو منزل منزلة المتردد فحسن التوكيد بان (قوله  
من قضايا) متعلق بما بعده والمراد بالجمع اثنتان فأكثر فشمع المركب من قضيتين  
نحو قولك العالم متغير وكل متغير حادث والمركب من أكثر نحو قولك النبات  
أخذ لال خفية وكل أخذ لال خفية يسارق وكل سارق تقطع يده والاول يسمى  
بسيط والثاني مركبا هذا على رأى من يقول بأن القياس المركب قياس واحد  
والصحيح عند المحققين انه يرجع الى أقسية بسيطة كما سيأتى بيانه وعليه فيجيب عن  
ذكر الجمع كالمنصف بأنه أطلق الجمع وأراد المثني وكثيرا ما يستعمل ذلك وأنه أراد  
به اثنتين فأكثر نظر الى صورة التركيب ظاهر او انما قال المنصف من قضايا لم  
يقبل من مقدمات ثلثا يلزم الدور وذلك لانهم قد عرفوا المقدمة بأنها ما جعلت جزء  
قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلو أخذت هي أيضا في تعريفها لزم الدور  
فتأمل (قوله مستلزم) حال من الضمير في قوله صور او اعترض بأن ذلك يقتضى  
ان استلزام القياس للنتيجة مع التصور وليس كذلك لانه انما يستلزمها عقبه  
وأجيب بأنه على تسليم ذلك تقول الحالية تدل على المقارنة وهي في كل شئ بحسبه  
كما هو شائع ولا يخفى أن المراد بالاستلزام ما يعم البين وغيره فشمع كلامه المركب  
من الشكل الاول وهو المسمى بالقياس الكمال والمركب من سائر الاشكال وهو  
المسمى بغير الكمال (قوله بالذات) أى بذاته فالعوض عن الضمير على مذهب  
المجيز لذلك (قوله قولا آخر) أى مقار الكل من المقدمتين واعتراض بأن النتيجة

(قوله هل هو المعنى  
الاصولى أو المنطقي) فيه  
أن الخطاب بهذا  
التعريف جاهل بالقياس  
المنطقي والمقصود من  
التعريف بيان المعنى  
وكشفه لا التعيين على أن  
المقام يدفع هذا التردد  
(قوله والمراد بالجمع الخ)  
قال بعض مشايخنا من  
بعضية فلا حاجة الى  
تأويل القضا بما فوق  
الواحد (قوله النبات)

ان القياس من قضايا  
صورا

مستلزم بالذات قولا آخر

أى للقبور أو ما هو أعم  
(قوله والصحيح الخ) حاصله  
أنه تؤخذ نتيجة القياس  
الاول وتعمل صغرى  
القياس الثاني وهكذا  
(قوله البين) أى ما لم  
يقتر الى وسطه وغيره  
ما افتقر اليها كتغير كل  
من المقدمتين أو احدهما  
ليرجع القياس الى  
الشكل الاول

(قوله حدوده) أي الثلاثة الأصغر والأكبر والأوسط وسيتبين جوداً لأنها أطراف والمحددة الطرف (قوله الثاني الخ) مثاله كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج اما زوج أو زوج الفرد ونتيجة كل عدد اما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد زوج الزوج هو المنقسم الى زوجين وزوج الفرد ما ينقسم اليهما (قوله والثالث الخ) مثاله كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما (٨٧) كان هذا الشيء انساناً فهو جسم

(قوله والخامس الخ) مثاله كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج فرد منقسم الى متساويين ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم الى متساويين (قوله وينتج الخ) بيان ذلك أن الحد الواسط ان كان تالياً في الصغرى

ثم القياس غندهم قسمان  
ففيه ما يدعي بالاقتراف  
وهو الذي دل على النتيجة  
بقوة واختص بالحليلة  
فان تدرت كيه فركباً  
مقدماً في الكبرى فهو  
الشكل الاول كما في مثال  
الهش وان كان تالياً فيهما  
فهو الشكل الثاني  
كقولك في الشرطي  
الركب من متصلين  
الاقتراف كلما كانت  
الشمس طالعاً فالنهار  
موجود وليس البتة اذا  
كان الليل حاصل فالنهار  
موجود وان كان مقدماً  
فيهما فهو الشكل

لأبدان تكون متر كبقية من أجزاء المقدمتين وحينئذ فلا تكون مغارة فلهما واجب بان المراد مغارة النتيجة لهما كونها ليست عين واحدة منهما لا كون أجزاءها غير أجزاءهما فإذا قلت مثلاً كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج أن كل انسان جسم وهذه النتيجة مغارة للقدمتين بالمعنى المذكور فافهم (قوله ثم القياس الخ) ثم للترتيب الذي ذكره وقوله هندهم أي المناطق (قوله ففهم ما يدعي بالاقتراف) يعني أن من القياس قسمان يسمى بالاقتراف لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينها بإداء الاستثناء التي هي لكن وسيأتي قسم ذلك في قوله ومنه ما يدعي بالاستثنائي الخ (قوله وهو الذي دل الخ) على هذا التعريف يكون مفهومه وجوداً بخلافه على تعريفه بانه الذي لم تدر فيه النتيجة ولا تقيضها بالفعل والاول أولى لايهام الثاني أنه قديم تدر فيه تقيض النتيجة بالقوة وليس كذلك لكن المحامل فم على ذلك المقابلة بالاستثنائي وهو تارة تدر فيه النتيجة بالفعل وتارة يدر فيه تقيضها كذلك كما سيأتي بيانه وانما كانت دلالة الاقتراف على النتيجة بالقوة لا بالفعل لانها تدر فيه بصورتها وان ذكرت فيه مفارقة (قوله واختص بالحليلة) يعني أنه مقصود على الحليلة ولا يتعداها الى غيرها فالباقي داخلة على المقصود عليه وان كان خلاف الغالب على ما تقدم وهذا ما ذهب اليه المصنف كابن الحاجب والذي عليه الجمهور أنه لا يختص به بل قد يتركب من الشرطية وينتظم فيه حينئذ خمسة أقسام الاول المركب من شرطيتين متصلتين والثاني المركب من شرطيتين منفصلتين والثالث المركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة والرابع المركب من حليلة وشرطية متصلة والخامس المركب من حليلة وشرطية منفصلة وينتقد في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة الاشكال الاربعة الالمانية مثال القسم الاول من الشكل الاول أن يقال كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان النهار موجوداً فالليل حاصل ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل حاصل وبيان باقي الامثلة يطلب من المطولات هذا ويحتمل ان المصنف كابن الحاجب لم يكتف بالركب من الشرطية لقلة جدواه (قوله فان تدرت كيه الخ) مقتضى السياق أن الضمير راجع الى القياس

الثالث كقولك منه في القياس المذكور كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى فالاربعة كقولك منه في القياس المذكور كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة وبيان نتائج هذه الاشكال مع بيان الامثلة لا يليق هنا

الاقترافي لان كلام المصنف بصدده لكن الذي قاله بعضهم انه راجع الى القياس من حيث هو لان ما سذكراه المصنف غير مختص بالاقترافي وفيه بعد لا يخفى (قوله مقدماته) المراد بالجمع هنا وفيما بعد ما فوق الواحد (قوله على ما وجب) أي على الوجه الذي وجب عندهم ولا يخفى ان ذلك شامل لجميع ما وجب فقوله ورتب المقدمات الخ من ذكر الخاص بعد العام ويحتمل تخصيص ما هنا بغير ما صرح به بعد كالاتيان بالمحدد الوسط (قوله ورتب المقدمات الخ) أي بان تقدم الصغرى على الكبرى في القياس الاقترافي كما في قولك كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وبالعكس في الاستثنائي كما سأتاني (قوله وانظر اصححهما من فاسد) أي انظر الصحيح منهما من الفاسد والاول لا بد ان يكون صحيحا من جهة المادة بان يكون صادقا ومن جهة النظم بان يكون مستجمعا لشروط الانتاج وبذلك يعلم ان الفاسد شامل للفاسد من جهة المادة بان كان كاذبا وللغاسد من جهة النظم بان كان غير مستجمع لشروط الانتاج (قوله مختبرا) أي حال كونك مختبرا لهما هل هي يقينية أو ظنية وهل هي على تاليف منتج أو لا كذا قال الشيخ المولى ولا حاجة كقوله بعض المحققين لقوله وهل هي على تاليف الخ لانه معلوم من قوله وانظرا صحيحهما من فاسد فليتأمل (قوله فان لازم المقدمات الخ) تعليل لمضمون البتين قبله وقوله بحسب المقدمات أي أي آت بطلعها ووقفها من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده فان كانت المقدمات مطردة الصدق كان لازمها كذلك وان لم تكن مطردة الصدق كان لازمها كذلك وبقر كلام المصنف على هذا الوجه انه اندفع ما قد يقال مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب لازمها وليس كذلك بل قد يصدق لللازم مع كذب المقدمات كما في قولك كل انسان جاد وكل جاد ناطق فان لازمهما هو كل انسان ناطق صادق ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من اطرادهما صدق اطرادهما صدقا ومن عدم اطرادهما صدقا عدم اطرادهما صدقا وهذا لا ينافي انه قد يصدق اتفاقا كما في المثال المذكور فليتأمل (قوله وما من المقدمات صغرى الخ) ما لم يوصل لمعنى التي وصغرى خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة ما ومن المقدمات حال والتقدير والتي هي صغرى حال كونها من المقدمات الخ وكان ينبغي للمصنف أن يبين المحد الأصغر والأكبر والوسط ولا يبين الصغرى والكبرى ثم يحكم به جوب الاندراج لان صنيعة مع قصوره فيه الحكم قبل التصور وذلك عهد الشيخ المولى لكلام المصنف ببيان ذلك حيث قال واعلم أن موضوع النتيجة يسمى حدا أصغرو مجموعها يسمى حدا أكبر والمكرور في المقدمتين يسمى حداً أوسطاً والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى اه بتصرف وسمى الاول حداً أصغر لكونه في الغالب أقل أفراداً من الأكبر وسمى الثاني

(قوله وبالعكس في الاستثنائي) أي لان الكبرى في الاستثنائي هي الشرطية والصغرى هي الاستثنائية (قوله في الغالب) أي غالب الموجبات السككية التي هي أشرف النتائج فلا يقال

مقدماته على ما وجبها ورتب المقدمات وانظرا صحيحها من فاسد مختبرا فان لازم المقدمات يحسب المقدمات آت وما من المقدمات صغرى

ان موضوع السالبة لا يجوز أن يكون اخص وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الغالب اخص وغیر الغالب كونه مساوياً له نحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك ولا يكون أعم لان الكلام في النتيجة الموجبة السككية أفاده الصبان

(قوله يجب اندراجہ فی الاوسط) أى اندراج كل فرد قمر من أفرادہ (٨٩) في مفهوم الاوسط واستشكل

هذا الاندراج بان الاوسط قد يكون مساويا للاصغر نحو كل انسان ناطق وكل ناطق حساس واحد المتساويين لا يصدق انه مندرج في صاحبها لان معنى اندراج شئ في شئ ان يكون الشيء الثاني شاملا للاول ولغيره واجب السعد بان مرجع القياس الى استفادة الحكم على ذات الاصغر بمفهوم

فيجب اندراجها في الكبرى

وذات حد أصغر صغراهما وذات حد أكبر كبراهما وأصغر فذلك ذوات اندراج ووسط يلغى لدى الانتاج \* (فصل في الاشكال) الشكل عنده هؤلاء الناس يطلق عن قضيتي قياس

الاوسط وهو أعم قطعا وان كان مفهوم الاصغر مساويا نحو كل انسان ناطق وكل ناطق حساس ونحو كل ناطق انسان وكل انسان حيوان أو كان أعم نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق (قوله وما يتعلق

حدا كبيرا لكونه في الغالب أكبر أفرادا من الاصغر وسمى الثالث حدا أوسطا لتوسطه بين طرفي المطالبين يعني أنه واسط في النسبة بينهما لا بمعنى أنه متوسط بينهما لفظا لانه انما يظهر في الشكل الاول كما يؤخذ من كلام الشيخ الملو في كبره وقال بعضهم يمكن الترام أن التوسط لفظي في جميع الاشكال الا أنه في بعضها بالفعل وهو الاول وفي بعضها بالقوة وهو البقية لرجوعها للاول وسميت المقدمة التي فيها الاصغر صغرى لاشتغالها على الحد الاصغر وسميت المقدمة التي فيها الا كبرى لاشتغالها على الحد الا كبر (قوله فيجب اندراجها في الكبرى) هكذا عبارة القوم ولا يخفى ما فيها من التباس السماع لانها تقتضى أن الصغرى بصورتها يجب اندراجها في الصغرى بصورتها وليس مراد بل المراد أن الاصغر الذي اشتملت عليه الصغرى يجب اندراجها في الاوسط الذي اشتملت عليه الكبرى وذلك كما في قولك كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وهذا الاندراج متحقق في الاستثنائي ايضا تاويله بالاعتراض بأن يقال في نحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان وهذا انسان وكل انسان حيوان كذا قيل وببحث فيه بعض المحققين بأنه لا حاجة لذلك لان مدار الانتاج في الاستثنائي ليس على هذا بل على أنه يلزم من ثبوت المنزوم ثبوت لازمه أو نحو ذلك كما سيأتي (قوله وذات حد أصغر) بالتكوين للضرر وزعم كذا قوله وذات حد أكبر واعلم أنه جرى على السنبهم أصغر وصغرى وأكبر وكبرى وليس يلحق لاهم لا يريدون تفضيلا على معنى من وانما يريدون معنى فاعل وفاعله كما في قول النعويين جملة صغرى وجملة كبرى وقول العروصيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وكفى قول ابن هانئ

كان صغرى وكبرى من ففاتها \* حصبا مدر على أرض من الذهب

أفاده الملو في كبره (قوله وأصغر فذلك ذوات اندراج) أى في الاكبر كما صرح به المصنف في شرحه ويحمل الاندراج هنا على اندراج الاصغر في الاكبر مع جملة فيما سبق على اندراجها في الاوسط اندفع كقول بعض المحققين الاعتراض على المصنف بان في كلامه تكرارا فان قيل اندراج الاصغر في الاكبر لا يتأتى في السلب فنحو كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان يهجر لان الحد الاكبر ميان للاصغر أجيب بما قاله بعضهم من أن معنى اندراجها فيه في صورة السلب انسحاب سلب الاكبر عليه فتأمل (قوله ووسط يلغى لدى الانتاج) أى لانه انما أتى به ليتوصل به الى المطلوب فعند الوصول اليه لا يؤثر فيه فهو كالآلة في ذلك

\* (فصل في الاشكال) أى في بيانها وبيان شرطها وما يتعلق بذلك (قوله عند هؤلاء الناس) يعني المنطقة وقد بذلك لان الشكل عند اللغويين لا يختص بذلك بل يطلق على هيئة الشئ مطلقا (قوله يطلق عن قضيتي قياس) أى على هيئتهما

(يذلك) أى من بيان الضروب المنتجة وتبعية النتيجة الى آخر الفصل (١٢ سلم)

الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط  
ففي كلام المصنف مجاز لغوي ومجاز بالحذف وأحترز بقوله قضيتي قياس عن  
قضيتي غير قياس كما لو قلت كل إنسان حيوان وكل فرس سهال فلا تسبهي  
هيئتها شكلا (قوله من غير أن تعتبر الاسوار) ظاهره أن عدم اعتبار الاسوار شرط  
في الشكل كما أن اعتبارها شرط في الضرب وعلى هذا فبين الشكل والضرب التباين  
لكن الذي أفاده سيدي سعيد أن معنى قول المصنف من غير أن تعتبر الاسوار من  
غير اشتراط اعتبارها فالمنتقى إنما هو شرط اعتبارها وحيد يصدق باعتبارها  
وعدم اعتبارها وعليه فبين الشكل والضرب العموم والخصوص بالاطلاق لأن  
كل ضرب شكل ولا عكس واستبعد الشيخ الملوي ذلك من كلام المصنف لكنه  
هو الأنسب بقولهم ضرب الاشكال أى أنواعها فإن قيل القياس لا يشمل الأعلى  
سورين فلم يجمع المصنف حيث قال من غير أن تعتبر الاسوار أحيب بأنه جمع نظرا  
إلى أن السور في حد ذاته أربعة أقسام السور الكلى الإيجائى والسلبى والمجزئى  
الإيجائى والسلبى كما تقدم وبأن اللام الجنس ولك أن تقول أراد بالجمع المثنى كما  
تقدم في نظائره (قوله اذ ذلك بالضرب الخ) يحتمل أن اذ تعليلية ويحتمل أنها  
وقتيه وعلى الأول فاسم الإشارة راجع لذ كور من قضيتي القياس بتقدير المضاف  
المتقدم والضمير عائده الاسم الإشارة والمعنى لأن هيئته قضيتي القياس مع اعتبار  
الاسوار يشار لها بالضرب وعلى الثاني فاسم الإشارة راجع لاعتبار الاسوار والضمير  
عائده لذ كور من قضيتي القياس بتقدير المضاف السابق والمعنى وقت اعتبار  
الاسوار يشار لهيئة قضيتي القياس بالضرب والمراد بالإشارة هنا دلالة فاللام  
في قوله له بمعنى على كما يستفاد من كلام الشيخ الملوي في كبره والحاصل أن  
الضرب باسم لهيئة قضيتي القياس الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى  
باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط بشرط اعتبار الاسوار كما نلاحظ كون  
هاتين القضيتين كلتيهما بخلاف الشكل فإنه اسم الهيئة المذكورة لا بهذا الشرط  
بل بشرط عدم اعتبار الاسوار أو بلا شرط على ما تقدم فلا تغفل (قوله وللقدمات)  
المراد بالجمع المثنى كما مر وقوله فقط مقدم من تأخير لأن حقها التأخير عن قوله  
أربعة كما لا يخفى (قوله بحسب الحد الوسط) أى بالنظر لاحواله من جملة في  
الصغرى ووضعه في الكبرى وجهه فيهما ووضعه فيهما ووضعه في الصغرى  
وجهه في الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله حمل بصغرى الخ) أى كما في قولك كل  
إنسان حيوان وكل ميون جسم وهذا وما بعده تفصيل وبيان لما قبله (قوله  
يدعى بشكل أول) أى يسمى بذلك ولا يخفى ما في ذلك من التسامح لأن ظاهره أن  
المسمى بالشكل الأول المذكور من الحمل والوضع مع أن المسمى به إنما هو الهيئة

من غير أن تعتبر الاسوار  
اذ ذلك بالضرب له يشار  
وللقدمات أشكال فقط  
أربعة بحسب الحد الوسط  
حمل بصغرى ووضعه بكبرى  
يدعى بشكل أول ويدعى

الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعد وقوله وبذري أى بشكل أول فقهه  
 المحذف من الثاني لدلالة الأول (قوله وجهه في الشكل) أى كافي قولك كل إنسان  
 حيوان ولا شيء من المحجر بحيوان (قوله ثاني أعرف) أى عرف شكلاً ثانيًا بمعنى  
 أنه سمي بذلك فيكون المصنف قد ضمن عرف معنى سمي (قوله وضعه في الكل)  
 أى كافي قولك كل حيوان حساس و بعض الحيوان ناطق (قوله ثالثاً ألف) أى  
 ألف شكلاً ثالثاً بمعنى أنه سمي بذلك فيكون قد دخله التضمن كما مر في نظيره  
 (قوله عكس الأول) أى وضعه بالصغرى وجهه بالكبرى كافي قولك كل إنسان  
 حيوان وبعض الناطق إنسان (قوله وهي على الترتيب في التكميل) يعنى أن  
 الأشكال الأربعة على الترتيب المتقدم في الشكل فأكملها الشكل الأول لانه على  
 الترتيب المحار على مقتضى الطبع حيث كان فيه الانتقال من الموضوع الى المحد  
 الوسط ثم من المحد الوسط الى المحمول وبلى الشكل الأول في الكمال الشكل الثاني لانه  
 أقرب الاشكال الباقية الى المشار كتمه في الصغرى التي هي أشرف المقدمتين  
 لاشتغالها على موضوع المطلوب وهو أشرف من مجواه الذي اشتغلت عليه  
 الكبرى لانه متبوع والمحمول تابع لفاته انما يطلب لاجله والمتبوع أشرف من  
 التابع ولا يعارض هذا أن المحمول يحيط بالفائدة لأن المفصول قد يتضمن عزمة  
 لا توجد في الفاضل وبلى الشكل الثاني في الكمال الشكل الثالث لان فيه قرباً ما  
 الى الشكل الأول لمشاركته له في الكبرى وان كانت أخس المقدمتين لاشتغالها  
 على محمول المطلوب وهو أخس من موضوعه كما علم مما تقدم وتعينت المرتبة  
 الأخيرة للشكل الرابع لانه أقرب فيه الى الشكل الأول أصلاً لهما لفته له في كل من  
 المقدمتين (قوله فثبت عن هذا النظام الخ) أى في أي تركيب يعدل فيه من  
 النظام المتقدم في الأشكال الأربعة كأن لم يؤثر فيه بالحد الوسط كالمو قيل كل إنسان  
 حيوان وكل حجر جاد فالتركيب فاسد النظام وهذا تقر به على قوله وللاقتدات  
 أشكال الخ لكن قال ابن يعقوب التنبية على هذا بما يستغنى عنه لانه اذا لم يذكر أحد  
 الحدود الثلاثة فعلم أنه لا يحتاج بالضرورة اه (قوله أما الأول الخ) تعرض  
 المصنف بذلك بيان ما يشترط لانتاج كل شكل وذلك لان ضرور كل شكل بحسب  
 القسمة العقلية ستة عشر لان صغراً اما كاي قواماً جزئية وعلى كل اقسامه واما  
 سالبة وكذلك كبراً فاذا ضربت الاربع الصغريات في الاربع الكبريات كان  
 الحاصل ما ذكر لكن ليست كلها منتجة بل المنتجة منها ما وجد فيه ما يشترط  
 للانتاج وما عداه عقيم وللمناطقة في بيان ذلك خطر فان أحدهما يسمى طريق  
 الاستقفاط وهو ما يتعرض فيه لبيان الفهم وبالعقيدة صر بمحاول المنتجة  
 تلويحاً والاخر يسمى طريق التحصيل وهو ما يتعرض فيه

وجهه في الدل ثاني أعرف  
 ووضع في الشكل ثالثاً  
 ألف ورابع الاشكال  
 عكس الأول  
 وهي على الترتيب في  
 التكميل  
 فثبت عن هذا النظام  
 يعدل  
 ففاسد النظام اما الاول

ليان الضروب المنتجة صريحاً والعقيدة تساو يحا على عكس الاول وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط الشرط الاول وهو ايجاب الصغرى ثمانية ضروب لانه اذا لم تكن الصغرى موجبة فاما أن تكون سالبة كلية أو سالبة جزئية وعلى كل لا تنتج مع الادبيع الكبريات وبالشرط الثاني أربعة ضروب لانه اذا لم تكن الكبرى كلية مع كون الغرض أن الصغرى موجبة فاما أن تكون جزئية موجبة أو جزئية سالبة وعلى كل لا تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية فاذا ضمت هذه الاربعة الى الثمانية قبله كانت الجملة اثني عشر ضرباً وبطريق التحصيل أن يقال الصغرى لا تكون الاموجبة وحينئذ اما كلية أو جزئية وعلى كل تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية أو السالبة الكلية فضرره المنتجة أربعة كما سيصريح به المصنف \* الضرب الاول أن يكون مركباً من موجبتين كلتاهما نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ونتيجته كلية موجبة وهي في المثال المذكور كل انسان جسم \* الضرب الثاني أن يكون مركباً من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ونتيجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور لا شيء من الانسان بحجر \* الضرب الثالث أن يكون مركباً من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ناطق \* الضرب الرابع أن يكون مركباً من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحجر ونتيجته سالبة جزئية وهي بعض الحيوان ليس بحجر وجه كون النتيجة تارة تكون سالبة كلية وتارة تكون سالبة جزئية الى غير ذلك يعلم من قول المصنف فيما يأتي وتتبع النتيجة الاخس الخ (قوله فشرطه الايجاب الخ) لا يخفى أن الشرط الاول من حيث الكيف والشرط الثاني من حيث الكم وانما كان ماذ كر شرطاً لانتاجه لانه لو انقضى ايجاب الصغرى لاضطربت النتيجة فقد تصدق كما في قولك لا شيء من الانسان بحجر وكل حجر جاد وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في المثال المذكور بقولك وكل حجر جسم وكذا لو انتفت كلية الكبرى فقد تصدق كما في قولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في المثال المذكور بقولك وبعض الحيوان ضهال فافهم (قوله والثاني أن يختلف في الكيف الخ) يعني انه يشترط لانتاج الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدمتيه في الكيف وكليته الكبرى وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو اختلاف مقدمتيه في الكيف ثمانية ضروب لانه اذا لم يختلفا في

(قوله الاسقاط أي اسقاط الضروب العقيمة

فشرطه الايجاب في صغره وان ترى كلية كبراه والثاني أن يختلفا في الكيف مع كلية الكبرى له

(قوله التحصيل أي تحصيل الضروبة المنتجة



الكيف فاما أن يكونا موجبتين أو سالبتين وعلى كل فاما أن يكونا كليتين أو جزئيتين أو الصغرى كلية والكبرى جزئية أو بالعكس وبالشرط الثاني وهو كلية الكبرى أربعة ضروب لانه اذا لم تكن الكبرى كلية فمع كون الغرض أنهما اختلاف في الكيف فاما أن تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة أو بالعكس وعلى كل فاما أن تكون الصغرى كلية أو جزئية فاذا ضمت هذه الأربعة الى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني عشر ضرورة بطريق التحصيل أن يقال المقدمتان لا تكونان الاختلفتين كيفاً وذلك صادق بأن تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة وبالعكس وعلى كل فالصغرى اما كلية أو جزئية فضروره النتيجة أربعة كالاول كليد كره المصنف \* الضروب الاول أن يكون مركبان موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ونتيجته سالبة كلية كبرى وهي في المثال المذكور ولا شيء من الانسان بحجر \* الضرب الثاني عكس الاول نحو لا شيء من الانسان بحجر جاد ونتيجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور ولا شيء من الانسان بحجر \* الضرب الثالث أن يكون مركبان موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بانسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بحجر \* الضرب الرابع أن يكون مركبان سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بناطق وانما اتتج هذا الشكل دائماً سالبة للزوم السلب في احدى مقدمتيه كانه من كلام المصنف (قوله له شرط وقع) لا يخفى أن الاول من حيث الكيف والثاني من حيث الكم وانما كان ما ذكر شرطاً لانتاجه لانه لو اتتج اختلافهما في الكيف بأن كانتا موجبتين أو سالبتين اضطررت النتيجة أماً في الموجبتين فلانها قد تصدق كما في قولك كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك وكل فرس حيوان وأما في السالبتين فلانها قد تصدق كما في قولك لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك لا شيء من الناطق بحجر وكذا لو انتفت كلية الكبرى فقد تصدق كما في قولك كل انسان حيوان وبعض الحجر ليس بحيوان وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك بعض الجسم ليس بحيوان (قوله والثالث الايجاب في صغرهاهما الخ) يعني أنه يشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان أحدهما من حيث الكيف وهو ايجاب الصغرى والاخر من حيث الكم وهو كلية احدى المقدمتين وانما كان ما ذكر شرطاً لانتاجه لانه لو اتتج ايجاب

(قوله وهو كلية احدى المقدمتين) المراد به عدم جزئيتها ما عدا فيصدق

شرط وقع  
والثالث الايجاب في صغرهاهما  
وأن ترى كلية احدها

بكونهما كليتين ويكون احدهما كلية والاخرى جزئية

الصغرى لا اضطربت النتيجة فقد تصدق كافي قولك لاشئ من الانسان مجزئ  
 وكل انسان ناطق وقد تكذب كما وأبدلت الكبرى في هذا المثال به ولكل  
 انسان جسم وكذا لو انتفت كلية احدهما فقد تصدق كافي قولك بعض الحيوان  
 انسان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما وأبدلت الكبرى في هذا المثال  
 بقولك وبعض الحيوان ضاهل وبيان المنتجع والعقيم من هذا الشكل بطريق  
 الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو ايجاب الصغرى ثمانية ضرب لانه اذا  
 لم تكن الصغرى موجبة فاما أن تكون سالبة كلية أو سالبة جزئية وعلى كل لا  
 تنتج مع الاربع الكبريات وبالشرط الثاني وهو كلية احدهما ضرب بان لانه اذا لم  
 يكن احدهما كلية مع كون الفرض أن الصغرى موجبة فاما أن تكون  
 الكبرى موجبة أو سالبة فاذ اضرب هذا الضربان الى الثمانية المتقدمة كانت  
 الجملة عشرة أضرب بطريق التحصيل أن يقال الصغرى لا تكون الاموجبة  
 وهي حينئذ اما كلية وهي تنتج مع الاربع الكبريات واما جزئية وهي تنتج مع  
 السالبة الموجبة أو السالبة فضرره بالنتيجة ستة كما سيذكره المصنف \* الضرب  
 الاول أن يكون مركبان موجبتين كاثنتين نحو كل انسان حيوان وكل انسان  
 ناطق ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ناطق \*  
 الضرب الثاني أن يكون مركبان موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى  
 نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان يقرس ونتيجته سالبة جزئية وهي  
 في المثال المذكور بعض الحيوان ليس يقرس \* الضرب الثالث أن  
 يكون مركبان موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض  
 الحيوان انسان وكل حيوان حساس ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال  
 المذكور بعض الانسان حساس وجعل هذا الضرب ثالثا وما قبله ثانيا هو ما درج  
 عليه الكاتب ومن تبعه واختاره الامام السنوسي في شرح مختصره وقال ابن  
 الحجاب وجاعة العكس وأيده بعض الفضلاء بأن المركب من موجبة جزئية  
 صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج الايجاب والمركب من موجبة كلية صغرى  
 وسالبة كلية كبرى ينتج السلب والايجاب أشرف من السلب \* الضرب  
 الرابع أن يكون مركبان موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو  
 كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال  
 المذكور بعض الحيوان ناطق \* الضرب الخامس أن يكون مركبان  
 موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شئ من  
 الحيوان يحماد ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الانسان ليس  
 يحماد وجعل هذا الضرب خامسا وما قبله رابعا هو ما عليه الامام السنوسي  
 كصاحب الكشف نظر التقديم مآثر كبر من الموجبتين وعكس صاحب

(قوله وأيده بعض  
 الفضلاء الخ) قال الملوي  
 وكان من درج على الاول  
 اعتبر كلية المقدمتين  
 أي والكليّة ولو سالبة  
 أشرف من الجزئية ولو  
 موجبة

(قوله على ما اشترط للشكل الاول) وهو كلية الكبرى لان (٩٥) كبراه سالبة كلية واجباب الصغرى

لا موجهة جزئية ولا يخفى  
أن الثاني أعني إيجاب  
الصغرى مشترك بين  
الضربين (قوله ولو كان  
مركباً من كليتين) أى  
كلّفى الضربين الاولين  
(قوله الا ان كان الاصغر  
مصوراً بالسور الكلى  
الحج) بأن كان السور  
الكلى داخلاً عليه متصلاً  
به فى الصغرى كلّفى  
الضربين الاولين من  
الشكل الاول والثاني

ورابع عدم جمع الحسنيين

اه صبان (قوله أوفى  
عكسها) كلّفى الضرب  
الثالث من الشكل  
الرابع ويشترط أيضاً  
كلية النتيجة على مذهب  
المتأخرين من كون المنتج  
من الرابع ثمانية أضرب  
ان تكون الكبرى كلية  
تحرز عن الضرب الثامن  
منه فان الاصغر فيه  
مصوراً بالسور الكلى فى  
عكس صغره ومع ذلك  
لا ينتج الا جزئية سالبة  
أفاده المأخوذ فى كسره  
فلاكتفاء باشتراط كون  
الاصغر مسوراً بالسور  
الكلى إنما هو على  
مذهب الاقدمين انتهى صبان

الشمسية نظر التقديم ما اشتمل على ما اشترط للشكل الاول \* الضرب السادس أن  
يكون مركباً من موجهة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان  
وبعض الانسان ليس بفرس ونتيجته سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض  
الحيوان ليس بفرس وانما ينتج هذا الشكل كلية ولو كان مركباً من كليتين لان  
النتيجة لا تكون كلية الا ان كان الاصغر مسوراً بالسور الكلى فى الصغرى أوفى  
عكسها وليس لذلك هنا فليتأمل (قوله ورابع عدم جمع الحسنيين الحج) يعنى أنه  
يشترط لاتتاج الشكل الرابع أن لا يجتمع فيمختص أن سواء كانتا من جنسين أعنى  
جنس الكبر وجنس الكيف أو من جنس واحد الا فى الصورة التى استثنىها  
المصنف وهى ما اذا كانت الصغرى موجهة جزئية والكبرى سالبة كلية كما  
سيذكره المصنف فتنتج الصغرى المذكورة مع تلك الكبرى بل لا تنتج الامعها  
فتلخص من هذا انه اذا كانت صغرى هذا الشكل غير موجهة جزئية اشترط  
لاتتاحه ان لا يجتمع فيه الحسنان واذا كانت موجهة جزئية اشترط لاتتاحه أن  
تكون الكبرى سالبة كلية لانه لو اقتصى شرط من هذين الشرطين لاضطربت  
النتيجة كما أوضحه الامام السنوسى فى شرح مختصره وبيان المنتج والعقم من هذا  
الشكل بطريق الاسقاط ان يقال يسقط باشتراط عدم اجتماع الحسنيين فى  
القسم الاول ثمانية ضرب لانه اذا كانت الصغرى سالبة جزئية لم تنتج مع  
الكبريات الاربع واذا كانت سالبة كلية لم تنتج مع ثلاثة منها وهى السالبة  
بقسمها والموجهة الجزئية واذا كانت موجهة كلية لم تنتج مع السالبة الجزئية  
وباشرط كون الكبرى سالبة كلية فى القسم الثانى ثلاثة ضرب لانه اذا كانت  
الصغرى موجهة جزئية لم تنتج مع الموجهة بقسمها ومع السالبة الجزئية فاذا ضمت  
هذه الثلاثة الى الثمانية قبلها كانت الجملة احدى عشر وبطريق التحصيل أن يقال  
الصغرى لا تكون سالبة جزئية وحيداً فاما أن تكون موجهة كلية وهى تنتج مع  
الموجهة بقسمها ومع السالبة الكلية واما أن تكون سالبة كلية وهى تنتج مع  
الموجهة الكلية فقط واما أن تكون موجهة جزئية وهى تنتج مع السالبة الكلية فقط  
فضرره المنتجة خمسة كما سيذكره المصنف \* الضرب الاول أن يكون مركباً من  
موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ونتيجته موجهة جزئية  
وهى فى المثال المذكور بعض الحيوان ناطق \* الضرب الثانى أن يكون مركباً من  
موجهة كلية صغرى وموجهة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق  
انسان ونتيجته موجهة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الحيوان ناطق  
\* الضرب الثالث أن يكون مركباً من سالبة كلية صغرى وموجهة كلية كبرى نحو  
لا شئ من الانسان يجامد وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة كلية وهى فى المثال

المذكور لاشئ من الجهاد بنطاقه الضرب اربع أن يكون مركبا من موجبة كلية  
صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولاشئ من القرس بانسان  
ونتيجه سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الحيوان ليس بقرس والضرب  
الخاص أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو ما  
استثناء المصنف بقوله الابصورة الخ نحو بعض الحيوان انسان ولاشئ من الجهاد  
بحيوان ونتيجه سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الانسان ليس بجهاد  
واعلم أن ما ذكره المصنف هو مذهب الاقدمين وذهب بعض المتأخرين وتبعه  
كثيرون الى أن شرط انتاج هذا الشكل ايجاب مقدّمته مع كلية الصغرى أو  
اختلافها بالكيف مع كلية احدهما وبنوع الى ذلك أن المنتج من ضروبه ثمانية  
وعليه فالضرب السادس أن يكون مركبا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية  
كبرى نحو بعض الانسان ليس بجهاد وكل ناطق انسان ونتيجه سالبة جزئية  
وهى فى المثال المذكور بعض الجهاد ليس بنطاق والضرب السابع أن يكون مركبا  
من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الجهاد  
ليس باقسان ونتيجه سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الحيوان ليس  
بجهاد والضرب الثامن أن يكون مركبا من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية  
كبرى نحو لاشئ من الحيوان بجهاد وبعض الانسان حيوان ونتيجه سالبة جزئية  
وهى فى المثال المذكور بعض الجهاد ليس بانسان وبشرط لا نتاج هذه الاضرب  
الثلاثة زيادة على ما شرطت من المطولات وقدر من بعضهم الى الضرب  
المنتجة من كل شكل لكن مع الجرى على ما درج عليه السكاكى ومن تبعه وعلى  
ما مشى عليه صاحب الشمسية فى الشكل الثالث ومع الجرى على ما ذهب اليه  
بعض المتأخرين من ان المنتج من ضروب الشكل الرابع ثمانية فقال

كريم كبير كقلب بحجبه \* كوى بالتهاب للفؤاد تحصلا  
كحيل له لحظ كأن بطرفه \* لنقى سهاما كالنبايات وغلا  
كلى كل كف ليس بالحب كاذبا \* بد اللسا كنز به كم سنا حلا  
كفى كل كل بل لنا كان كافلا \* لطيفها بها للورى ساد كعلا  
كان سنه للدهى بدر فاحفظن \* وخذ صدر كلم فعمل الشكل محلا  
فكاف لكلى وباعلوجج \* وسين لسلب الجزء واللام أسجلا  
وعلم من قوله فكاف لكلى الخ أن كلاما من التاء والحج والعين والفاء ليس من الرمز  
فتأمل (قوله الابصورة) أى فى صورة وقوله فقها يستبين أى فى تلك الصورة  
يظهر جمع الخمسين والتاء اثنان وفى يستبين مع الخمسين سناد المحسنو  
بالواو بعد الذال وهو اختلاف حر كما قبل الروى بفتح وغيره وهو جائز للولد بن

(قوله فكاف لكلى)  
أى موجب (قوله وباء  
الموجب) أى جزئى (قوله  
واللام أسجلا) أى أطلقا  
أى أطلق السلب فيها

الابصورة فقها يستبين  
عن الجزئية فهى لسلب  
الكلى (قوله وهو  
اختلاف حركة ما قبل  
الروى) عبارة الصبيان  
وهو اختلاف حركة  
ما قبل الرفع بفتح مع  
غيرها والرفع حرف  
اللين قبل الروى

كما نص عليه شيخ الاسلام ذكر ما في شرح الحزرجية وقد تقدم أن بعض المولدين  
استعمل زيادة سائر في الرخا آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثاني كما هنا وقد  
ما فيه فتنه (قوله صغراهما الخ) هذا بيان للصورة المستثناة وقد تقدم التمثيل لها  
فلا تعقل (قوله فمنتهج الخ) الغاء للسببية لان ما تقدم سببا لسيذكر موجله المنتج  
تسعة عشر على ما جرى عليه المصنف من أن المنتج من الرابع خمسة وأعلى  
ما ذهب اليه بعض المتأخرين فائتان وعشرون (قوله لا أول) الا بما معنى من وهو  
على تقدير مضاف والاصل من ضرب أول (قوله كالثاني) أي في أن المنتج أربعة  
(قوله ثم ثالث) يحتمل أن ثم للترتيب في الذكر ويحتمل أنها للترتيب في الربة لان  
الشكاين الاولين أشرف من الآخرين كما علم مما مر (قوله فسته) أي فالمنتج له  
سته فقوله ستة خمسمائة محذوف والقضاء ائدة (قوله واربعة خمسة الخ) الحار  
والجهر ومترعلق بقوله قد أتجاو الباء بمعنى في والمعنى أن الشكل الرابع قد أنتج  
في خمسة أضرب وقد عرفت أن هذا ما ذهب الاقدمين فتنه (قوله وغير ما ذكره  
لن ينتجا) وجعله خمسة وأربعون ضربا بناء على ما ذكره المصنف من أن المنتج من  
الشكل الرابع خمسة فقط وذلك لان الضروب العقلية باعتبار جميع الاشكال  
أربعة وستون فاذا أسقطت المنتج وهو تسعة عشر بناء على ما بقي خمسة وأربعون  
وأعلى ما ذهب اليه بعض المتأخرين فائتان وأربعون لان المنتج عندهم اثنان  
وعشرون فاذا أسقطته بقي اثنان وأربعون (قوله وتنبع النتيجة الاخس) كان  
مقتضى الظاهر أن يقول الحساء لان الموصوف بذلك المقدمة وهي مؤنثة لكنه  
ذكر باعتبار تأويل المقدمة القول قال بعض المحققين ويمكن ان التذكير لوقوع  
الاخس على الحكم أو الكيف ولا يخفى أن أفعال التفضيل ليس على بابه اذا الحسة  
ليست متحققة في كل من الطرفين فهو بمعنى الخمس (قوله هكذا كن) أي  
فهم وعلم هكذا (قوله وهذه الاشكال الخ) الباء اذ خلط على المقصور عليه فالمعنى أن  
الاشكال الاربع المذكورة مقصورة على الجملي ولا تعداه الى الشرطي وهذه  
طريفة للمصنف والراجع انها الاختصاص بالجملي بل تكون في الشرطي أيضا لان  
جعل الحد الوسط نال في الصغرى مقدما في الكبرى يسمى شكلا أول وجعله  
تاليا فيما يسمى شكلا ثانيا وجعله مقاما فيما يسمى شكلا ثالثا وجعله مقدما  
في الصغرى تاليا في الكبرى يسمى شكلا رابعا فقال الاول أن تقول كلما كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان النهار موجودا فالليل حاصل  
وعلى هذا القياس (قوله بالجملي) أي بالقياس الجملي ويحتمل أن المراد كما أشار اليه  
الشيخ الملوئي بالقضية الجملي وتو عليه فذكر المصنف لتأويل القضية القول (قوله  
وليس بالشرطي) هذا تبصر بما علم وكان مقتضى الظاهر أن يقول وليس ببناء

صغراهما موجب فترتبة  
كبراهما سالبة كلية  
فمنتج لاول أربعة  
كالثاني ثم ثالث فسته  
ورابع خمسة قد أنتجا  
وغير ما ذكره لن ينتجا  
وتنبع النتيجة الاخس من  
تلك المقدمات هكذا كن  
وهذه الاشكال بالجملي  
مختصة وليس بالشرطي

(قوله وهو كذلك حيث كان المقام مقام استدلال) قال العطار هذا المعنى له لان المقام اما خطائي واما استدلائي والاول وهو مقام الخطاطبات والمحاورات لا يحتاج لاراد المحج فلا دليل أصلا والثاني لا بد فيه منها وإذا كانت الحجة كلها محذوفة فنحن أين نطلع المخاطب عليها اذا لم يكن ذكرها لازما لمخصص كافي الدليل الالزامي وتحقيق ما هو معتقد المستدل كافي الدليل التحقيقي وأما أنه يحذف الدليل رأسا ويقال إن في هذا المقام دليلا محذوفا فلما لم يقل به أحد على أنالوقلتا ان المحاورات تطوى فيها الأدلة فنحن أين الاطلاع وقد حذفنا كلها ولم يبق ما يدل عليها ولا يطلع على الغيب الا العالم الغيب والشهادة اهـ ولا يخفى ما فيه (قوله من المعلوم أن أو هنالبت مائة خلو الخ) قال العلامة الصبان بعد ذلك وقد تقدم نقل السعدن الاشارات أن ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثلاث فتحو العالم اما أن يعبد الله أو نفع الناس قال العطار هذا أحببنا ما تقدم لان أو في حذفها لا توصف بكونها مائة جمع أو خلو لا عند النجاة ولا عند المناطقة فان أراد أن التركيب الذي احتوى عليها يعني قول المصنف (والمحذف الخ) قضية مائة جمع أو خلو فمنوع لان المصنف لم يرد الحكم بالتثنية بل حذف بعض المقدمات أو النتيجة وانما غرضه الاخبار بأن كل واحد من الامرين سائق لا يقال يمكن ارجاع كلامه لتضيعة منفصلة فإثباته اما أن تحذف بعض المقدمات أو النتيجة لانا نقول هذا تركيب آخر ليس هو التركيب (٩٨) الذي الكلام فيه على أنالوسمنا جدلان ما ذكره المصنف بغيره

قضية منفصلة نقول  
إيهام مائة جمع ومنعه

والمحذف في بعض  
المقدمات  
أو النتيجة علم أي

لذلك تجوز حذف

التأنيث لان الضمير للاشكال لكن المصنف نظر للتأويل بالمدكور كما أشار اليه الشيخ الملوحي والمعنى وليست هذه الاشكال ملتبسة بقياس الشرطى أو بالقضية الشرطية على نظير ما تقدم (قوله والمحذف في بعض المقدمات) أى لبعضها ففي معنى اللام والمراد ببعضها احدها اما الصغرى واما الكبرى لا ما يشمل جزأ من أجزاء المقدمة الواحدة يؤخذ من كلام المصنف أنه لا يجوز المحذف في كل المقدمات وهو كذلك حيث كان المقام مقام استدلال كما قاله بعض المحققين وقوله أو النتيجة من المعلوم أن أو هنالبت مائة خلو لجواز أن لا يقع حذف أصلا وليست مائة جمع أيضا لجواز حذف البعض مع

النتيجة

البعض مع النتيجة يعين على صحة المثالين الذين ذكرهما وقد أبطلناهما

فان قلت أو هذه ما حقيقتها انزلت للشك ولا للايهام كما لا يخفى ولا للتخيير والاباحة لهما يسبقان بالطلب ولا طلب هنا قلت من معاني أو أنها قدر ادبها أفراد كل واحد من المظوفين في وقت كقولك كنت أكلت التين أو الغيب تريد هذارة وهذارة فتجلبت أو لا غرادها مخاطب يعلم من هذا أنهم يرد الشك ولا للايهام بل قصده انه لا يجمع بينهما أو فرد كل واحد منهما فانه لاجلال السيوطي في حاشية معنى السبب عن شارح المفصل للاندلسي وأسلم من هذا جعلها للتوبيخ اذ علمت هذا كله علمت أن جوابه المنقول عن السعدني محتاج اليه على أنه لم ينقل عبارته كما هي فان نصها هكذا علم أن كل ما استعملت فيه أدوات الانفصال لا يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثلاثة لانه قال في الاشارات وقد يكون لغیر المحقق اصناف أخرى مائة الجمع ومائة الخلو كقولنا رأيت اما زيد واما عمر أو العالم اما أن يعبد الله واما أن نفع الناس اهـ وهذه العبارة تنادى بان الكلام في خصوص القضية المنفصلة لا في أو غيرها والالزام أن كل موضع استعملت أو فيه كان فيه انفصال وعندا لم يقل بذلك أحد ألا ترى الى مثال الاباحة جالس الحسن أو ابن سيرين وقد تأتى للاضراب وغيره فان معانيها تنوف عن العشرة اهـ ولا يخفى ما فيه

النتيجة فتلخص من هذا أن صور الحذف خمس حذف كل واحد وحذف الصغرى مع النتيجة وحذف الكبرى معها حذف الصغرى وحدها كإثبات قولك في مقام الاستدلال على دعوى أن زيداً محذوف كل زان محذوف بديح وحذف الكبرى وحدها كإثبات قولك في هذا المقام لأنه زان فهو يحذف وحذف النتيجة وحدها كما في قولك في المقام المذكور لأنه زان وكل زان محذوف الصغرى مع النتيجة كما في قولك في ذلك المقام لأن كل زان محذوف الكبرى معها كإثبات قولك في المقام المتقدم لأنه زان فله حفظ (قوله لعلم) أي عند العلم بالحوذف فاللام مغني عن وا حترز بذلك عما إذا فقد العلم به فلا يجوز حذفه (قوله وتنتهي الخ) الضمير للمقدمات المعلومة من السياق كذا قال الشيخ الملوحي في كبيره وفيه إتمام ذكر ضرورة صراحة كما لا يخفى وقوله إلى الضرورة أي إلى ذات ضرورة تعني إلى مقدمات ضرورية ومنها المقدمات المسلمة ومحل ما ذكر كما هو ظاهر إذا لم تكن المقدمات نفسها ضرورية كما في قولك الأربعة عدد ينقسم إلى متساوين وكل عدد ينقسم إلى متساوين زوج أو مسلمة كإثبات قولك مشير إلى فعل شيء بغير حق هذا ظلم وكل قبيح والافتلا معني له في الأول ولا حاجة إليه في الثاني فتلخص أن المقدمات التي لم تكن ضرورية ولا مسلمة لا بد أن تنتهي إلى مقدمات ضرورية أو مسلمة فإذا قلت مثلاً في الاستدلال على حدوث الأجرام صغراتها حدثت وكل ما كان كذلك فهو حادث افتقر كل من مقتضى هذا الدليل إلى الاستدلال عليه حتى ينتهي إلى ما ذكر فستدل على الصغرى بقولك الأجرام صغراتها متغيرة وكل متغيرة حادث والأولى من هاتين المقدمتين لا تحتاج إلى الاستدلال لكونها ضرورية بالملاحظة والثانية محتاجة إلى الاستدلال بأنه إن كان التغيير من عدم الوجود كان الوجود طارئاً وذلك هو معنى الحدوث وإن كان من وجود إلى عدم كان الوجود جائزاً والمحذور لا يكون الأحادنا وتستدل على الكبرى بقولك كل من صفاته حادثه لا يعبري عن الحوادث وكل ما لا يعبري عن الحوادث لا يسبقها وكل ما لا يسبقها حادث فقد انتهت كل من الصغرى والكبرى إلى الضرورة ولا عبرة باستراضات الفلاسفة على بعض تلك المقدمات لأنها مجرمة كإثباته وقوله لما من دور الخ وجهه أنه لو لم تنته المقدمات إلى ذلك لزم توقف العلم بها على غيرها وكذا الحال في ذلك الغير وهكذا فإن عدنا إلى بعض الأوائل لزم الدور وهو توقف شيء على ما يتوقف عليه وإن ذهبنا إلى غاية لزم التسلسل وهو توقف أمر على أمر آخر وتوقف على أمر آخر وهكذا إلى ما لا نهاية له وأعلم أنه يوجد في بعض النسخ زيادة أربعة أبيات متعلقة بردماء الشكل الأول اليه ونصها

وغير أول من الأشكال \* اليسهم ودوبلا اشكال

(قوله إن صور الحذف  
خمس) تبسح العلامة  
الصبان واعتراضه العطار  
وتنتهي إلى ضرورة ما  
من دور أو تسلسل قد زلما

بان الصور ثلاثة وهي  
التي اقتصر عليها الملوحي  
وأطال في ذلك فراجع  
تعليل ما فيه

فالثاني مردود بعكس الكبرى \* والثالث اردده بعكس الصغرى

ورابع بعكس ترتيب رد \* أو المقدمات هكذا ورد \*

\* وأول منها هو المعيار \* لانه من بينها المدار \*

والمتبادر وأما الست من كلام المصنف لما فيها من عدم الاطراف في جميع الاضراب  
اذ قوله فالثاني مردود بعكس الكبرى لا يظهر الا في ضربين من ضروب الاول  
والثالث فمثال الضرب الاول أن تقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر  
يحويان ينتج لاشئ من الانسان بحجر فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست  
كبراه بأن تقول هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج  
المطلوب بعينه وهو لاشئ من الانسان بحجر ومثال الضرب الثالث أن تقول  
بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر  
فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست كبراه بأن تقول هكذا بعض الحيوان  
انسان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس  
بحجر وأما السلم يكن ظاهرا في كل من الضرب الثاني والرابع لان الضرب الثاني  
مركب من سالبه كلية صغرى وموجبته كلية كبرى ولو رد الى الشكل الاول  
بعكس الكبرى لكان من ضروبه العقيمة لان صغراه سالبته كبراه حرجية وقد  
تقدم انه بشرط لانتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فلا يمكن  
رده بذلك وانما يمكن رده بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا  
قلت مثلا لاشئ من الحجر يحويان وكل انسان حيوان أنتج لاشئ من الحجر  
بانسان فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست الصغرى وجعلتها كبرى ثم  
عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر  
يفتج لاشئ من الانسان بحجر فتعكس النتيجة الى قولنا لاشئ من الحجر بانسان  
وهو المطلوب ولان الضرب الرابع مركب من سالبه حرجية صغرى وموجبته كلية  
كبرى ولو رد الى الشكل الاول بعكس الكبرى لكان من ضروبه العقيمة لما  
تقدم فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بدليل الافتراض وقديسه الامام السنوسي  
في شرح مختصره بما يطول ذكره وقواه والثالث اردده بعكس الصغرى  
لا يظهر الا في أربعة أضرب من ضروب الاول والثاني والثالث والخامس فمثال  
الضرب الاول كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق  
فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغراه بأن تقول هكذا بعض الحيوان  
انسان وكل انسان ناطق ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ناطق ومثال  
الضرب الثاني كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض  
الحيوان ليس بفرس فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغراه بأن  
تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج المطلوب بعينه



وهو بعض الحيوان ليس بقرس ومثال الضرب الثالث بعض الحيوان انسان  
وكل حيوان جسم ينتج بعض الانسان جسم فاذا أردت رده الى الشكل الاول  
عكست صغراه بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج  
المطلوب بعينه وهو بعض الانسان جسم ومثال الضرب الخامس بعض الحيوان  
انسان ولاشي من الحيوان بمجاد ينتج بعض الانسان ليس بمجاد فاذا أردت رده  
الى الشكل الاول عكست صغراه بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشي  
من الحيوان بمجاد ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس بمجاد وانما لم  
يكن ظاهرا في كل من الضرب الرابع والسادس لان الضرب الرابع م ك ب من  
موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ولورد الى الشكل الاول بعكس الصغرى  
لكن من ضره بالعقيدة لان كبراه جزئية وقد تقدم أنه يسترطل انتاج الشكل الاول  
كلية الكبرى فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم  
عكس النتيجة فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق انتج بعض  
الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست الكبرى وجعلتها صغرى ثم  
عكست النتيجة بأن تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج  
بعض الناطق حيوان فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو  
المطلوب ولان الضرب السادس م ك ب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية  
كبرى ولورد الى الشكل الاول بعكس الصغرى لكن من ضره بالعقيدة لما ذكر  
فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بدليل الافتراض وقد ذكره الامام السنوسي  
في شرح مختصر مما لا يناسب ذكره هنا وقوله ورابع الخ على الوزيع لان لشق الاول  
أعني عكس الترتيب بالنسبة لثلاثة أضرب من ضره الاول والثاني والثالث  
فمثال الضرب الاول أن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض  
الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة  
بأن تقول هكذا كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان  
فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ومثال الضرب  
الثاني أن تقول كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان  
ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن  
تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان  
فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ومثال الضرب  
الثالث أن تقول لا شيء من الانسان بمجاد وكل ناطق انسان ينتج لا شيء من المجاد  
بناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن  
تقول هكذا كل ناطق انسان ولا شيء من الانسان بمجاد ينتج لا شيء من الناطق

بحمد الله تعالى إلى قولنا لا شيء من الجهاد ناطق وهو المطلوب والشق الثاني أعني عكس المقدمات بالنسبة للضرب الرابع والخامس مثال الضرب الرابع أن تقول كل إنسان حيوان ولا شيء من الفرس بإنسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكستهم لدميته بأن تقول هكذا بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان بفرس ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس بفرس ومثال الضرب الخامس أن تقول بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الجهاد بحيوان ينتج بعض الإنسان ليس بجهاد فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكستهم لدميته بأن تقول هكذا بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجهاد ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الإنسان ليس بجهاد وهذا ما يسره الله تعالى على هذه الآيات فاحفظه

❦ (فصل في الاستثنائي) ولعل المصنف ترجم بهذا الترجمة لطول العهد والافكان مقتضى الظاهر أنه لاحاجة اليه لأن قوله ومنه الخ معطوف على قوله فنه الخ كما لا يخفى ❦ واعلم أن الاستثنائي مؤلف من مقدمتين أحدهما شرطية وتسمى كبرى والأخرى استثنائية وتسمى صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سيذكره المصنف فالاول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية وإنما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى لأن ألفاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألفاظ الشرطية وأيضا لاعتبارهما بالترتيب الأقرب إلى بيان جعلهما على هيئة الشكل الأول المر كس من جملة وشرطية لوجدت فيه الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فإذا قلت مثلا كذا كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان وجدته في قوله هذا إنسان وكل ما كان إنسانا فهو حيوان ونتيجته عين نتيجته ولا يختلفان إلا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ أفاده المألوف في كبريه (قوله ومنه ما يدعي الخ) أي من القياس من حيث هو ما يسمى بالاستثنائي لما تقدم من اشتماله على الاستثنائية المذكور فيها أداة الاستثناء وهي لكن وإنما سميت أداة استثناء مع كونها أداة استدراك لثبته الاستدراك بالاستثناء في أحادته فيما قبله شيئا لم يجد فيه كذا كره ابن يعقوب بمسوطا (قوله يعرف بالشرط) محذوف البناء أو ثبوتها ساكنة لوزن أي يسمى بالشرطي لاشتماله على الشرطية كما مر وإنما لم يسم الاقترافي بذلك مع أنه قد يترتب من الشرطية على الرجوع لعدم لزوم ذلك فإنه قد يترتب من محض الحملات بل هذا هو الاكثر فيه كذا يؤخذ من كلام المسولي في كبريه (قوله بلا امتراء) أي بلا شك (قوله وهو الذي دل الخ) يعني أن القياس الاستثنائي هو الذي دل على النتيجة بالفعل أو على ضدها كذلك فالاول اذا استثنيت عين المقدم كما اذا قلت كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود

❦ (فصل في الاستثنائي) ❦  
ومنه ما يدعي بالاستثنائي  
يعرف بالشرط بلا امتراء  
وهو الذي دل على النتيجة

والثاني اذا استغنيت تقيض التالي كما اذا قلت كلما كانت الشمس ظلكا فعلا النهار موجودا لكن النهار ليس موجودا فالشمس ليست بطالعة (قوله أو ضدها) المراد بالضد هنا معناه اللغوي وهو مطلق المنافي فاندفع ما قد يقال الضدان هما الامران الوجوديان اللذان بينهما غائبة الخلاف الخ وما هنا ليس كذلك كما أشار لذلك الشيخ المولى (قوله بالفعل) أي بأن يكون ذلك مذكورا فيه بصورته وقوله لا بالقوة نصرح بمعالم (قوله فان يك الشرط الخ) غرضه بذلك بيان كيفية انتاج القياس الشرطي وقوله ذا اتصال أي بأن كانت شرطية متصلة وقوله أنتج وضع ذلك وضع التالي أي أنتج اثبات المقدم في الاستثنائية اثبات التالي في النتيجة لان المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت لازمه ومثال ذلك أن نقول كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان فلو حيوان وقوله رفع تالي رفع أول أي أنتج نفى التالي في الاستثنائية نفى المقدم في النتيجة لان التالي لازم للمقدم وانتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم ومثال ذلك أن نقول كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان فليس بانسان (قوله ولا يلزم في عكسهما) يعني أنه لا يلزم الانتاج في عكس وضع المقدم وهو وضع التالي ولا في عكس رفع التالي وهو رفع المقدم فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه حيوان لم ينتج أنه انسان ولا انه ليس بانسان واذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بانسان لم ينتج انه ليس بحيوان ولا أنه حيوان ولا يرد نحو كلما كان هذا انسانا كان ناطقا لان استلزام وضع التالي فيه لوضع المقدم ورفع المقدم رفع التالي ليس لصورة القياس بل لمخصوص المادة (قوله لما انحلا) أي لما اتضح من أنه قد يكون التالي أعم من المقدم كما في قولك كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ولا يلزم من وضع ااعم وضع الاخص ولا رقه ولا يلزم من رفع الاخص رفع ااعم ولا وضعه (قوله وان يكن منفصلا الخ) أي بأن كانت شرطية منفصلة وقد تقدم لها ما أن تكون مانعة الجمع والخلو معا وهذا هو القسم الاخص وما أن تكون مانعة الجمع فقط وما أن تكون مانعة الخلو فقط ولذلك كان القياس المنفصل ثلاثة أقسام الاول مانعهما وهو الاخص وهو ما كانت شرطية المنفصلة مانعتهما والثاني مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطية المنفصلة مانعة الجمع فقط والثالث مانع الخلو فقط وهو ما كانت شرطية المنفصلة مانعة الخلو فقط وقد بين لمصنف كيفية انتاج كل من هذه الاقسام على الترتيب المذكور فذكر الاول أربع نتائج ولكل من الثاني والثالث نتيجتين كما سيأتي بيانه (قوله فوضع ذا ينتج رفع ذلك) أي فاثبات أحدهما طرفين ينتج نفى الآخر لانه يمتنع اجتماعهما فاذا قلت مثلا العدد ا ما أن يكون زوجا وما أن يكون فردا السكنة زوج أنتج أنه

(قوله بان يكون ذلك مذكورا فيه بصورته) تصوير للدلالة على ذلك بالفعل بينه ان المراد بالدلالة على ذلك الاشتمال عليه لا ما يتبادر منها وهو الافادة حتى يرد ان الاستغناء يقتضي أيضا النتيجة بالفعل ثم لا يرد انه تقدم في تعريف القياس

أو ضدها ما فعل لا بالقوة فان يك الشرطي ذا اتصال أنتج وضع ذلك وضع التالي ورفع تالي رفع أول ولا يلزم في عكسهما لما انحلا وان يكن منفصلا فوضع ذا ينتج رفع ذوا العكس كذا

انه يجب مغايرة القياس للنتيجة لقوله فيه مستلزما بالذات قولنا آخر الان المراد بالمغايرة أن لا يكون النتيجة مشتملة على احدهما المقدمتين وهي فيما نحن فيه جزء احدهما لا عين احدهما

ليس بقدر أو قلت لكنه فرد أنتج انه ليس بزوج وقوله والعكس كذا أي رفع ذا  
 ينتج وضع ذاك فرفع أحدهما ينتج وضع الآخر لانه يمتنع ارتفاعهما فاذا قلت  
 في المثال المذكور ولكنه ليس بزوج أنتج أنه فرد أو قلت لكنه ليس بقدر أنتج أنه  
 زوج وهو اعلم أنه لا يطاق في هذه القافية لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة  
 في الشطر الأول والشطر الثاني (قوله وذلك في الاخص) يعني أن مجموع ذلك في  
 الشرطي الحقيقي الذي هو أخص من غيره بناء على ما قدمه المصنف من أن  
 الحقيقة أخص من كل مانعة للجمع ومانعة للخلو (قوله ثم إن يكن مانع جمع الخ)  
 يحتمل أن ثم للترتيب الذي كرى ويحتمل أنها للترتيب في الشرف لأن الحقيقي  
 أشرف من غيره وقوله في موضع ذالخ أي في موضع أحد الطرفين فهم رفع الآخر لانه  
 يمتنع اجتماعهما فاذا قلت مثلاً ما أن يكون هذا الجسم أبيض واما أن يكون  
 أسود لكنه أبيض أنتج أنه ليس بأسود أو قلت لكنه أسود أنتج أنه ليس بأبيض  
 وقوله دون عكس أي لانه لا يمتنع ارتفاعهما فلا ينتج رفع أحدهما وضع الآخر  
 فلو قلت في المثال المذكور ولكنه ليس بأبيض لم ينتج أنه أسود ولو قلت لكنه ليس  
 بأسود لم ينتج أنه أبيض (قوله واذا مانع رفع كان) لا يخفى أن كان مؤخره من تقديم  
 والاصل واذا كان مانع رفع وقوله فهو عكس ذأ أي عكس مانع الجمع فبرفع أحد  
 الطرفين أنتج وضع الآخر دون عكس فاذا قلت مثلاً هذا ما غير أبيض واما غير  
 أسود لكنه ليس غير أبيض أنتج أنه غير أسود أو قلت لكنه ليس غير أسود أنتج  
 أنه غير أبيض بخلاف ما لو قلت لكنه غير أبيض فانه لا ينتج أنه ليس غير أسود  
 وبخلاف ما لو قلت لكنه غير أسود فانه لا ينتج أنه ليس غير أبيض واما أنتج في الشق  
 الأول لانه يمتنع ارتفاعهما واما لم ينتج في الشق الثاني لانه لا يمتنع اجتماعهما  
 (فصل في لواحق القياس) الاضافة جنسية لاستغراقية لان المصنف لم يتكلم  
 الاعلى ثلاثة منها وهي القياس المركب وقياس الاستقراء وقياس التمثيل  
 وأهمها رابعا وهو قياس الخلف وضابطه أن يستدل على ثبوت المطلوب  
 بابطال نقيضه كان تقول في مقام الاستدلال على ثبوت قدمه تعالى لو لم يكن  
 قدما لكان حادثا ولو كان حادثا لزم الحال وما أدى الى الحال باطل واذا بطل  
 ذلك بطل ما أدى اليه واذا بطل ذلك ثبت المطلوب وآل في القياس للعهد  
 والمعهود القياس البسيط والالم يصح جعل القياس المركب من جملة  
 اللواحق (قوله ومنه ما يدعونه مركبا) أي ومن القياس من حيث هو ما يسمونه  
 قياسا مركبا وقوله لكونه من حجج قدر كفا أي ولو بالقوة كفاي مفصول  
 النتائج ولا يخفى أن الحجج جمع حجة وهي القياس لكن المراد بالجمع  
 ما قوف الواحد (قوله فركبته) جواب الشرط الذي بعده على مذهب الكوفيين  
 ودليل جوابه على مذهب البصريين (قوله واقلب نتيجة الخ) أي ولو

(قوله وهو قياس الخلف)  
 أي الباطل يسمى بذلك  
 لكونه ينتج الباطل على  
 أنه لا يمتنع صحة المطلوب  
 لانه لا يكون باطلا وقيل  
 لان المستدله ينزل  
 حجة خلف ظهوره ويقصد  
 حجة

وذلك في الاخص ثم ان يكن  
 مانع جمع في موضع ذالك  
 رفع لذلك دون عكس واذا  
 مانع رفع كان فهو عكس ذالك  
 (فصل في لواحق القياس)  
 ومنه ما يدعونه مركبا  
 لكونه من حجج قدر كفا  
 فركبته ان ترد أن تعلمه  
 واقلب نتيجة

خصمه ليمطلها وقيل لانه  
 يأتي المطلوب من خلفه  
 أي من ورائه الذي هو  
 نقيضه وقيل لان نتيجته  
 مما ينبغي خلف الظهور  
 لبطالها فيصح المطلوب  
 له يوسى

تقدير اكافي مقصود النتائج (قوله به) أي فيه فالبايع معني في (قوله مقدمه) مقبول  
ثان أقوله اقلب لتضمنه معني اجعل (قوله بأخرى) أي مع أخرى فالبايع معني مع  
(قوله الى هلم جرا) اعلم أن هلم في الاصل تستعمل لطلب الاقبال ثم استعيرت لطلب  
الاستمرار او الجرح في الاصل مصدر جرحه اذا سجد والمراحمه هنا الاستمرار والى في  
كلام المصنف مقدرة الدخول على محذوف موصوف يقول محذوف فكله قال  
الى أمر يقال فيه ليستمر على ذلك استمرارا اه كذا يؤخذ من كلام ابن يعقوب  
والذي في كلام الشيخ الملوئي أن هلم ليس لطلب بل للخبر وعبر عنه بصيغة الطلب  
كفي قوله تعالى ولتحمل خطاياكم فكانه قال وانه الى استمرار ذلك استمرارا  
ومقتضى هذا أن الى في كلام المصنف باقية على معناها وقال الشيخ الملوئي في كبره  
انها بمعنى مع فكانه قال مع الاستمرار على ذلك استمرارا فليتلأ (قوله متصل  
النتائج الذي حوى الخ) لا يخفى أن متصل النتائج ومقصودها قسمان من القياس  
المركب والاول هو ما ذكرت فيه نتائج نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس  
فكل انسان حساس وكل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا  
وانما سمي بذلك لوصل نتائج مقدماته والثاني هو ما لم تذكر فيه نتائج نحو كل  
انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام وهكذا وانما سمي بذلك  
لفصل نتائج عن مقدماته كذا يؤخذ من كلام الشيخ الملوئي ومقتضاه أن النتيجة  
تذكر في القسم الاول مرتين مرة نتيجة ومرة مقدمه والذي يقيد كلام ابن يعقوب بأنها  
تذكر فيه مرة واحدة نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان  
حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا قال بعض المحققين والانصاف أن  
هذا الوجه أو نسب يجعل متصل النتائج قياسا واحدا بحسب الظاهر اه لكن  
الاول هو الذي يقضيه قول المصنف فيما تقدم واقلب نتيجة الخ فليتبني (قوله  
كل سوا) أي كل من متصل النتائج ومقصودها سوا في افادة المطلوب (قوله وان  
يجزئ على كلى استدلال) لا يخفى أن كلاما من قوله يجزئ وقوله على كلى متعلق  
بقوله استدلال والجزئ كالكلى صفة لموصوف محذوف والتقدير وان استدلال بحكم  
جزئ على حكم كلى وقوله فذا بالاستقرار اعندهم عقل اسم الإشارة عائذ للاستدلال  
المفهوم من قوله استدلال الجار والمجرور متعلق بقوله عقل على تفصيله معنى سمي  
والضمير لاناطقة مصرح بهذا أن المصنف نفس الاستقرار اما الاستدلال بالحكم  
الجزئى على الحكم الكلى كافي قولك كل حيوان يحرك فكله الاستدلال عند المضغ لان  
الانسان يحرك فكله الاستدلال عند المضغ والجار يحرك فكله الاستدلال عند المضغ  
والبعل يحرك فكله الاستدلال عند المضغ وهكذا بعد ان تبعت معظم الجزئيات  
فوجدته كذلك فظننت أن سائر الجزئيات مثل ذلك المعظم مع أن بعض الافراد

به مقدمه

ينز من تركيها بأخرى

نتيجة الى هلم جرا

متصل النتائج الذي حوى

يكون أو مقصودها كل سوا

وان يجزئ على كلى استدلال

فذا بالاستقرار عندهم

عقل

ليس كذلك كالتمساح فإنه يحرك فكاه الأعلى عند المضغ هذا وفسر بعضهم  
الاستقراء بالحكم الكلي على الكلي بما وجد في أكثر جزئياته وكلاهما هذين  
التفسيرين ضعيف والصحيح كما قاله السعد ما ذكره حجة الاسلام من أنه تصفح  
أموال جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات ثم إن كانت تلك الأمور  
جميع الجزئيات كان ذلك التصفح استقراء تاما وإن كان أكثرها كان استقراء  
ناقصا كما قال بعض أهل التحقيق ومثله في جمع الجوامع ومقتضاه أنه يشترط في  
الاستقراء الناقص أن تكون الأمور المتصفحها أكثر الجزئيات وهو ما جرى عليه  
كثير من المناطقة ويلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون  
استقراء واستشكله ابن قاسم في الآيات بأنه قد استند الفقهاء في مسائل إلى  
الاستقراء مع أن الأمور المتصفحها ليست أكثر الجزئيات كما في حكمهم بأن  
أقل الحميض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما وغالبه ست أو سبع فاتهم قد صرحوا  
بأن مستند الآمام الشافعي في ذلك الاستقراء معلوم أنه لم يتصفح جميع نساء العالم  
ولأن أكثر من كان في زمانه فالوجه ترك التقييد بالاكثر وإن قيد به كثير من المناطقة  
نعم ينبغي التقييد بالبعض الذي يحصل بتصفح ظن عموم الحكم اهتبه في (قوله  
وعكسه يدعي الخ) أي ومقيد عكسه يدعي الخ كما أشاره الشيخ الملو في كسبه  
وذلك لأن عكس ما ذكره الاستدلال بالكلي على الجزئي وليس ذلك هو المسمى  
بالقياس المنطقي وإنما المسمى بنفس المقدمة المستدل بها فلا بد من تقدير  
المضاف المذكور في كلا المصنف (قوله وهو الذي قدمته) أي في قوله إن القياس  
من قضايا صور الخ (قوله وحيث جزئي على جزئي جعل) باسكان الياء الثانية  
للو وزن وقوله لجامع أي بين المشبه والمشبّه به وذلك كما في قولك النبيذ حرام كالخمر  
بجامع الاسكار وأركانها أربعة مشبه ويسمى حدا أصغر ومشبه به ويسمى أصلا  
وحكم ويسمى حدا أكبر وجامع يسمى حداً وسط كذا يؤخذ من شرح الملو  
الصغير وفي شرحه الكثير أن هذا اصطلاح المناطقة لكنه لم يذكر أن المشبه به  
يسمى أصلا في اصطلاحهم فليراجع (قوله فذلك تمثيل جعل) اسم الإشارة مماثلة  
للحمل المفهوم من قوله جعل وصرح بهذا أن المصنف يفسر التمثيل بحمل جزئي  
على جزئي في الحكم لجامع بينهما وهو غير مخالف لما ذكره السعد من أنه يشبهه  
جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به  
المعلن بذلك المعنى فليتأمل (قوله ولا يفيد القطع بالدليل الخ) المراد بالدليل  
المدلول فالمعنى أن كلاما من قياس الاستقراء وقياس التمثيل لا يفيد القطع بالمدلول  
الذي استدلل عليه بما لا الأول فلابد من ما يكون بعض الأفراد التي لم يتصفحها  
على خلاف ما تصفحه كما تقدم توضيحه ومن هذا يعلم أن الكلام هنا في خصوص

وعكسه يدعي القياس  
المنطقي  
وهو الذي قدمته ففق  
وحيث جزئي على جزئي جعل  
لجامع فذا التمثيل جعل  
ولا يفيد القطع بالدليل

(قوله مقبولة) هي القضا بالتي صدرت من متكلم يعتقد الناس فيه اعتقادا جسيما لا ملاما سماوي كما تراه في بعض أناس يحايهم الله بحجة القبول والهمة فايردمن قبلهم براء (١٠٧) الناس حقوا ولم يكن كذلك

واما الاختصاصه بصفة ظاهرة تقتضي حسن الاعتقاد كزيادة علم أو عمل كالقضا بالماخوذة من علماء السلف والمقبولة من علماء الوقت وعباد الزمان اه يوسي (قوله مظنونة) هي القضا التي ترجح في الذهن صدقها مع تجوز تقيضها اه يوسي (قوله ترغيب قياس

الاستقراء الناقص لا فيما يشمل الاستقراء التام لانه يفيد القطع بالذي استدل عليه كما اذا تصفحت جميع جزئيات الحيوان فوجدت الموت لازما لها فاستدلت بذلك على أن كل حيوان يموت وأما الثاني فلانه لا يلزم من تشابه الامر في شئ أنهما كذلك في شئ آخر (قوله قياس الاستقراء التمثيل) الاضافة للجنس أو أن قوله والتمثيل معطوف على الاستقراء بملاحظة المضاف المحذوف لدلالة المضاف الاول عليه فاندفع الاعتراض بأن كل من الاستقراء او التمثيل قياس مستقل ومقتضى عبارته أن مجموعهما قياس واحد

(فصل في أقسام الحججة) وجعلتها ستة لان المصنف شذذ ذكر أنها تنقسم الى نقلية وعقلية وأن الثانية تنقسم الى خمسة أقسام وانما سميت بالحجة بذلك لان التمسك بها يحجج خصمه (قوله وحجة) مبتدأ والمسوغ للابتداء بها فصد الحنسن أو التمهيل وقوله نقلية نسبة للنقل لاستداده اياه وان كان العقل هو المدرك لها وهي ما كان كل من مقدمتيها أو احدهما من الكتاب أو السنة أو الاجماع تصريحا أو استنباطا فان قيل سيجعل المصنف البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يتركب من مقدمتين كما هما أو احدهما نقلية أجيب بأنه لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون الاعتياد على أنه قد يقال باختصاص البرهان عند المناطقة بما مقدماته عقلية تان لاهماته لا يبحثون عن العقلية أفاده الملو في كبره وقوله عقلية نسبة للعقل لاستداده اياه (قوله أقسام هذى) اى العقلية وقوله خمسة جلية اى واحدة جمع عند أهل المنطق (قوله خطابه) هي بفتح

الاستقراء والتمثيل (فصل في أقسام الحججة) وحجة نقلية عقلية أقسام هذى خمسة جلية خطابه شعر

المخاطب اى أو ترهيبه وهذا هو الاصل عندهم والا فقد تستعمل للرد على المدعى في دعواه (قوله من مقدمات تنبسط منها النفس) سواء كانت في نفسها صادقة أو كاذبة يقينية أو غيرها أو القدمات لا يعتبرون في الشعر الوزن بل هو التخيل وهو انقباض النفس أو انبساطها والمحدثون

الحاد مار كس من مقدمات مقبولة أو من مقدمات مظنونة فقال الاول أن تقول العمل الصالح يوجب الفوز وكل ما كان كذلك لا ينبغي اهماله ينتج ان العمل الصالح لا ينبغي اهماله ومثال الثاني أن تقول فلان يطوف بالليل بالسلاح وكل من كان كذلك متلخص ينتج أن فلانا متلخص وسميت بذلك لان القصد منها ترغيب المخاطب فيها يفعل كما فعله الخطباء (قوله شعر) هو بكسر الشين ما ركب من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض فالاول نحو قول من يريد الترغيب في شرب الخمر هذه خمر وكل خمر ياقوتة ينتج هذه ياقوتة سيالة فان النفس تنبسط من ذلك والثاني نحو قول من يريد التنفير من العسل هذا عسل وكل عسل مرة مهوعة ينتج هذا مرة مهوعة والمرأة في المراء وضبطها بعضهم بالهال وعليه فهي ما يجتمع في الجرح من القيح ويصحب في مهوعة كسر الواو المشددة وقتحها فالاول على أنها تهوع النفس والثاني على أنها تهوعها النحل وسمى بذلك لان العرض منه ترغيب النفس أو ترهيبها كما يفعله

يعتبرون مع التخيل الوزن والمجهول لا يعتبرون فيه الا الوزن وهو المشهور والآن (قوله المرأة) هي علة طليعة لازقة بالكبد مقررة للرة بكسر الميم (قوله تهوعها النحل) أن تنقبأ بها

(قوله من مقدمات

مشهور) هي القضايا التي عرفها جميع الناس سواء كانت يقينية في نفسها ولا وسيت شهز تها فيما بينهم أما اشتغالها على مصلحة عامة تتعلق بنظام أحوالهم نحو العدل حسن والقلم قبيح والما في طباعهم من الرأفة نحو مواساة الفقراء معجدة أو من الغيرة والحمية نحو كشف العورة مذموم

وبرهان جدل  
وخامس سفسطة نلت  
الامل  
أجلها البرهان

(قوله أو مسلمة) هي القضايا التي سلمها الخصمان لينبأ عليها حكمي فدفع كل من الخصمين صاحبها سواء كانت صادقة أم لا يقينية أم لا (قوله بكلام يشغل فكره) كان يسمه أو يعنيه أو يظفر له عينا يعبر فيه أو يقطع كلامه أو يعرب عليه بعبارة غير مألوفة أو يخرج به عن محل النزاع والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الشعراء (قوله وبرهان) سيأتي أنه ما ركب من مقدمات يقينية نحو قوله لا زيد انسان وكل انسان حيوان ينتج ز يدحيوان وسمى بذلك لأنه مأخوذ من البره وهو القطع لما فيه من قطع الخضم عن المنازعة (قوله جدل) هو بفتح أوله ما ركب من مقدمات مشهورة أو مسلمة ما اعتد الناس واما عند الخضم فقال الاول أن تقول الظلم قبيح وكل قبيح يشين ينتج الظلم يشين ومثال الثاني أن تقول الاحسان خير وكل خير يزين ينتج الاحسان يزين ومثال الثالث أن تقول قول زيد خير عدل وكل ما هو كذلك يعمل به ينتج قول زيد يعمل به وسمى بذلك لأنه يقع في المحادلة وهو حسن ان كان المقصود به حسنا بل قد يجب كما لو ظهر من فضل الناس في العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من يحسن ذلك مجادلته أفاده بعضهم قوله وخامس سفسطة) هي في الاصل الحكمة الموهوبة والمراد بها ما ركب من مقدمات وهمة كاذبة أو شبهة بالحق وليست به أو شبهة بالمشهورة وليست بها فالاول كان تقول الحجر ميت وكل ميت جاد ينتج الحجر جاد والثاني كان تقول شـير الى صورة فرس على نحو هذا فرس وكل فرس صهال ينتج هذا صهال والثالث كان تقول في شخص يتكلم بالعلم على غير هدى هذا يتكلم بالفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم ينتج هذا عالم وتسمى مشاغبة ومنها المغالطة المخارجية وهي أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ليظفر للناس أنه غلبه ويستر بذلك بهله وهي كثيرة في زماننا هذا وهي حرام ما لم تدع الضرورة اليها في دفع نحو كافر من رافضي أو عتري ومن ذلك ما وقع للقاضي الباقلاني أنه أقبل على مجلس المناظرة وفيه ابن المعلم أحدر ورس الرافضة فالتفت الى أصحابه فقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضى ذلك من بعد فاجلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى ألم ترانا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزوا وقد وقع لهم غير ذلك حتى تعجب الناس لفطنته وأعداده للامور اصابهاها ومن ذلك أيضا ما وقع لبعض الاشياخ أنه بحث مع بعض المدرسين وكان أصله من اليهود فقال له هذا العلم الذي قرأتيه علم الاصول معر ضا بأنه لا فرق بين علم الاصول وغيره ليغيظه فقال له لم يلبس على التوراة معر ضا بأنه كان أصله من اليهود ومن ذلك أيضا ما وقع له أنه سأله بعض المتعنتين في درسه وكان أعور فقال هل يجوز أن يحكم الله بين الليل والنهار فقال له قد جع الله بينهما في وجهك فأخفم وضحك الحاضرون أفاده الملو في كبيره (قوله نلت الامل) أي أعطيت ما أملت من تحصيل العلوم مثلا قوله أجلها البرهان أي أفواده لأنه يتركب من المقدمات اليقينية وبله الجدل لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين لاجلها مشهورة أو مسلمة ثم الخطأ لاجلها لتركب من مقدمات عظيمة ثم الشعر لانفعال النفس به ثم السفسطة وانما لم يتركبها



المصنف هكذا ضرورة النظم (قوله ما ألف الخ) عطف بيان على البرهان أو خبر  
لمبتدأ محذوف وشملت المقدمات في كلامه الضرورية والنظرية والعقلية والنقلية  
على ما تقدم وأعلم أن البرهان قسمان لمي وإني وذلك لأن المحذور لا بد أن  
يكون علة للطالب ذهنا أو الالم يصح الاستدلال ثم لا يخالف ما أن يكون علة في  
الخارج أيضا بمعنى أنه سبب فيه كافي قولنا زيد متعفن بالاختلاط وكل متعفن  
الاختلاط محموم ينتج زيد محموم فإن تعفن الاختلاط بمعنى خروج الطبايع عن  
الاستقامة علة لثبوت الحمى في الخارج كما هو علة له في الذهن ويسمى البرهان  
حينئذ بالافادته البلية التي هي العلة وسميت بذلك لأن يقال في السؤال عنها لم  
وأما أن لا يكون كذلك كافي قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاختلاط ينتج زيد  
متعفن الاختلاط فإن الحمى ليست علة لثبوت تعفن الاختلاط في الخارج بل الواقع  
العكس ويسمى البرهان حينئذ بالافادته البلية المحكم أي ثبوته وسمى بذلك لأنه  
يقال فيه إن كذا والحاصل أنه متى استدلل بالعلة على المعلول كان البرهان لميا  
ومتى استدلل بالمعلول على العلة كان البرهان انبأ أفاده المعلوم مع زيد (قوله من  
أوليات الخ) يدل من قوله من مقدمات الخ فإن قيل ظاهر كلام المصنف يقتضي أن  
البرهان لا يتربك بالامن هذه الضروريات الست مع أنه قد يتربك من النظرريات  
كأمر أجب بأنه قد تقدم أنه إذا تربك من نظريات وجب أن تنتهي للضروريات  
وحينئذ فكانه متركب منها فهو متركب من هذه الضروريات الست اما حقيقة  
واما محكول الاوليات هي القضايا التي يدركها العقل بمجرد تصور الطرفين كقولك  
الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء وقد ضبط بعض المحققين الاوليات  
بضم الهمزة وسكون الواو وفتح اللام وتخفيف الياء على أنه جمع أولى لكن الذي  
جري على الالسنه اوليات بفتح الهمزة وتشديد الواو وكسر اللام وتشديد الياء وهو  
صحیح أيضا على انها منسوبة الى الاولى المحكم العقل بهامن أول وهلة اذ لا يتوقف  
على شيء بعد تصور الطرفين بل هو المتعين في المتن لانه هو الموافق للوزن (قوله  
مشاهدات) هي القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالمحس الباطني  
كقولك الجوع مؤلم وأما القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالمحس  
الظاهر فهي المحسوسات وهي السادسة في كلام المصنف لكن تسمية الاولى  
بالمشاهدات والثانية بالمحسوسات انما هو اصلاح للمصنف وابن الحاجب ومن  
وافقهما والاهكل منهما يسمى باسم الآخر لذلك جعلهما بعض المحققين قسما  
واحدا وجعل القسم السادس القضايا التي قياساتها معها وهي ما يدركها العقل  
بواسطة لا تعيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولك الاربعة زوج فان العقل  
يدرك ذلك بواسطة لا تعيب عن الذهن عند تصور الطرفين وتلك الواسطة أن

ما ألف من

مقدمات باليقين تقتزن  
من اوليات مشاهدات

الأربعة تنقسم إلى متساو وبين وكل منقسم إلى متساو بين زوج وانما لم يذكر  
 المصنف هذا القسم لانه انما تكامل على الضروريات وهو في الحقيقة من النظريات  
 وانما عده كغيره من الضروريات لان قضايها لما كانت قياساتها لا تعيب عن الذهن  
 عند تصور الطرفين صارت كأنها ضرورية وعلم من هذا أن العدد على كل ستة  
 فقطن (قوله بمجربات) هي ما يدركها العقل بواسطة تكرار يفيد اليقين كقولك  
 السقمونيا مسهلة للصفراء وكلام المصنف مبني على ان المجربات من  
 الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات للاحاطة بقياس خفي وجعلها بعضهم  
 واسطة بين الضروريات والنظريات وهذا الوجه الذي درج عليه كثير من العلماء  
 كما قاله بعضهم أنهم امن الظنيات (قوله متواترات) هي ما يدركها العقل بواسطة  
 السماع عن جمع يؤمن تواترهم على الكذب كقولك سيدنا محمد صلى الله عليه  
 وسلم ظهرت المعجزة على يديه والصحيح أنه لا يشترط عدد مخصوص بل المدار على  
 كون المخبر بمن يتنع تواترهم على الكذب ويختلف ذلك باختلاف الوقائع  
 والاحوال وكلام المصنف مبني على أن المتواترات من الضروريات وجعلها  
 بعضهم من النظريات وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات  
 (قوله وحديثات) هي القضايا التي يدركها العقل بواسطة حدس بين يفيد العلم  
 كقولك نور القمر مستفاد من نور الشمس كما تقدم وكلام المصنف مبني على أن  
 الحديثات من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات والمتجه الذي درج  
 عليه كثير من العلماء أنهم امن الظنيات (قوله ومحسوسات) هي ما يدركها العقل  
 بواسطة الحس الظاهر كقولك الشمس مشرقه وقد تقدم أن الفرق بينهما وبين  
 المشاهدات انما هو اصطلاح المصنف وابن الحاجب ومن واقفها والافكل منهما  
 يسمى باسم الآخر واعترض على التعبير بالمحسوسات بانها جمع محسوس  
 وقياس اسم المفعول محس لا محسوس لانه انما يقال أحسن زيد كذا أو بكذا  
 وقياس اسم المفعول منه ما ذكر وأجيب بأنه قد يتوسع في مثل ذلك هذا وذهب  
 بعضهم إلى أن المحس لا يفيد اليقين لغلطه في أمور (قوله فتلك جملة اليقينيات)  
 يرد عليه أن اليقينيات قد تكون نظرية فكيف يحصرها في  
 الضروريات ويحجب بأنها كانت النظريات لاند وأن تنتهي  
 للضروريات صارت كأنها ضرورية كما مر (قوله وفي دلالة المقدمات على النتيجة  
 الخ) أي وفي افادة المقدمات للنسبة الخ كذا قال بعضهم وهو الانسب بكلام  
 المتن بما أشار إليه المولى من أن المراد بالدلالة الارتباط وفي كلام المصنف حذف  
 والتقدير وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات على العلم أو الظن بالنسبة فتأمل (قوله  
 خلاف آي) أي على أربعة أقوال كما فصله المصنف بعد (قوله عقلي) خبر  
 لمبدأ محذوف والتقدير وهذا الارتباط عقلي والمراد عقلي لا تولد ولا تعليل لغير

مجربات متواترات  
 وحديثات ومحسوسات  
 فتلك جملة اليقينيات  
 وفي دلالة المقدمات  
 على النتيجة خلاف الآتي  
 عقلي

قول المعتزلة بالتولد فإنه يستلزم أنه عقلي وإن كانوا يدعون أنه عادي وذلك لأنهم أخذوا أقولهم بالتولد في هذه المسئلة وفي غيرهما من مذهب الفلاسفة في الاسباب الطبيعية وهو أنها تؤثر في مسيبتها بطبيعتها على وجه اللزوم العقلي عند وجود الشرط وانتهاء المسانعة غاية الأمر أنهم تسموا بتغيير العبارة وليغير قول الفلاسفة قائم لا يتكرون أنه عقلي واعترض هذا القول بأنه يلزم عليه أنه لا يمكن تخلف النتيجة عن الدليل مع أن ذلك فعل القادر المختار الذي انشاء فعله وإن شاء تركه وأجيب بأن عدم خلق اللزوم مع خلق الملزوم محال فلا تتعلق به القدرة وحينئذ فلا ينافي أنه فعل القادر المختار وهكذا في كل متلازمين عقلا كالجوهر والعرض ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكائنات (قوله أو عادي) أو في ذلك وفيما بعده لتنوع الخلاف والمراءى عادي بالتولد ليغير قول المعتزلة بالتولد فإنهم يزعمون أنه عادي وإن كان يلزمهم أنه عقلي كما تقدم ولا يخفى أنه يمكن على هذا القول تخلف النتيجة عن الدليل وصوره بعضهم بما اذ لم ينقطع الشخص لا ندراج الا صغر تحت الاوسط فإنه حينئذ يتخلف النتيجة عن الدليل ورد بان الكلام في الدليل المستجمع للشرط ومنها التقطن لذلك وهو مقفود حينئذ والجواب بأنه يمكن أن صاحب هذا القول لا يشترط هذا الشرط لا يخفى، وهذه فالاولى تصورهما اذا خلق الله العلم بالدليل دون العلم بالنتيجة فكالعادة (قوله أو تولد) أي ذو تولد أو أن التولد بمعنى المتولد وبؤيد الثاني قوله بعد أو واجب وصابط التولد عند القائلين به وهم المعتزلة فبهم الله تعالى أن واجب الفعل لفاعله فعلا آخر كما في حركة الاصبع مع حركة الخاتم، على هذا فالعلم بالدليل مخلوق للشخص ويتولد عنه العلم بالنتيجة وهذا كما ترى مبني على مذهبهم الفاسد وهو أن العلم يخلق أفعال نفسه الاختيارية (قوله أو واجب) أي على طريق التعليل فهذا القول مبني على القول بتأثير العلم في معلوما وهو باطل بالادلة القاطعة (قوله والاول المؤيد) أي المقوى حيث اختاره الامام الرازي وشهره حجة الاسلام وغيره والحاصل أن الاقوال اربعة قولان منها الاهل الحق لكن الاول هو المختار المشهور وقولان منها لاهل الزيغ والضلال

\*(خاتمة)\* هي لغة ما يجتمع به الشيء واصطلاحاً الفاظ مخصوصة الدلالة على معان مخصوصة فتدخيمها كتاب أو باب أو فصل أو نحو ذلك فهي هنا عبارة عن قوله وخطأ البرهان الخ فتنقطن (قوله وخطأ البرهان الخ) اعترضه سيدي سعيد بأنه كان الاولى أن يقول وخطأ القياس لان الخطأ كما يكون في البرهان يكون في غيره وهو محذور في القياس كله وأجاب الشيخ المولى بأنه اقتصر على البرهان لانه لا يشترط نفي جميع ما سبكه الا فيه قال ولو سلم أنه يشترط نفي جميع ما سبكه في غيره

أو عادي أو تولد  
أو واجب والاول المؤيد  
\*(خاتمة)\*  
وخطأ البرهان

فخصيصه البرهان بالذكر لانه المقصود الاهم لانه هو الذي يفيد اليقين (قوله حيث وجدنا) أى فى أى تركيب وجدوا الضمير الذى هو نائب فاعل وجدنا للخطأ فالمشبهة للاطلاق (قوله فى مادة أو صورة الخ) ملخصه أنه قسم الخطأ الى قسمين خطأ فى المادة وخطأ فى الصورة ثم قسم القسم الاول الى قسمين خطأ فى اللفظ وخطأ فى المعنى والمراد بالمادة مجموع المقدمتين باعتبار الانطواء والمعنى ليشأتى التقسيم الذى ذكره فى خطأ المادة والمراد بالصورة النظم والهيئة (قوله فالمبتدأ أى الاول الذى هو الخطأ فى المادة) وسيدكر مقابله فى قوله والثانى الخ (قوله فى اللفظ) أى خطأ فى اللفظ وسيدكر مقابله فى قوله وفى المعانى الخ فتفطن (قوله كاشتراك) مثال لسبب الخطأ لالاخطا لنفسه وتكلف بعضهم جعله على حذف مضاف والتقدير كخطأ أشرتكم ومثال ذلك أن تقول مشير الى الحيض هذا قمر موكل قره لا يحرم الوطء فيه وتريد الظاهر ينتج هذا لا يحرم الوطء فيه فان الخطأ فى ذلك فى مادته بسبب الاشتراك فان قيل الخطأ فى هذا البرهان فى صورته لانه لم يتكرر وفيه الحد الوسط معنى فكيف جعلوه من الخطأ فى المادة أجيب بانه لما كان عدم تكرار الحد الوسط معنى ناعثا من المشترك الذى هو خبر عن أجزاء المادة جعلوا ذلك الخطأ من الخطأ فى المادة وان كان يصح جعله من الخطأ فى الصورة باعتبار عدم تكرار الحد الوسط معنى أنظر كلام المولى فى كبره (قوله أو كجعل ذاتين الخ) لا يخفى أن ذا معنى صاحب فكان حقها الجبر بآلياته لكن اجفت هنا بالالف على لغة القصر فى الاسماء الستة كذا قال المصنف فى شرحه لكن اعترضه سيدى سعيدان لغة القصر انما هى فى أب وأخ وحم لافى ذى وفهم بلا مع لاهما انما يعربان بالأحرف كإبائه عليه المرادى فكان الاول أن يبدل ذلك البيت بان يقول مثلا فى اللفظ كاشتراك أو كجعل ذى \* تبين مراد فاقى المأخذ

كما نقله المولى فى كبره ومثال ذلك أن تقول هذا سيف مشير الى غير القاطع وكل سيف صارم وتريد القاطع ينتج هذا صارم فان الخطأ فى ذلك فى مادته بسبب جعل التبيين مثل الرديف فى أخذه فى المقدمتين كما فى قولك زيد انسان وكل بشر حيوان وانما كان الصارم مبينا للسيف لان السيف اسم لما كان على الهيئة العلومة ولو غير قاطع والصارم اسم لذلك يقيد أن يكون قاطعا فيعينهما العموم والمخصوص باطلاق فيبينهما التبيين الجزئى (قوله مثل الرديف مأخذا) أى مثله فى الاخذ فى المقدمتين (قوله وفى المعانى) مقابل لقوله فى اللفظ كما مر (قوله لا لباس الكاذبه بذات صدق) أى لاشبهه القضية الكاذبه بقضية ذات صدق بان كانت تلك القضية من القضايا الشبيهة بالحق وليست به واعترض على المصنف فى جعله ذلك علة للخطأ فى المعنى بأنه قد يكون علة للخطأ فى اللفظ بسبب

حيث وجدنا  
فى مادة أو صورة فالمبتدأ  
فى اللفظ كاشتراك أو  
كجعل ذا  
تبين مثل الرديف مأخذا  
وفى المعانى لا لباس  
الكاذبه  
بذات صدق فافهم الخطاب به

الاشتراك كما اذا قلت هذه عين مشير الباصر قوكل عين جارية وتريد الباصرة ينتج  
هذه جارية فان الخطأ في ذلك في مادته من جهة اللفظ لا التباس الكاذبة بذات  
صدق اذ الكبرى كاذبة شبيهة بالصادقة وقد نص بعضهم على أن ذلك اما من جهة  
اللفظ واما من جهة المعنى وأجيب بان جعله ذلك صلة للخطأ في المعنى لا ينافي أنه قد  
يكون له لا خطأ في اللفظ على أنه قد يقال ان قوله لا لتياس الخ راجع للامر من أعني  
الخطأ في اللفظ والخطأ في المعنى أفاده المولى في كسيره (قوله فافهم المخاطبة) أي  
الكلام المخاطب به فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله كمثل جعل العرضي  
كالذاتي) الكاف زائدة أو أن مثل لتأ كيد معى الكاف كما قيل بذلك في قوله  
تعالى ليس كمثل شيء والمراد بالعرضي هنا ما ثبت للشيء بواسطة غيره كقفي المتحرك  
بحركة السفينة وبالداتي ما ثبت للشيء من غير واسطة كقفي المتحرك بذاته ومثال  
ذلك أن تقول المجالس في السفينة متحرك وتريد متحرك بالتحرك العرضي وكل  
متحرك لا يثبت في موضع وتريد ما ذكر ينتج المجالس في السفينة لا يثبت في موضع  
فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى لا التباس الكاذبة بذات صدق بسبب  
جعل العرضي وهو التحرك بحركة السفينة كالذاتي وهو التحرك بالذات (قوله  
أو ناتج احدي المقدمات) المراد بالناتج النتيجة ومثال ذلك أن تقول هذه نقلة  
وكل نقلة حركة ينتج هذه حركة وهي عين احدي المقدمتين ومثل ذلك اذا المريد  
الاخبار بأن النقلة تستحق كقولنا حصلت المغارة بقاء متبار ملاحظة التسمية  
وقد بحث سيدي سعيد في كلام المصنف بان الخطأ فيما جعلت فيه النتيجة احدي  
المقدمات ليس في المعنى لا التباس الكاذبة بذات صدق لصدق كل من المقدمتين  
بل ليس من جهة المادة أصلاً وإنما هو من جهة أن النتيجة ليست مغارة للقدمتين  
والواجب أن تكون مغارة لهما كما عرف في حد القياس وأجاب الشيخ المولى في  
شرحه الكبير حيث قال واذا دقت النظر وجدت احدي المقدمتين كاذبة لان  
فيها جمل الشيء على نفسه والجمل يقتضي المغارة مغارة الشيء لنفسه مخالفة للواقع  
فسيكون كاذبة شبيهة بالصادقة فصح جعل ذلك من أنواع التباس الكاذبة بذات  
صدق اه ولا يخفى ما يقع من التكلف (قوله والحكم للجنس بحكم النوع) اللام  
فيه بمعنى على ومثال ذلك أن تقول هذا حيوان وكل حيوان ناطق ينتج هذا ناطق  
فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى بسبب الحكم على الجنس بحكم النوع  
وبحث بعض المحققين في كلام المصنف بأنه ليس في ذلك التباس الكاذبة بذات  
صدق لان المقدمة التي حكم فيها على الجنس بحكم النوع ليست شبيهة بالصادقة  
وان كانت كاذبة وحينئذ فلا يصح جعل ذلك من أنواع التباس الكاذبة بذات  
صدق قال ويمكن أن يقال التباس الكاذبة بذات صدق ليس عليه جميع أنواع

كمثل جعل العرضي كالذاتي  
أو ناتج احدي المقدمات  
والحكم للجنس بحكم النوع

الخطأ بل لجموعها فافهم (قوله وجعل كالقطعي غير القطعي) يعبر غير باضافة جعل اليه من اضافة المصدر والمفعول الاول وفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول الثاني وقوله كالقطعي وهو جائز لاستكمال الشرط وهي كون المضاف شديدا بالفعل في العمل وكون الفاصل منصوبه وكونه واحدا ومثال ذلك أن تقول هذا ميت وكل ميت جبر جاد ينتج هذا جاد فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى بسبب جعل غير القطعي كالقطعي ويأتي في هذا النوع ما ذكر في النوع قبله بحثا وجوابا قفطن (قوله والثاني) أي الذي هو الخطأ في الصورة (قوله كالتحروج عن اشكاله) كان لم يثبت فيه بالحد الوسط ومثال ذلك أن تقول كل انسان حيوان وكل حجر جاد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب التحروج عن أشكال القياس (قوله وترك شرط النتيج) المراد بالنتيج الانتاج ومثال ذلك أن تقول لا شيء من الانسان يحجر وكل حجر جاد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب ترك شرط انتاج الشكل وهو ايجاب الصغرى وقوله من اكمله يحتمل أن يكون حالا من تركه وعليه فالمعنى حال كون ذلك الترك من اكمال الثاني ويحتمل أن يكون حالا من شرطه وعليه فالمعنى حال كون ذلك الشرط من اكمال النتيج ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاحتتام وهو أن يذكر المؤلف شيئا يشعر بانقضاء المقصود كما في قول بعض الفضلاء

وجعل كالقطعي غير القطعي  
والثاني كالتحروج عن  
اشكاله

وترك شرط النتيج من اكمله  
هذا تمام الغرض المقصود  
من أمهات المنطق المحمود

وقل بذل رب لا تقطع عني \* عنك بقا طم ولا تحرمني  
من سر الأبي المزبل العمى \* وانتهى بخير يا رحيم الرحما  
(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الإشارة عائدا لما تضمنته كلامه في قوله وخطأ  
الهمان الخ من القواعد وعليه فتمام بمعنى منتهى وجوز بعض المحققين أنها عائدا  
تضمنه كلامه في هذا المتن من المسائل وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه بعد لا يخفى  
وقوله الغرض أي ذى الغرض لان هذا المؤلف ليس غرضه لشيء آخر بل هو ذو  
غرض بمعنى أنه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع القبول كذا قالوا والظاهر  
أنه لا حاجة لادعاء المحذف لانه لا شك أن ما تضمنه كلامه من القواعد غرض له من  
التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشفة لان الغرض لا يكون المقصودا  
(قوله من أمهات المنطق) من اما بيانية أو تبعية والافاقية اما بيانية أو تبعية  
فيتحصل من ذلك الاحتمالات الاربع التي تقدمت والامهات جمع أم أو أمهات على  
الخلاف في ذلك والمراد منها هنا الاصول التي هي القواعد لا ترتد على جعلها  
بيانيتين أن هذا المؤلف ليس فيه جميع أمهات المنطق لما تقدم من أن ذلك على  
سبيل الادعاء والمبالغة (قوله المحمود) اختر هذا الوصف عن المنطق غير المحمود  
وهو المحشو بضلالات الفلاسفة كذا قال بعضهم وجعله بعضهم لبيان الواقع لان  
المنطق محمود في نفسه واختلاط بعضه بضلالات الفلاسفة لا يضيره مذموم لانه

لحاجة التمكن من الرد على الفلاسفة (قوله قد انتهى الخ) هذا البيت لوالد المؤلف  
 قاله في مناهج وكان قد أخبر به هذا المؤلف فامر باخراجه فيه فأدخله وجاءه بركنه  
 وإذا كان هذا البيت ليس من كلام المصنف فلا يتوجه عليه الاعتراض بأنه  
 لاجل حاجته بعد قوله \* هذا تمام الغرض المقصود \* على أنه قد يقال أتى به بعد ذلك  
 لاجل قوله بمحمد بن الفلق فتأمل (قوله بمحمد بن الفلق) الباء للاستعانة ومعنى  
 الحمد الثناء بالجميل كما هو معروف والرب يطلق على معان منظومة في قول بعضهم  
 قريب محيط مالك ومدبر \* رب كبير الخبير والمول للنعم  
 وخالقنا المعبود جابر كبرنا \* ومصلحنا والصاحب الثابت القدم  
 وجامعنا والسيد احفظ فهذه \* معان آت للرب فادع لمن نظم  
 والمناسب منها هنا الخالق والفلق يطلق على فلق الصنيع وعلى جنب جهنم كما  
 ذكره بعضهم في تفسير قوله تعالى قل أعوذ برب الفلق فليراجع (قواه مادته)  
 أى الذى أوشى أردنه وقصدته فام وصله أو موصوفة وقوله من فن علم المنطق  
 من امابيانية أو تبعية على ما روى إضافة فن لما بعده للبيان وإضافة علم للمنطق  
 من إضافة التسمية الى الاسم (قواه نظمه) يطلق النظم فى الأصل على ادخال  
 اللاتى فى السلك والمراد منه هنا جاع الكلام على وجه التقية والوزن وقوله  
 العبد أى المتصف بالعبودية التى هى غاية الخضوع والتذلل وهذا الوصف  
 أشرف أوصاف الانسان وأرفعها لما فيه من الإشارة الى كمال الله تعالى واحتياج  
 غيره اليه لئلا يتسهل كمال الخضوع والتذلل للولى تبارك وتعالى ولذا وصف  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم به فى المقامات العالية كقيام الاسراء ومقام انزال  
 القرآن ومقام الدعوة اليه قال تعالى سبحانه الذى أسرى بعبدنا محمد الله الذى  
 أنزل على عبده الكتاب وإنه لما قام عبدا لله يدعو الى غير ذلك ومن ثم خير صلى  
 الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا مملوكا وأن يكون نبيا عبدا فأختار الثانى وعما  
 ينسب للقاضى ضياض

وعما زادنى شرفا وتبها \* وكدت بأخصى أطا الثريا  
 دخولى تحت قولك يا عبادى \* وإن صيرت أجدلى نبيا

(قوله الذليل) تأكيدها بفهم من العبد (قوله المفتقر) هو أبلغ من الفقير لان  
 معنى المفتقر شديد الاحتياج ومعنى الفقير المحتاج لان بناء المفتقر زاد على بناء  
 الفقير لان محل قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى اذا اتحد نوع الكلمتين  
 كان يكونا تسمى فاعل أو صفة مشبهة وما هنا ليس كذلك لان المفتقر اسم فاعل  
 يدل على المحذور والفقير صفة مشبهة يدل على الدوام نعم يمكن أن يجعل المفتقر  
 صفة مشبهة بأن يراد منه الدوام (قوله لرجة المولى) أى لاجساره أو لادواته لانه

قد انتهى بمحمد بن الفلق  
 ما رتبته من فن علم المنطق  
 نظمه العبد الذليل المفتقر  
 لرجة المولى

لا يصح ارادته المعنى الاصلى في حقه تعالى وهو الرقة لاستحالة عليه تعالى واذا  
استحال اطلاقها في حقها تعالى باعتبار مبدئها حاز اطلاقها في حقه تعالى باعتبار  
غايتها وهي الاحسان أو ارادته وهي على الأول صفة فعل وعلى الثاني صفة ذات  
والمولي يطلق على معان كثيرة منها الخليف والناصر والحليم الذي لا يستغفره  
الغضب (قوله العظيم) أى عظمته معنوية لا حسية لاستحالة عليه تعالى فانها  
تستدعى الجسمية (قوله المقتدر) هو أبلغ من القادر لان معنى المقتدر تام القدرة  
ومعنى القادر المتصف بالقدرة ويصح هنا أن يقال لان زيادة البناء تدل على زيادة  
المعنى لانهما نوع الكلمتين المذكورتين فانهما سمافا على (قوله الاخضرى)  
نسبة للاخضر جبل بالمغرب على ما قاله بعض المغاربة وهذا بيان لنسبته بحسب  
ما اشتهر على الالسنه والا فهو منسوب للعباس بن مرداس الصحابي المشهور بكافاله  
المصنف في شرحه (قوله عابد الرحمن) اغنا زاد الالف في ذلك للوزن والافاسمه  
عبد الرحمن ويحتمل أن المصنف لم يرد العلم (قوله المرتضى) أى المأمول مع الاخذ  
في الاسباب كما يعلم عامر ومعمول قوله المرتضى ما ذكره بقوله مغفرة تحيط الخ وقوله  
وان يثيبنا الخ (قوله من ربه المنان) أى كثير المن الذي هو الانعام أو تعداد النعم  
وهو بالمعنى الثاني مذكور بالا بالنسبة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم واستثنى  
بعضهم الشيخ واولاده (قوله مغفرة) مأخوذة من الغفر وهو الستر والمراد بها  
ستر الذنوب عن أعين الملائكة قيل مع كونها باقية في الصحيفة لكن لا يؤاخذ  
بها صاحبها وقيل مع محوها من الصحيفة فمن أصلها (قوله تحيط بالذنوب)  
كناية عن كونها تجميعها بحيث لا يسبق فرد منها (قوله وتكشف الغطاء عن  
القلوب) أى تزيل الحجاب المحقق بالقلوب المحائل بينها وبين سلام الغيوب  
الحاصل بسبب اقتراف الذنوب عن تلك القلوب وفي الكلام استعارة بالكناية  
فيكون المصنف قد شبه القلوب بأشياء غطاء وطوى لفظ المشبهة ورخص  
اليه بنى من لوازمه وهو الغطاء ويصح أن يكون فيه استعارة تصريرية فيكون  
قد شبه ما يحضل على القلوب بسبب الذنوب بالغطاء بجماع المزمع في كل واستعار  
لفظ المشبهة للشبه وعلى كل فالكشف ترشيع ان كان حقيقة في الحسيات فقط  
كأمر (قوله وان يثيبنا) قد عرفت أنه معطوف على قوله مغفرة تحيط الخ وقوله  
بخنة العلاء أى جنة الدرجات العلاء العلاء صفة لموصوف محذوف كما قاله  
بعض المحققين وهو أولى من قول بعضهم انه من اضافة الموصوف للصفة ولا يخفى  
أن العلاج عاليا بضم العين مع العسر بمعنى العلية بفتح العين مع المسد  
(قوله فانه أكرم من تفضلا) علة لقوله المرتضى الخ وهذا يقتضى ان لغزبه تعالى  
تفضلا وكم هو كذلك بحسب الظاهر وأما بحسب الحقيقة فليس التفضيل  
والكرم إلاه تعالى فكلام المصنف بالنظر للظاهر كما قاله بعضهم (قوله

العظيم المقتدر  
الاخضرى عابد الرحمن  
المرتضى من ربه المنان  
مغفرة تحيط بالذنوب  
وتكشف الغطاء عن القلوب  
وان يثيبنا بخنة العلاء  
فانه أكرم من تفضلا



وكن أني) أى فى الاسلام وقوله للمبتدى مسامحا أى من الزلل الذى قد يظهر  
 فى هذا التأليف وقد تقدم أن المبتدى هو الاخذ فى صغار العلم ولا يخفى ما فى ذلك  
 وما بعده من تواضع المصنف حيث جعل نفسه مبتدئا ولم يأمن من وقوع الزلل فى  
 تأليفه (قوله وكن لاصلاح الفساد ناسحا) اللام بمعنى فى والمراد من الفساد  
 الكلام القاسد والمراد من النصع فى ذلك أن لا يكون يبادى الرأى من غير تأمل  
 وتدبر بعبارة فيها اساءة أدب بل يكون بعد امعان النظر مع التبجيل والتعظيم  
 (قوله وأصلح الفساد الخ) انما ذكر ذلك بعد قوله وكن لاصلاح الفساد الخ للتصريح  
 بأن الاصلاح المطلوب لا بد وأن يكون محمودا بالتأمل وان كان يقهر ذلك عاقبه لا  
 بطريق الصراحة هذا وفى كلام بعض المحققين جل ما هنا على الاصلاح فى صلب  
 المتن وما قبله على الاصلاح فى هامشه قال وهذا يدفع توهم التكرار فى كلام  
 المصنف اه وهو بعيد جدا فالصير الى الاول (قوله وان بدية فلا تبدل) ظاهره  
 أن المعنى وان كان اصلاح الفساد بدية فلا تبدل لكن الاولى أن المعنى وان كان  
 الفساد أى ظهوره بدية الخ (قوله اذ قيل الخ) علة لما قبله وأشار بذلك الى قول  
 الشاعر \* وكن من عائب قولا صحيحا \* وآفته من الفهم السقيم  
 وتعبيره بقيل ليس للتضعيف بل لحر العزو (قوله كثر يفان الخ) كنهنا للتكثير  
 وتسمى خبره بقرينة ما بالجر على أنه تغيير لكم أو بالرفع على أنه خبرها أو بالنصب  
 وان كان لا يساعده الرسم الا على طريقه من يرسم المنصوب بصورة المرفوع وقد  
 روى بالوجه الثلاثة قول الفرزدق كفى عسى اليت (قوله لاجل كون فهمه  
 قبيحا) علة له وله كثر يفان الخ (قوله وقل لمن لم ينتصف لقصدي) أى لمن لم يسلك  
 طريق الانصاف فيما قصده من المسامحة بل سلك طريق اللوم فيه فاللام بمعنى فى  
 وقوله العذر حق واجب الخ مقول القول والمراد من العذر هنا الاعتذار فهو  
 بالمعنى المصدرى وان كان يطلق كثير على ما يعتذر به والمزاد بالوجوب هنا  
 التأكيد (قوله للمبتدى) اقتصر عليه فى الذكركم أن العذر مطلوب بغيره أيضا لان  
 طلبه له أشد (قوله ولبنى احدى وعشرين سنة) يحتمل قراءته بصيغة التصغير مع  
 تشديد الياء وحذف الهزة ويحتمل قراءته بصيغة الجمع مع اسكان الياء مخففة  
 وأثبت الهزة وعليه فنون الجمع محذوفة للاضافة وقوله معذرة مصدر ميمي بمعنى  
 الاعتذار وقوله مقبولة مستحسنة أى يطلب قبولها واستحسانها وغرض  
 المصنف طلب المعذرة فيما روجع من الزلل فى هذا التأليف لكونه ألفه وهو ابن  
 احدى وعشرين سنة فان هذا السن يقل فى أبنائه من يتقن هذا العلم ويحققه ولا  
 يخفى أن العذر المطلوب هنا من حيث كونه صغيرا فى السن وفيما أمر من حيث  
 كونه مبتدئا وأغرب مما وقع للمصنف بكثير ما وقع لابن الحاجب من نظمته جل

وكن أني للمبتدى مسامحا  
 وكن لاصلاح الفساد ناسحا  
 وأصلح الفساد بالتأمل  
 وان بدية فلا تبدل  
 اذ قيل كثر يفان صحيحا  
 لاجل كون فهمه قبيحا  
 وقيل لمن لم ينتصف  
 لقصدي

العذر حق واجب للمبتدى  
 ولبنى احدى وعشرين سنة  
 معذرة مقبولة مستحسنة

الخوفجي وهو ابن ست سنين كما صرح بذلك في نظمه (قوله لاسيما الخ) اعلم أن هذا التركيب يستعمل ليعبأ أو لينة ما بعده مما قبله في الحكم لكن تارة يذكر بعده اسم نحو طاف في القوم لاسيما زيد والمعنى حينئذ لا مثل الذي هو زيد وهو جودين القوم الذين جاؤ في بل هو الاخص منهم بالمعنى إلى وتارة يذكر بعده جار ومجرور مثل ان نحو أحب زيد لاسيما على الفرس والمعنى حينئذ خصوصاً على الفرس أى وأخصه زيدا المحبة خصوصاً على الفرس فلا سيما بمعنى خصوصاً في محل نصب على أنه مقول مطلق لفعل مقدروا الواو الداخلة عليها في بعض المواضع على كل من المحالين المذكورين اعتراضية أفاده الرضى لمخصوصاً على الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر بعد لاسيما اسما بل جاراً ومجروراً فهى نظير أحب زيد لاسيما على الفرس فالمعنى خصوصاً في عاشرة القرون الخ (قوله في عاشرة القرون) أى من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ولا يخفى أن القرون جمع قرن وقد اختلف فيه على أقوال كثيرة منها أنه اسم لقدر معتدل من الزمن وهو أعدل الأقوال وأحسنها ومنها أنه اسم لمائة سنة وهو مراد المصنف كاذكراه في شرحه (قوله ذى المحفل) أى ذى أهل الجهل بسطحا كان وهو عدم العلم بالشئ أو مركباً وهو اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه وقوله والفساد أى الخروج عن الحالة المستقيمة وقوله والفتون جمع فتنة وهى الشر الذى يفتن به وإذا كان هذا حال القرن العاشر فما بالك بما بعده من القرون التى انتشر فيها الفتن وكثرت فيها النحى وذهبت فيها العلماء الاعلام وظهرت الجحلاء اللثام نسأل الله تعالى أن يوفقنا لما يرضيه على الدوام بحمد سيدنا محمد خير الأنام وآله وصحبه الغر الكرام (قوله وكان في أوائل المحرم) أى في الازمنة التى هى أوائل المحرم وانما سمى الشهر المعروف بالمحرم لتحريم القتال فيه في صدر الاسلام وقوله تأليف الخ فاعل كان بناء على أنها قامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف ضم شئ الى شئ على وجه فيه ألفة بضم الهمزة و مراده بالرجز المنظوم من بحر الرجز الذى أجزأوه مستقعلن ست حرات ولعل المراد بالنظم تام النظام لا المنظوم واللام يمكنه فائدة بعد قوله هذا الرجز فليتامل وليراجع (قوله من سنة احدى وأربعين) أى حال كون أوائل المحرم من سنة الخ أو حال كون المحرم من سنة الخ ففعله من سنة الخ حال من الاوائل أو من المحرم وقوله احدى أو أربعين يدل أو عطف بيان لكن لا بد أن يراد آخر شئ احدى أو أربعين حتى يوضح ذلك نعم على القول باثبات بدل البكل من البعض لا يحتاج الى ما ذكر (قوله من بعد تسعة من المئين) أى حال كون الاحدى والا أربعين من بعد الخ فهذا التأليف كان في المائة العاشرة فهوى عاشرة القرون كما قدمه المصنف بناء على القول بان القرن اسم لمائة سنة كما

لا سيما في عاشرة القرون  
ذى الجهل والفساد  
والفتون

وكان في أوائل المحرم  
تأليف هذا الرجز المنظوم  
من سنة احدى وأربعين  
من بعد تسعة من المئين

(قوله ثم الصلاة والسلام الخ) ثم لترتيب الذكر وقوله سرمد أى دأبوا وقوله  
 على رسول الله من المعلوم أن الرسول أخص من النبي لأن معنى الرسول انسان  
 أوحى اليه بشرع يعمل به وأمر بتبليغه ومعنى النبي انسان أوحى اليه بشرع يعمل  
 به وان لم يؤمر بتبليغه هذا هو المشهور وقيل انها مترادفات وقيل غير ذلك كما  
 أوضحناه في غير هذا المحل (قوله خير من هدى) أى خير من هدى الناس الى الله  
 تعالى واذا كان صلى الله عليه وسلم خير من ذكر كان خير غير ما لاولى (قوله  
 الثقات) جميع ثقة بمعنى الموثوق به وقوله السالكين سبل النجاة أى المتبعين  
 طرق النجاة أعنى الامور الموصلة اليها كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 وكالصلاة والصوم والزكاة الى غير ذلك من سائر المأمورات والمنهيات وفى كلام  
 المصنف استعارة بالكنية فيكون المصنف قد شبهه النجاة بشئ له سبيل حسية  
 وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو السبل ويصح أن يكون فيه  
 استعارة تصريحية فيكون قد شبه طرق النجاة التى هى الامور المذكورة بالسبل  
 الحسية واستعار لفظ المشبه به للشبه وعلى كل فالسبيل كترشيع (قوله ما قطعت  
 شمس النهار الخ) أى مدة تقطع شمس النهار الخ وقوله وطلع السدوا الخ أى ومدة  
 طلوع البدر الخ فاصدر بقية طريقه والغرض من ذلك التعميم في جميع الاوقات  
 على طريق الكناية كما هو عادة العرب وقوله أبرج اجمع برج وهو وان كان جمع قلة  
 لكن المراد منه الكثرة لانها اثنا عشر المحل والثور والجوزاء والسرطان والاسد  
 والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو ويقال له الدالى والحوث وقد  
 أشار لذلك بعضهم بقوله

حمل الثور جوزة السرطان \* ورعى الليث سنبيل الميزان

ورمى عقرب بقوس الجدى \* نزع الدلو بركة الحيتان

وهذه الابرج هى اجزاء دائرة الفلك الثامن الذى هو فلك الثوابت وهو المسعى  
 بالكسرى وتوضيح ذلك أن الحكماء قسموا الفلك المذكور اثني عشر قسما وهى  
 الابرج المذكورة ثم ان الشمس لا تفارق مسامطة هذه الدائرة أصلا مع كونها فى  
 فلكها الذى هو السماء الرابعة فاذا فارقت برجا من تلك الابراج وابتدأت فى  
 مسامطة ما يليه يقال قطعت برج كذا وحالت فى برج كذا وهكذا واعلم أن المراد انما  
 تقطع ذلك بسيرها الدائرى وهو سيرها الى جهة المشرق لا بسيرها العرضى وهو سيرها  
 الى جهة المغرب وهو الظاهر لنا ووجه تسميته بذلك أنه عرض لها من حركة الفلك  
 الاعظم لانه يتحرك بحركته جميع ما احتوى عليه من الافلاك وما فيها من  
 الكواكب وهذا قد اختلف فى المراد بالبرج فى قوله تعالى ولقد جعلنا فى  
 السماء بروجا وزيناها للناس من غلى أقوال أحسنها ما قاله عليه من أن المزداد

ثم الصلاة والسلام سرمد  
 على رسول الله خير من  
 هدى

وأله وصحبه الثقات  
 السالكين سبل النجاة  
 ما قطعت شمس النهار أبرجا

بها قصور في السماء وقال مجاهد المراد بها النجوم العظام وقال أبو اسحق النجوم  
السبعة التي هي الكواكب السيارة وهي زحل وهو في السماء السابعة والمشتري  
وهو في السماء السادسة والمريخ وهو في السماء الخامسة والشمس وهي في السماء  
الرابعة والزهرة وهي في السماء الثالثة وعطارد وهو في السماء الثانية والقمر  
وهو في السماء الاولى وقد جعها بعضهم في قوله

زحل شري مريخه من شمس \* فتراه رت لعطارد الاقار

وهي على هذا الترتيب كما علمت (قواد وطلع البدر) أي القمر ليس له تمامه وان لم  
يكن في ليلة أربع عشرة وقولهم البدر هو القمر ليلة أربع عشرة فقري وقوله  
المنير صفة لازمة اذا لم يكن الا منير الان الخسوف لا يسمى بدرا (قوله في  
الدجا) جمع دجية بضم الدال وسكون الجيم وهي الظلمة كافي القاموس وهذا  
آخر ما نيره الله تعالى على هذا المتن النفيس \* الناقع لكل من أراد المظلمة أو  
التدريس \* وكن يا نبي غير مقاصر \* لمن هو في العلوم قاصر \* والتمس له عذرا  
عما وقع منه من المفقات \* فان الحسنات يذهبن السيئات \* والمجد لله على كل  
حال \* ونشكره على حسن الكمال \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذي المهد  
والافضل \* وعلى آله وأصحابه خير آل \* وكان القراغ من جمع هذه الحاشية  
النفيسة في أوائل جادى الاولى من شهر رستة ١٢٢٦ من الهجرة المنيفة \*  
على صاحبها صلوات وتعتيات شريفة \* ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهو  
حسي ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

وطلع البدر المنير في الدجا

جدا لمن أفاض سجال المنطق بافصح اللسان على نوع الانسان وتوجه بتاج  
التصودق والتصديق بواضع البرهان والصلاة والسلام على المنتخب من ولد  
عدنان وعلى آله وأصحابه هداة الدين بدلائل التبيان (اما بعد) فقد تم طبع  
حاشية العلامة مشيخ مشايخ الاسلام من شهد بفضل كل قاص ودان الشيخ  
ابراهيم اليجورى على متن السلم في فن المنطق للعلامة المحقق والعلم المدقق  
الشيخ عبدالرحمن الاخضرى شملهما الله بالعرف والاحسان وجعل مقرهما  
أعلى الجنان موسى هامسها بالمتن المذكور وتقرر بالعلامة مشيخ  
الاسلام الشيخ محمد الانبأى وذلك بالمطبعة الازهرية بمصر المحمية  
ادارة راجى التعطفات الالهية أ كبر العائلة المهدية وشركاه  
وذلك في شهر محرم الحرام سنة ١٣٢٥ هجرية

على صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية







